الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
-توفيق ذبيح
-حمزة خلدون

تحت إشراف :
د.رابح بلعباس

تحت عنوان:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية التجارة الدولية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020

لجنة المناقشة:

د.مصطفى قريد	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. رابح بلعباس	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. عيسى بدروني	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

أشكر الله عزوجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل

كما قال عليه الصلاة والسلام "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

يشرفني عظيم الشرف أن أتقدم بالشكر الجزيل

لمن كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل الأستاذ الدكتور" رابح بلعباس "على نصائحه وتوجيهاته المستمرة في إنجاز هذا العمل

وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء مطالعة ومناقشة هذ العمل

وإلى كل الأساتذة الذين أشرفو على تدريسي من الإبتدائي إلى الجامعة

الإهداء

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وعلى آله وصحبه أجماعين .

يطيب لي أن أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من سعى وشقى لانعم بالراحة والهناء والدي العزيز

إلى من اعطتني كل شيء والدتي الكريمة

وكما اهديه جميع الأصدقاء والاصحاب الذين عرفتهم إلى كل زملاء الدراسة وإلى جميع اساتذتي الكرام وجميع من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل دفعة 2022/2021 كل بإسمه

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية وهذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للمؤسسات صغيرة والمتوسطة وللتجارة الدولية وكذا أهميتها وإلى دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية حيث بينت لنا الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه في تنمية التجارة .

لقد أصبحت المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في التأثيرعلى مختلف الجوانب الإقتصادية عموما والصادرات والواردات خصوصا .وكما تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى وتعمل على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات لذالك قامت بتوجيه إهتمامها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسخرت الجزائر البرامج والهيئات التي تدعم وتساعد على النهوض بهذا القطاع .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،التجارة الدولية،الصادرات والواردات ،

Résumé:

Cette étude vise à clarifier le rôle que les petites et moyennes entreprises jouent dans le développement du commerce extérieur algérien, et c'est après avoir donné un aperçu d'introduction des petites et moyennes entreprises et du commerce international ainsi que de son importance et à l'étude de la réalité du commerce extérieur En Algérie où l'étude nous a montré le rôle central qu'il joue dans le développement du commerce international, j'ai de petites et moyennes entreprises sont devenues un rôle majeur dans l'influence de divers aspects économiques en général, les exportations et les importations en particulier. Tout comme l'Algérie fait partie des pays qui cherchent et travaillent à se débrouiller sur le secteur du carburant, il a donc attiré son attention sur le secteur des petites et moyennes entreprises, et l'Algérie se moque des programmes et des organismes qui soutiennent et aident à faire progresser ce secteur

Les mots cles

Fondation petite et moyenne. Le commerce international. les exportations et les importations.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	**(أ – ح)**
الفصل الأول: الإطار النظري والفكري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**06**
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الثاني: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد	11
المطلب الثالث: أهم تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المبحث الثاني: مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الثالث: محددات نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المبحث الثالث: مشكلات وصعوبات والمعيقات التي تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	20
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
خلاصة الفصل	**25**

الفصل الثاني: الإطار النظري والفكري لتجارة الدولية	**26**
تمهيد	**27**
المبحث الاول: أساسيات حول التجارة الدولية	28
المطلب الاول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية	28
المطلب الثاني: أهداف وأسباب قيام التجارة الدولية	30
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية وأهم المعيقات	32
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	35
المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية	35
المطلب الثاني: النظرية النيوو كلاسيكية	37
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	39
المبحث الثالث: سياسات الدولية	42
المطلب الاول: ماهية السياسات التجارة الدولية	42
المطلب الثاني: مبدأ الحماية في التجارة الدولية	43
المطلب الثالث: مبدأ حرية التجارة الدولية	46
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الدولية	**50**
تمهيد	**51**
المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	52
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الثاني: الهيئات المدعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	63
المطلب الثالث: إسهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الدولية في الجزائر	73
المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات التجارة الخارجية	73
المطلب الثاني: التصدير والواردات وعلاقتهما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	81
المطلب الثالث: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفرص والتحديات	85

خلاصة الفصل	88
خاتمة	89
قائمة المراجع	94
الملاحق	99

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
02	الفرق بين التجارة المحلية والتجارة الدولية	30
03	الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من الصادرات والو م ا ومن السلع المنافسة للواردات أسعار سنة 1947	38
04	تطور تعداد المؤسسات	56
05	تعداد المؤسسات صغيرة ومتوسطة العامة	58
06	تعداد المؤسسات صغيرة ومتوسطة الخاصة	60
07	معدلات تطور المؤسسات صغيرة ومتوسطة	62
08	مساهمة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في التشغيل	66
09	مساهمة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في القيمة المضافة	68
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات صغيرة والمتوسطة	69
11	تطور صادرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة	71
12	تطور المبادلات التجارية	73
13	تطور هيكل الصادرات	75
14	تطور هيكل الواردات	77
15	نسبة الصادرات خارج المحروقات	80
16	العلاقة بين تطور مؤسسات صغيرة ومتوسطة ونمو الصادرات	82
17	العلاقة بين تطور مؤسسات صغيرة ومتوسطة والوردات	84
18	أهم الدول التي تستورد من الجزائر	87

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة حياة المنتج	40
2	تطور عدد المؤسسات صغيرة ومتوسطة و الخاصة	57
3	تطور عدد المؤسسات صغيرة ومتوسطة و العامة	59
4	تطور ععدد المؤسسات الص م	61
5	نسبة نمو مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
6	تطور هيكل الصادرات	76
7	تطور هيكل الواردات	78
8	الميزان التجاري	79
9	تطور المؤسسات صغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات	83
10	تطور المؤسسات صغيرة والمتوسطة والواردات	85

مقدمة

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في معظم اقتصاديات العالم من خلال تبنيها لطرق إنتاج أقل كلفة وأعلى جودة وبالإضافة إلى قدرتها على الإبتكار والتطوير والأمر الذي دفع معظم الدول إلى إعطاء أهمية كبيرة لهذا القطاع والجزائر شئنها شئن بقية الدول فقد قامت بمجموعة من الإصلاحات من بينها إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وتجزئتها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتح المجال للخواص للإستثمار في الصناعات الخفيفة.

ونظرا لتغيرات التي يشهدها العالم ومن بينها الإنفتاح الاقتصادي أي إلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق تجارة السلع و الخدمات ولقد اصبح لزما على الدول إنتهاج سياسات تسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكما أنه هناك عدة مشاكل ومعيقات تعيق وتعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا قد إتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات وإنشاء هيئات تعم وتساعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ماليا أو إداريا .

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر؟

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح :

أولا-الأسئلة الفرعية التالية :

1-ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي خصائصها ؟

2-ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

3-ماهو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

4- ماهي المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسارها ؟

5-لماذا تسعى الدول نحو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ثانيا-أهداف الدراسة :

1-تحاول هذه الدراسة أن تجيب على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية .

2-التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3-ابراز وتوضيح مختلف مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذالك الخاصة بالتجارة الخارجية.

ثالثا –فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

1- تسعى الدول للإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى الخصائص والاهمية التي ينفرد بهما عن باقي القطاعات الأخرى.
2- يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى العناية والدعم لتحقيق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات.
3- نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
4- دعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من نجاحها.
5- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في ترقية الصادرات.

رابعا –أسباب اختيار الموضوع :

1- طبيعة الموضع يدخل ضمن التخصص (مالية وتجارة دولية)
2- الإهتمام الكبير والمتازيد على هذا القطاع نظار للأهمية الإقتصادية التي صار يحققيا ويتمتع بها في معظم الدول.
3- الميول الشخصي ورغبتي في إنشاء مؤسسة صغيرة.

خامسا -الدرسات السابقة :

الدراسة الأولى:

حكيم شبوطي **:دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، " . 2008 -2007 دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،**

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص، ثم انتقل إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرق إلى تجارب الدول الرائدة بالإضافة إلى تجارب الدول العربية، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وإستراتيجية الجزائر لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثانية :

فارس طارق : **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 1

قام الباحث بالإجابة على الإشكالية التالية .ماهو دوروماكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاجزائري وافاق تطورها وماهي السبل الكفيلة بترقية قدرتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية وكما قام بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفهوم والخصائص واهمية وتناول كذالك القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دور الحكومة والتطرق إلى بعض تجارب الدول وقد توصل إلى عدة نتائج منها :

-التميز بين نوعين من المعاير تحديد تعريف هذه المؤسسات.

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات.

-مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والقيود.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ضئيلة جدا .

-إستحدثت الجزائر العديد من البرامج الدعم وبرامج التاهيل.

الدراسةالثالثة :

عثمان لخلف :**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة "حالة الجزائر خلال الفترة 2004 -2003 "**أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

قامت هذه الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك تحديد أسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول، والدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولت أثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة وما تتركه من أثار واضحة على تطورها وبقائه ، والبحث في مختلف السياسات التي إنتهجتها مجموعة من التنظيمات والتجمعات الاقتصادية، وتجارب بعض الدول في أساليب تطويرها وترقيتها، كما تناولت الدراسة واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير ركزت الدراسة على سياسة تنمية وأساليب دعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الإطار التشريعي والمؤسساتي على تنظيم وتأطير هذه المؤسسات ودراسة مختلف السبل والإجراءات المعتمدة.

وللنهوض بهذا القطاع، مع التركيز على دور الشراكة الأجنبية في هذا المجال من خلال البرامج التي خصت بها الجزائر.

سادسا – حدود الدراسة :

- **الحدود النظرية :** موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة خصائص واهمية هذا القطاع والتحديات والمشاكل التي تواجهها وكذالك إلى مفاهيم عامة حول التجارة الدولية .
- **الحدود المكانية :** وتتمثل في تطرقنا إلى دراسة شاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الحدود الزمانية :** تم التركيز على دور وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومسهامتها في (التجارة الدولية) من خلال الفترة 2000 إلى 2020 .

سابعا – منهج الدراسة :

في هذا البحث تم الإعتماد على بعض المناهج وهي كالأتي :

المنهج الوصفي : تم إعتماد المنهج الوصفي وهذا تما شيا وطبيعة البحث وقد تم توظيفه في الفصلين النظريين الفصل الأول والفصل الثاني .

ففي الفصل الأول تم إعطاء نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الجوانب الممكنة وكذالك الفصل الثاني تم إعطاء نظرة عامة عن حول التجارة الدولية من مختلف الجوانب الممكنة.

المنهج التحليلي : من خلال الدراسة الإحصائية المتعلقة بدورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الدولية والقيام بتحليل الجداول الإحصائية والأشكال البيانية بإستخدام برنامج EXCEL ولتدعيم موضوع البحث إعتمدنا على المراجع المتاحة تتناول موضوع البحث متمثلة في الرسائل الجامعية والمجلات والملتقيات والمواقع من الأنترنت وبعض الكتب من اجل إثراء الموضوع.

ثامنا- صعوبات الدراسة :

- ❖ نقص الكتب التي تتناول هذا الموضوع .
- ❖ ضيق الوقت ..
- ❖ تضارب بعض الإحصائيات التي حصلت عليها حول الاقتصاد الجازئري، وحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارقام واختلافها من هيئة الى اخرى.

تاسعا-هيكل الدراسة :

لغرض معالجة اشكالية البحث تم إفتتاح الموضع بمقدمة، ثم على جزئين جزء أول نظري إحتوى على فصلين أولهما والمعنون بالإطار النظري والفكري للمؤسسات صغيرة والمتوسطة والذي يحتوي على ثلاث مباحث أولها ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثانيها أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثالثها أهم المشكلات والمعيقات والتحديات التي توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما الفصل الثاني والمعنون بالإطار النظري والفكري للتجارة الدولية .

والذي يحتوي على ثلاث مباحث أولها أساسيات حول التجارة الدولية وثانيها النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية وثالثها سياسات التجارة الدولية وجزء ثاني تطبيقي من الموضوع معنون بتحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الدولية وكذالك يحتوي على مباحثين أولها واقع وتطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسة في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2020 وثانيها مؤشرات التجارة الدولية.وليختم الموضوع بخاتمة تتظمن مختلف النتائج التي تم الوصول إليها وبعض الإقتراحات حول الموضوع.

الفصل الأول :
الإطارالنظري والفكري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

لقد ازداد اهتمام الدول سواء النامية او المتقدمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الآونة الأخيرة وهذا نظرا للاهمية التي تتحققها هذه المؤسسات فهي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد في الدول المتقدمة والكذالك الحال بالنسبة لدول النامية .ولما تتمتع به من خصائص ومميزات في انشاءها او تسيرها.

برغم من اجمال الدول على أهميتها الا ان كل دول تنفرد بتعريفها الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف كل دولة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب عدة معاير.

ان هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات والمعيقات والمشاكل التي تواجهها ولغرض تفصيل كل العناصر السابقة الذكر جاء هذا الفصل من ثلاث مباحث :

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني :أهمية واهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث :المشكلات والعوائق ومختلف التحديات التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوار كبيار في مختلف الإقتصاديات العالمية كمؤسسات منتجة ومؤسسات داعمة لممؤسسات الكبرى، كما أنها صارت تأخذ حيز كبير من الإهتمام في معظم الدول، وهذا نظار لأهميتيها المتازيدة في النشاط الإقتصادي للدولة، سنحاول من خلال هدا المبحث أن نعطي لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :أ ساب التي أدت إلى نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمتمثلة في :[1]

- ❖ الأزمة الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينيات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستثمار في استحداث المؤسسات الكبرى.
- ❖ التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات ، طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم ، بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.
- ❖ الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية لاستحداث هذه المؤسسات متوخية في ذلك تخفيض عبئ الفقر والبطالة.
- ❖ الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.
- ❖ الأزمة الخانقة التي تمر بها معظم المؤسسات الكبيرة بتكلف مؤسسات صغيرة مختصة بالقيام بها وفقا لتقنية المقاولة من الباطن.
- ❖ زيادة النمو السكاني، هذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق.
- ❖ و من بين العوامل كذلك سهولة إقامة المشروعات الصغيرة ، وكذا أنها لا تتطلب يد عاملة ماهرة وتهتم أيضا بكل النشاطات.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض المنظمات وبعض الدول

1- تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :

تضع هذه الإدارة جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من اجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكوميه من الضرائب ومن بينها نذكر ما يلي:

- استقلالية الادارةالملكية.
- محدودية نصيب المنشأة من السوق.
- اجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز 9 مليون دولار كشرط.

[1] عزيزي احمد عكاشة.**تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية** .مذكرة لنيل شهادة الماجيستير .تخصص اقتصاد دولي .جامعة وهران سنة2013/2012 .ص ص27-28

- لاتزيد قيمة المضافة عن 4.5 مليون دولار.
- لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين اربع مائة وخمسين الف 450000 دولار. [1]

2- تعريف فرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف الكونفدراليه الفرنسيه العامة للمؤسسات الصغيره والمتوسطه في فرنسا ان المشاريع الصغرى والمتوسطه هي تلك التي يتولى قيادتها شخصيا او مباشرة المسؤولية المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسّسة [2]

3-تعريف برطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفها المشرع البرطاني عام 1985. بأنها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط او شرطين مما يلي:

- حجم تداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون جنيه إسترليني.
- حجم راس المال المستثمر لا يزيد عن 8مليون جنيه إسترليني.
- عدد العمال او الموظفين لا يزيد عن 250شخص. [3]

4-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01–18 الصادر في 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقيه المؤسسات الصغيره والمتوسطه والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعه على ثالث مجمل للمؤسسات الصغيره والمتوسطه ثم تاتي بعد ذلك المواد5-6-7 منه هو لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها استعملت في تعريفها معياري ثلاثي الابعاد عدد العمال رقم الاعمال ومجموعه الميزانيه ودرجه الاستقلاليه المؤسسه .حيث عرفت المؤسسات الصغيره والمتوسطه بصفه عامه على أنها كل وحده انتاج سلع او خدمة. [4]

- تشغيل من 01إلى 250عامل.
- رقم اعمالها السنوي لا يتعدى 2 مليار دينار، او اجمالي حصيلتها السنوي لا يتعدى 500مليار دينار.
- تحترم معاير الاستقلالية.

[1] خوني رابح .حساني رقية.**المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**.ايتراك للنشروالتوزيع.مصر.2008.ص 24
[2] خبابة عبد الله .**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**.دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.مصر.2013.ص 16
[3] خوني رابح.حسلني رقية .مرجع سبق ذكره.ص 27
[4] المادة رقم 40 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 05

الجدول رقم : (1)أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مؤصفات / نوع المؤسسة	حجم العمال	راس المال د ج	مجموع الأصول
مؤسسة مصغرة	من 1إلى9 عامل	اقل من 20 مليون	اقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	محصور بين 200 مليون 2 مليار	من 100 إلى 50 مليون

Source :Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Actes des assises nationales de PME, Janvier

ثالثا :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض المنظمات :تتمثل فيما يلي:

1- تعريف البنك الدولي :يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية لمتمويل مابين ثلاثة أنوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: [1]

أ- المؤسسة المصغرة: وشروطيا أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وجمالي أصوليا أقل من 100.00 و دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب-المؤسسة الصغيرة: وهي التي تظم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها اقل من 3مليون دولار امريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ت-المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من300موظف اما أصولها فهي اقل من 15 مليون دولا أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2- تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :وقد عرف الإتحاد الأوروبي وميزبين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قانون 1996/04/03 وذالك كما يلي : [2]

المؤسسة المتوسطة :وهي التي تشغل اقل من 250 شخص او يكون رقم اعمالها السنوي لا يتجاوز40 مليون يورو اوإجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو.

المؤسسة المصغرة :هي التي توظف أقل من10 اشخاص.

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي.**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي** .دار الحامد للنشر والتوزيع.عمان-الأردن.2017ص 39

[2] خبابة عبد الله .مرجع سبق ذكره .ص 17

المطلب الثاني : عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد

أولا:عوامل تحديد تعريف موحد

ترجع صعوبة وضع تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات او كذالك اختلاف المكان والمجال النشاط الاقتصادي فالاقتصاد الأمريكي او الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري او السوري او أي بلد نامي اخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصاد والمحيط الذي تعمل به هذه المؤسسات.

واجمالا يمكن تفصيل العوامل الرئيسية التي تحول دون وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية :

1-العوامل الاقتصادية :وتضم ما يلي:[1]

- **اختلاف مستويات النمو**: ويتمثل في التطور غير المتكافيء بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو .فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الامركية واليبان تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجزائر مثلا وكما ان شروط النمو تختلف من فترة إلى فترة أخرى .بالاضافة إلى ان مستوى التكنولوجي يحدد بدوره احجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في المستوى الاقتصادي.
- **تنوع الأنشطة الاقتصادية** : وهو ما يؤثر على احجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخرفالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة او قطاع الخدمات اوالزراعة فالتصنيفات تختلف من قطاع إلى اخر حسب الحاجة إلى العمالة وراس المال والمستوى التكنو لوجي المستخدم فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويدعاملة مؤهلة ومختصة .الامر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية او الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

2-العوامل التقنية :

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج في المؤسسات .فكلما كانت المؤسسة اكبر اندماجا كلما كانت عملية الإنتاج اكثرتوحدا وتمركز في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع .بينما اذا كانت العملية الإنتاجية مجزاة وموزعة على عدد من المؤسسات فان ذالك يؤدي ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة

3-العوامل السياسية :

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تتعرض طريق ترقيته ودعمه ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع .

---

[1] حمزة فيشوش .**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتجية لمواجهة العولمة في ضل اقتصاد المشاركة** .مذكرة لنيل شهادة الماجستير.تخصص علوم تجارية جامعة محمد بو ضياف .المسيلة .2008 ص 71

ثانيا: معاير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن التميزبين نوعين من المعاير كمية وأخرى نوعية :

1-المعاير النوعية والمتمثلة في :[1]

ألاســـتقلالية : ويقصد بها استقلالية المؤسسة في الإدارة والعمل وان يكون المالك هو المدير والمسير دون تدخل جهات خارجية وان ينفرد باتخاذ كل القرارات وتحمل كل المسؤولية كاملة فيما يخص التزمات المؤسسة تجاه الغير.

الملكية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكون أغلبها يعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات اشخاص او شركات أموال وكما ان معظمها فردية او عائلية يلعب مالكها دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار وحده.

الحصة السوقية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها مؤسسات محلية النشاط في اغلب الأحيان وبحصة سوقية صغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس النشاط

2- المعاير الكمية والمتمثلة في : [2]

وهي من اهم المعاير المستخمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخصص مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

معيار عدد العمال : وهو يعد اكث المعاير استخداما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي .ويعكس عدد العمال اهم المعاير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة . ويتراوح عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقاومته الاقتصادية والصناعية ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح بين عامل واحد إلى 50 عامل في بعض الدول النامية.

معاير أخرى: إلى جانب معايرالسابقة الذكرهناك معاير أخرى ومن أهمها التقدم التكنولوجي .حجم الإنتاج. المبيعات .عدد الألات .اسلوب الإنتاج ومدى ارتباطه بالكفاءة اليدوية والمكانيكية ومعيار مستوى التنظيم معيار الجودة ..... الخ .

المطلب الثالث : أهم تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أساس تصنيفها فهناك من يصنفيا على أساس طبيعة نشاطها، أو على أساس تنظيم العمل أو على أساس التوجه، وفيما يلي سيتم عرض بعض هذه الأصناف:[3]

[1] خبابة عبد الله .مرجع سابق الذكر ص17

[2] أبو سهين احمد الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر.مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية .المجلد 26-العدد الأول ص 205

[3] لعرابة عبد الوهاب.**مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية** .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر .كلية العلوم الاقتصادية . تخصص اقتصاد دولي . جامعة محمد خيضر- بسكرة -2019/2018 ص ص 19-18

1-حسب طبيعة نشاطها تصنف إلى :

أ) **مؤسسات التنمية الصناعية:** يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتيا وتغلفها.

ب) **مؤسسات التنمية الزارعية:** وتمس نشاطات مؤسسات الثروة الزارعية، مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات تنمية الثروة السمكية.

ت) **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية وتضم:**

1-مؤسسات التنمية الخدمية: وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة،خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الإستشارية، المستودعات والمخازن المبردة، الأسواق المركزية والماركز التجارية أو المطاعم المتميزة.

2-مؤسسات التجارية: وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعيا مثل: المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السمع مثل: الأثاث، ومتاجر السوبر ماركت.

2-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما :[1]

أ) مؤسسة غير مصنعة: تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميزببساطة وتنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقلدية في العمل والتسير والتسويق.

ب) مؤسسة مصنعة: وهي ممثلة في النظام الصناعي لورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة ، مصنع صغير ونظام التصنيع، مصنع متوسط، مصنع كبير فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية، وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها :

تأخذ الاشكال التالية :

أ)**المؤسسات العائلية** :هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتتكون في الغالب من مساهات أفارد العائلة ويمثلون فيها معظم مناصب الشغل، وهذه المؤسسات تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة.

ب) **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيار إلى النوع السابق لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

[1] لعرابة عبد الوهاب .مراجع سبق الذكر ص19

ت) **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد لعمل، أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

المبحث الثاني :مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1 - تتركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مناطق مهملة من قبل القطاع العام كما ان السوق الصغيرة و المتوسطة في الجزائر محلي أو وطني ونادرا ما يكون دولي.

2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قليلة الابتكار و تقنيات النمو(التخلي، الاندماج، التجمع) غير متحكم فيها و غير مستخدمة.

3-هشاشة موارد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود لمحدودية هذه الأخيرة، وإن وجدت فهي غير مستغلة لعدم وجود بنية ملائمة للأعمال، كما أن جزء من أنشطة المؤسسة تنشط في إطار غير رسمي (التمويل، الإنتاج، التسويق، الوظيفة التجارية، التموين).

4- تكون هذه المؤسسات غالبا في شكل مؤسسات عائلية، ونادرا ما تقوم بفتح رأسمالها للأجانب.

ثانيا: خصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الخصائص نذكر مايلي : [1]

1-سهولة التاسيس (النشاة) :وتستمد عنصر السهولة من انشاءها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لانشاءها فهي في الغالب تعتمد على مدخرات الأشخاص وهذا مايتنسب مع الدول النامية.

2-الاستقلالية في الإدارة :عادة ما ترتكز معظم القرارت الإدارية في شخصية مالكها ففي الكثير من الحالات يلتقي الشخص بالمالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة وهذا يسهل من قيادة المؤسسة وتحديد أهدافها.

3-سهولة وبساطة التنظيم :وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات .وتوضيح المهام ، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4-مركز تدريب ذاتي : تتسم بقلة التكاليف اللازمة لتدريب لاعتمادها على أسلوب التدريب اثناء العمل .بمعنى تعتبر مركز تدريب ذاتيا لتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها.

5-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد : وهو يسمح بالاتصال صعودا ونزولا بين الإدارة والعامال وأيضا قربها الجغرافي من الأسواق وهي في هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى درسات السوق المعقدة.

[1] ديندان صلاح الدين .**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر .كلية العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة ابي بكر باقايد .تلمسان-الجزائر-سنة 2016/2015.ص ص 17-18

6-**جودة الإنتاج** : إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين ، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

2-7-توفير الخدمات للصناعات الكبرى : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة).حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتوز" يتعاقد مع 26 الف مصنع انتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج اليها في العملية التصنعية ومن بينها 16 الف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.

المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: الأهمية من وجهة نظر الإقتصاد القومي:[1]

- ❖ إرتفاع ناتج هذه المشروعات مما يؤدي إلى إرتفاع الناتج القومي الإجمالي.
- ❖ زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
- ❖ خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال، والتحول إلى مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطويروتوسيع الأسواق.
- ❖ تعتبر هذه المشروعات هي الأنسب للمجتمعات الريفية والشبه حضرية، وتفيد في زيادة معدلات التنمية بتلك المجتمعات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق معدلات تنمية متوازنة.
- ❖ توسيع قاعدة الملكية.
- ❖ هي مشروعات كثيفة ومنخفضة التكنولوجيا، وبالتالي توفر فرص عمل جديدة، وتساهم في حل مشكلة البطالة والفقر.
- ❖ تسام في دخول أنشطة جديدة.
- ❖ تسام في تدريب كوادر بشرية جديدة لمعالمين حديثي الخبرة.
- ❖ الإستفادة من جهود المرأة في إقامة مشروعات تناسب ظروفها الحياتية.
- ❖ إعتمادية أكبر على الخدمات و المدخلات المحلية.

ثانيا: الأهمية من وجهة نظر أصحاب المشروعات :وتكمن:2

- ❖ **الإستقلالية :** حيث يتيح المشروع الصغير لصاحبه الفرصة لتنفيذ أفكاره واستقلالية الإدارة دون العمل تحت رئاسة افراد اخرين.
- ❖ **تحقيق ثروة مالية:** إذا ما تم إدارة المشروع الصغير بكفاءة يستطيع صاحب المشروع تحقيق ثروة مالية أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الأخرين.
- ❖ **الاستقرار والأمان:**يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة عمل مثمرة ومباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن ازدت فيه البطالة.

[1] صلاح حسن، **التطوارت والمتغيارت الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**.دار الكتاب الحديث .القاهرة .الكويت. الجزائر.2013 ص6

[2] صلاح حسن.مرجع سابق الذكر .ص ص 6-7-

- **التخطيط الجيد لممستقبل:** يحقق المشروع الصغير الأمان لصاحبه والذي ينعكس على أدائه إيجابيا، مما يساعد الفرد على تحقيق طموحاته في توفير مستقبل زاهر له ولأسرته.
- **إثبات الذات** :من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى لتحقيقيا إثبات ذاته في القدرة على النجاح ليكون من صفوة رجال الأعمال الناجحين.

ثالثا: الأهمية من وجهة نظر جهات التمويل :وتتلخص في :

- تمثل هذه المشروعات سوق جديدة وكبيرة لجهات التمويل، ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل.
- تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية مشروعات صغيرة ومتوسطة لتصل إلى مرحلة المشروعات الكبيرة.

المطلب الثالث : محددات نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الأسباب العامة : والتي تنقسم بدورها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية .[1]

أ) **الأسباب الداخلية :** وهي أسباب عامة تتعلق بالظروف الداخلية للمؤسسة ، والتي يمكن توضيحها:

- ضعف وعدم كفاية وفعالية الخبرات الإدارية والمالية والفنية لدى أصحاب المؤسسات إضافة إلى افتقار معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الهيكل التنظيمي السليم الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى خلق مشاكل مثل عدم القدرة الفصل بين الملكية والإدارة.

- عدم القيام بالدراسات اللازمة سواء دراسة الجدوى أو دراسات أولية قبل إنشاء المؤسسة ، بالإضافة لافتقار أصحاب المؤسسات إلى الخبرة والدراسة الكاملة لوضع إجراءات دخول السوق وعدم قدرتهم على تقدير حصتهم السوقية.

- نقص المعلومات الحيوية او عدم توفرها بدقة فصاحب المشروع قبل إنشاء مؤسسته ، يحتاج إلى معلومات تسويقية عن المستهلك (المشترين الحاليين والمحتملين) ففي حالة عدم وجود ، معلومات أو صعوبة إيجادها يدفع بصاحب المشروع إلى إنشاء مؤسسته بناءا على الحدس والتخمين والارتجال مما يؤدي وفي معظم الأحيان إلى خروج المؤسسة من السوق بعد فترة قصيرة من بدأ نشاطها.

ب) **الأسباب الخارجية :** وهي الأسباب التي تتعلق بالظروف الخارجية أو عن ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة وتكون مثل الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية ، نابعة من البيئة الخارجية المحيطة بها والتنافسية.....الخ ونذكر منها مايلي :

- ضعف وقصور مصادر التمويل والتي تظهر بشكل إحجام الجهات المعنية عن توفير ، التمويل اللازم وبالحجم المناسب وبشروط ميسرة وذلك عند تأسيس وتشغيل المؤسسة الصغيرة وحتى

[1] بن عاشور ليلى .**محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير . قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .سنة 2009/2008 ص ص 41-42

عند توفير مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها.

- تعدد الجهات التي تتعامل معها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من بينها ،التأمينات الاجتماعية .الصحة البيئة...الخ.

- عدم استفادة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإعفاءات الضريبية والجمركية بسبب انحياز قوانين الاستثمار المطبقة في العديد من الدول إلى المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على قروض ميسر.

- ضعف التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها هذا من جهة ومن جهة أخرى بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الإنتاج والتسويق.

- محدودية مجالات البحث العلمي الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2-عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي بعرض بعض العوامل التي من شأنها أن تعزز نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قمنا بتقسيمها هي الأخرى إلى عوامل خارجية والأخرى داخلية.

❖ **عوامل خارجية :**

1- إعداد بنية تشريعية حديثة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
2- تكييف الأنظمة الاقتصادية العربية مع النماذج التي تمت دراستها في الدول المتقدمة وذلك من خلال تطبيق أفضل السياسات والممارسات لإنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها .
3- خلق برامج تنموية تساهم في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- تأسيس حاضنات أعمال تحتضن الأفكار الإبداعية والتي يمكن أن تتحول إلى مشاريع ريادية.
5- مساهمة الحكومات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبالغ مالية لدعم مثل هذه المؤسسات.
6- تبسيط إجراءات التسجيل والحصول على التمويل وتقديم الدعم الفني والتدريبي المطلوب.

❖ **العوامل الداخلية :**

1- التمتع مهارات الكافية لإدارة مثل هذا النوع من المؤسسات مثل التخطيط .حل المشكلات . التسويق .لاستعداد لتحمل المخاطر ، إدارة الوقت ، الإدارة المالية ، التسويق،..... الخ
2- الاستعداد لاتخاذ القرارات الفورية
3- السرعة والحماسة في تنفيذ الأفكار والقدرة على تحويلها إلى مشاريع.مع امتلاك حسن التعبير
4- المعرفة التامة بمختلف جوانب المحيطة بالمؤسسة قبل ان شاءها

5- القيام بدراسة السوق ، وذلك بالتعرف على منتجات السوق الذي تنتمي إليه المؤسسة
6- معرفة الفرص والتحديات والتهديدات التي تواجه المؤسسة ونقاط القوة والضعف في المؤسسة
7- مواكبة التغير والالتزم بالجودة

المبحث الثالث : مشكلات وصعوبات والمعيقات التي تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا :الصعوبات العامة :

أ) صعوبة الحصول على التمويل: تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث دراسة الملفاتوالتحويلات المالية .معالجة الصكوك ...الخ وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير /استيراد)على الأنشطة الإنتاجية .كما نجد كذلك ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- ❖ غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.
- ❖ المركزية في منح القروض.
- ❖ نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ❖ ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.[1]

ب) الصعوبات الخاصة بالعقار:

عوضا أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص، حيث أن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة لهذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك و التي تطلب عقود الملكية لمنح القروض يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين ، مختلف الهيئات و انتشار النزاعات و الاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي .و لعل ما زاد الوضع تعقيدا الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس اذ نجد الكثير من من الأراضي مازلت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل.[2]

ت) الصعوبات المتعلقة بالتسويق:

ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقص في الكفاءات التسويقية و القوى وقلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات و الدراسات في ،البيعية عموما و عدم الاهتمام

---

[1] سعدان شبايكي :**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11.جامعة بسكرة .ماي 2007.ص ص190-191

[2] حنان جودي. **استراتجية تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي**.اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .تخصص علوم تسير .جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016. ص ص 22-23

بالبحوث التسويقية اختيار المشاريع و في دراسة جدواها .كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات و الفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى الصعوبة في الحصول عليها .كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي، ذلكلان وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفيرها وهو ما يؤثرعلى قدرتها التنافسية في ظل ظروف المنافسة و شدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، و المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، و المنافسة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة. [1]

ثانيا:الصعوبات التنظمية والإدارية :[2]

أ) الصعوبات المرتبطة بالنظامين الجبائي و الجمركي:

فيما يخص النظام الجبائي، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لاقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الاقتصادي الجديد.

.أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية.

ب) الصعوبات التنظيمية:

معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، و هذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق و غياب التأهيل لهذه المؤسسات و هو ما ينطبق أيضا على حالة الجزائرعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج .التسويق أو التمويل، و نقص الإمكانيات و المؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون شخص واحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.[3]

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحديات خاصة بالموارد البشرية :متمثلة في: [4]

- صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطموبة نتيجة الجذب الذي تحققه المشروعات الكبيرة لها.
- معدل دوارن عال نتيجة إنخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المشروعات الكبيرة أو نتيجة لظروف العمل أو عدم وجود الضمانات مقارنة بالمشروعات الكبير.

[1] حنان جودي نفس المرجع .ص 23
[2] حنان جودي نفس المرجع ص 23
[3] حنان جودي . نفس المرجع ص 23
[4] لعرابة عبد **وهاب .مساهمة لتفعيل الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية** .مرجع سابق الذكر .ص ص 27-28

- ❖ إنخفاض إنتاجية العاممين نتيجة للأسباب السابقة، ولعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المشروعات الصغيرة لمحدودية إمكانياتيا.

تحديات تمويلية:

يمكن إرجاع معوقات التمويل في البنوك التجارية إلى ما يلي :

- ❖ إرتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ❖ إرتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقارض العادي.
- ❖ تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض.
- ❖ محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدفعهم للإبتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتيم.

تحديات خاصة بالمواد الأولية :متمثلة في:

- ❖ عدم كفاية أو عدم إنتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المشروعات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عليها والعرض محدود منها.
- ❖ إرتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمشروعات الكبيرة بكميات محدودة.
- ❖ عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة لمواد الأولية لضعف القدرة التفاوض مع الموردين، ومحدودية الكميات المشتارة مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

تحديات تكنولوجية: تعاني العديد من البلدان من شح في إستخدام التكنولوجيا المتقدمة للأسباب التالية:

- ❖ إنخفاض عدد الكوادر المؤهلة للإستخدام التكنولوجي المتقدم وشح راس المال اللازم لإدخال تلك التكنولوجيا.
- ❖ التقنيات المستخدمة قديمة وبالتالي تعبر عن مستويات متدنية في الإنتاج الأمرالذي يشيرإلى قصرعمرها الإفتارضي.

العولمة كتحدي إقتصادي دولي :تواجه مشروعات الأعمال الصغيرة في معظم الدول النامية ومعظم الأقطار العربية تحديا إستارتيجيا يتمثل في التطوارت الإقتصادية والسياسية الدولية، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة وما نتج عنها من إفارازت تؤثرعلى فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها توجه الحكومات إلى تبني فلسفة الخصخصة.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مشاكل خارجة عن إدارة المشروع :[1]

أ) مشكلة ضعف التكوين والعمل المؤهل :

ان غياب التدريب والتكوين على مستوى المؤسسات الإنتاجية، نتيجة للصعوبات المالية التي تعانيها، وقدم وسائل الإنتاج والتي لا تمكن من تحسين المستوى الفني للعمال، وكذا غياب ثقافة

[1] عزيزي احمد عكاشة.**تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية** .مذكرة لنيل شهادة الماجيستير .تخصص اقتصاد دولي .جامعة وهران سنة2013/2012 .ص ص 38-39

الاستثمار في العنصر البشري، وإن وجدت بعض التدريبات لليد العاملة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تتسرب إلى المؤسسات الكبيرة، بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكثر للترقية، ما يضطر بها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة وتحمل مشاكل وأعباء تدريبها فضلا عن عدم بقائها في أعمالها، وهوما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية، ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

ب) مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات:

تعاني المؤسسات الصغيرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة الصغيرة لفرص الاستثمار المتاحة اوجدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، يجعل من صعوبة بمكان على صاحب المؤسسة الصغيرة تحديد سياسات الانتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق او علاقته التكاملية مع المؤسسة الكبيرة.

ت) مشكلة غياب ثقافة مؤسسة :

لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وجدير بالذكر هنا إن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، وبالتالي فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إن لم نقل ثقافة المؤسسات إلى هذا النوع من المؤسسات.

ثانيا: مشاكل ضمن أعمال المشروع (المشاكل الداخلية):

ويمكن أن تلخصها في مايلي:[1]

أ) انخفاض الإنتاج :

هناك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير ،منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى ، مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

ب) تردي النوعية :

بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الأولية ، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

[1] عزيزي احمد عكاشة .مراجع سابق الذكر ص39

ت) **الحوادث والأمن الصناعي :**

بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل ، أيضا فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي ولإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس.

ث) **ارتفاع الكلفة :**

حيث تفتقرغالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال ، مكسب رئيسي لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بنظر الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعــار.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال بعض المعاير والتصنيفات التي تعتمد عليها.

كذالك هو الحال في الجزائر وكما حاولنا تبين مختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبرازاهم المعيقات والمشاكل ومختلف التحديات التي تواجهها وبرغم من اختلاف التعريف من دولة الا أخرى الا ان اغلبها تشترك في خصائص وحتى في بعض المشاكل والمعيقات.

الفصل الثاني :
الإطار النظري والفكري
للتجارة الدولية

تمهيد

إن حركه التجارة الدولية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الامر لكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الاقتصادية اخذ ابعادا جديدة ومفاهيم مختلفة عما كان عليه في السابق وكما يعد التبادل الدولي بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي فلا يمكن لأي دوله ان تستقل باقتصادها عن بقية الدول الاخرى سواء كانت متقدمة أو ناميه وعلى الرغم من اختلاف سياسات وقوانين وتشريعات الدول فإن التجارة الدولية تعتبر همزة وصل بين مختلف دول العالم.

ولقد تعددت المذاهب والمدارس في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية فظهرت العديد من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية بين الدول ونجد أن الدول في سبيل تنظيم وتسيير تجارتها الدولية تتخذ مجموعه من الاجراءات فلا يمكن تصور أن اي دوله لا تتدخل في تنظيم مبادلاتها مع العالم الخارجي وذلك عن طريق ما يسمى بالسياسة التجارية والتي تتراوح بين التقيد والحرية وذلك حسب التوجه الاقتصادي لكل دوله.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كتالي:

المبحث الاول: أساسيات حول التجارة الدولية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية

المبحث الاول: أساسيات حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية ضرورة حتمية وحقيقة أساسيه لا يمكن لأي دوله في العالم مهما بلغت قدرتها تحقيق الاكتفاء الذاتي وكما لا يمكن تصور أي دوله منفصلة اقتصاديا عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة لتصدير سلعها وخدماتها واستراد ما يلزمها من سلع وخدمات.

المطلب الاول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من العمليات التي تهتم بالخدمات والسلع لذاك سوف نتناول في هذا المطلب ماهية التجارة الدولية واهميتها بين الدول وسنوضح الفرق بين التجارة الدولية والمحلية.

اولا: مفهوم التجارة الدولية:

هي عمليه التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]

وكما تعرف التجارة الدولية «التجارة الدولية ببساطه بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والاشخاص على المستوى الدولي.[2]

وكما تعرف التجارة الدولية من زاويتين مختلفتين: [3]

- ❖ المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كل من:

-الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)

- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)

-الهجرة الدولية وحركات الدولية لرؤوس الأموال.

- ❖ المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي التي تتم بين مختلف دول العالم الخارجي سواء في صوره سلع او خدمات أو افراد أو رؤوس أموال بهدف اشباع أكثرا حجات ممكنة.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب واشكال علاقاتها مع الدول الاخرى وكما يترتب عنها فوائد عديدة ولأن التجارة الدولية تعتبر مؤشر للنمو الاقتصادي فيها والمتمثلة في المجالات التالية:

أ) المجال الاقتصادي:

---

[1] جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، عمان، الاردن. 2014، ص٢١٧.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل** اللبناني، لبنان، الطبعة الاولى، 2000، ص٩.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الدار المصرية العربية، القاهرة، 1993، ص36

وتسعى التجارة الدولية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي: [1]

- ✓ تعتبر منفذ لتصريف الانتاج الفائض عن الاسواق المحلية حيث يكون الانتاج المحلي أكبر مما تستطيع استيعابه هذه السوق.
- ✓ تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفه نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.
- ✓ تشجيع الصادرات يساعد في الحصول على المكاسب في سورة رؤوس اموال اجنبية والذي يلعب دورا في زيادة الاستثمار والذي بدوره يساعد في انشاء البنية التحتية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية.
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة لتحقيق التوازن في كميه الطلب والعرض
- ✓ «نقل تكنولوجيا المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وكذلك تعزيز عمليه التنمية الاقتصادية». [2]

ب) الاهمية في المجال الاجتماعي:

وتسعى التجارة الدولية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي: [3]

- ✓ زيادة رفاهية الافراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن تغيير في البنية الاقتصادية
- ✓ امكانيه الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الدولية على حياتنا اليومية
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة متطلبات ورغبات واشباع الحاجات

ت) الاهمية في المجال السياسي :

وتسعى التجارة الدولية في هذا المجال إلى تحقيق التالي:[4]

- ✓ اقامه العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى (المتواصل معها).
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسفات .
- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أحسن وأفضل ما توصلتإليه العلوم والتكنولوجيا.

ثالثا: الفرق بين التجارة الدولية والمحلية

بالرغم من أن التجارة سواء الدولية أو المحلية هي نتيجة قيام التخصص الدولي والتقسيم العمل إلا أنه توجد في الواقع بينها فوارق عديدة نوجزها فيما يلي:

---

[1] فتيحة بوقدح، **مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2012/2000**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013، ص٣.

[2] رعد حسن الصرن، **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الاولى، 2000، ص57.

[3] رشاد العصار، عليان شريف، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص13.

[4] سارة داي، **إثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية**، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص ٦.

الجدول (2): يمثل الفرق بين التجارة المحلية والتجارة الدولية

من حيث	التجارة المحلية	التجارة الدولية
الحيز الجغرافي	داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة	خارج الحدود الدولية الجغرافية والسياسية (اي على المستوى العالم)
العملات	عملة محلية وتتم بعملة واحدة موحدة	تتم بالعملات اجنبية مختلفة غير موحدة
النظم	تتم وفق نظام موحد واحد فقط	تتم مع نضم وسياسات متعددة
السوق وظروف العمل	. طبيعة المستهلكين تختلف مما يؤدي إلى اختلاف تفضيلات المستهلكين للسلع . المنافسة تكون قليلة وكذألك حجم السوق صغير	طبيعة المستهلكين تختلف مما يؤدي إلى اختلاف تفضيلات المستهلكين للسلع . المنافسة تكون كاملة وحجم الاسواق كبير

المصدر من اعداد الطالبين لتوضيح

بالإضافة إلى الاختلافات التالية:

- ✓ الاختلاف في الموارد الطبيعية وفي الظروف المناخية.
- ✓ اختلاف طرق النقل وكذألك الاختلاف في اساليب وطرق التمويل.

المطلب الثاني: أهداف وأسباب قيام التجارة الدولية

لا تستطيع أي دوله أن تعتمد على نفسها كليا في تحقيق (الاكتفاء الذاتي) وكما أن الندرة النسبية تعد من الحقائق المسلم بها في العالم مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع اتباع سياسه الاكتفاء الذاتي بصورة كامله لفترة طويله من الزمن ولأن ذلك يدفع الدولة إلى أن تنتج كل احتياجاتها برغم ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذالك ولا يمكن لأي دول أن تعيش عن معزل عن غيرها من الدول الاخرى ومن هنا يتضح ان التجارة الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخصص الدولي والتقسيم العمل وتتمثل اسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي:

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

أ) التخصص الدولي

حيث نجد ان الدول لا تستطيع ان تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات افرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دوله ان تتخصص في انتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعيا وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية وأن تنتجها

بأقل التكاليف وبكفاءة عالية وما يدره التخصص الدولي على الاطراف المتبادلة من نفع بحيث يجب على كل دوله ان تتفرغ لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزه تنافسيه وعلى ان تتواصل بالتبادل الدولي للحصول على السلع التي لا تستطيع انتاجها محليا او تكلفه انتاجها اكبر من تكلفه استيرادها اي من المستطاع الحصول عليها بنفقه اقل من الخارج.[1]

ت) الظروف الطبيعية

حيث تتمتع بعض الدول بظروف مناخيه وطبيعية معينه تؤدي إلى التخصص في انتاج بعض المواد الأولية كما هو الحال للدول العربية في انتاج النفط او في النشاط الزراعي او الصناعي مثل البرازيل في انتاج ماده البن واندونيسيا في انتاج المطاط.

ث) الأسباب السياسية

وتتمثل في رغبة بعض الدول في الاستلاء على الاسواق الخارجية لدول معينة وبتالي السيطرة على اقتصاديات تلك الدول

ج) اختلاف الميول والاذواق

«ان المواطن المحلي يفضل ويميل إلى المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية حتى وان توفر البديل المحلي.[2]

ح) اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى

يختلف ويتباين الاسلوب الانتاجي والمعرفة الفنية بين الدول اختلافا كبيرا بحيث يؤثر عليها بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد فمثلا الدول المتقدمة تحتكر انتاج السلع التي تشكل التقنية عنصر مهما وأساسيا في انتاجها اما الدول النامية فأنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع الموارد الخام مثل المعادن والنفط.

خ) إختلاف ظروف الإنتاج

بعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي فمثلا يجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الاخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي. [3]

بالإضافة إلى الآساب السابقة الذكر هناك اسباب اخرى منها:

- ✓ وجود فائض في الانتاج يحتاج إلى تصريف.
- ✓ السعي إلى الحصول وعلى تحقيق الأرباح.
- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ محدودية بعض الموارد الاقتصادية.

---

[1] سارة داي، مرجع سابق، ص9. بتصرف

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية، دار** صفاء، عمان، الاردن، 2001، ص17.

[3] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة الماجستير، في قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011/2010، ص7.

ثانيا: اهداف التجارة الدولية

ويمكن إبراز أهم الاهداف التي تسعى التجارة الدولية إلى تحقيقها: [1]

- ✓ الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ استيراد السلع الضروري التي لا يمكن انتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد آلات ومعدات ضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج إذا يمكن ان يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل وبالتالي المساهمة في عمليه التنمية.
- ✓ نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- ✓ دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجه الاختلاف في موازين المدفوعات.
- ✓ دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية مثل سياسة الحماية او الحرية وغير ذألك.
- ✓ دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية وسماتها المميزة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية وأهم المعيقات

أولا: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية ومن بينها:

1) حجم الدولة

ويقصد بها المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة والذي يؤثر عن طريق تأثيره على درجه تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الانتاج الكبير.[2]

2) المناخ

له تأثير في تكاليف الانتاج بصفه عامه ونفقات الانتاج الزراعي بصفه خاصه فمثلا الحرارة ومتوسط كميه الامطار والرطوبة تختلف من دوله إلى أخرى ولهذا فهي تؤثر في الانتاج الزراعي والذي بدوره يؤثر في تحديد التخصص فإنتاج المناطق الحارة لا يمكن انتاجه في المناطق الباردة ورغم أهميته إلا أنه يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي. فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتلائم مع الظروف الإنتاجية.[3]

- ❖ سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها.

---

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية لتجارة، اطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية** المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر، سنة 2019/2018، ص٧.

[2] زينب حسين عوض االله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص28)

[3] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002/2001، ص29)

❖ وكذألك الشركات المتعددة الجنسية كناتج لقوى احتكارات القلة.[1]

3) رأس المال:والذي يؤثر عن طريق :

-سعر الفائدة الحقيقي: يكون انتقال الاموال تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

-سعر الخصم: إذا كانت منخفضة فأنها تشجع على انتقال رؤوس الأموال.

سعر الصرف: راس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

4) التكنولوجيا

ان اختراع ألات جديدة تساهم في الانتاج وتغلب على مشاكل نقص العمالة ويوفر الجهد والوقت والتكاليف وكذالك الجودة مما يؤثر على التبادل الدولي. [2]

5) الندرة النسبية

إن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بغض النظر عن ظروف كل منها او الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

6) الجودة التخزين

ويرتبط هذا العامل بالمنافسة في الاسواق العالمية التي تتأثر بصفه دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في اماكن مختلفة من العالم كما انه كلما كانت السلعة قابله للتخزين زاد حجم التبادل التجاري لها. [3]

ثانيا: أهم معيقات التجارة الدولية

تواجه التجارة الدولية عدةعوائق تعترضها وتنقسم هذه العوائق إلى عوائق طبيعية وأخرى صناعية منها: [4]

أ) العوائق الطبيعية

ترجع هذه العوائق إلى طبيعة الخدمة وقد لا تكون الخدمة قابله للتخزين ويجب ان تحتاج إلى المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك بنفس المكان بحيث تتم المعاملة من خلال إجرائها هناك صعوبة على المستهلك في التحقق من جودة الخدمة أو صلاحيتها وهذا يتطلب وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك ولكن هذه العلاقة تمنعها مجموعه من العوامل أو الفروق الثقافية واللغوية مما يجعلها غير قادرة على إتمام هذه العلاقة مقارنه بالسلع وهذا نجده ملحوظا في الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر وتوزيع، عمان، الاردن، سنة 2014، ص221.

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشروق، مصر 1996، ص28(بتصرف)

[4] فاطمة بسوالم، **إثر تحرير التجارة الدولية على الكفاءة النشاط المصرفي في الدول الناميى**، رسالة ماجستير، جامعة متنوري قسنطينة، 2010، ص 18،19.

وتكون هذه العوائق اما قيود على التجارة في الخدمات والسلع كفر الضرائب والحصص والتعريفات الجمركية على المنتجات والسلع الأجنبية او تكون عوائق يصعب تطبيقها على الخدمات مثل العوائق المحرمة وذلك لمنع الاجانب من ممارسه بعض الخدمات او خضوعهم لقواعد خاصة كتقيد الاستثمار بعض الشروط الخاصة او منعه اطلاقا.

بالإضافة إلى بعض المخاطر التي من شانها ان تعيق التجارة الدولية ومنها: [1]

إن النشطات الاقتصادية ومختلف العمليات التجارية الاقتصادية المتزايدة والتي تمارس في ادارة التجارة الدولية معرضة للعديد من المخاطر وكما يمكن تعريف الخطر بأنه الخسارة في الموارد المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير منظوره سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل ومن أهم هذه المخاطر نذكر التالي:

- ✓ خطر عدم السداد هو راجع إلى عدم قدرة أو رغبه المستورد في السداد.
- ✓ خطر العجز البسيط وهو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق.
- ✓ خطر الصرف مرتبط بتغير معدلات الصرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية.
- ✓ خطر الكوارث والتي تنقسم إلى مخاطر ناتجة عن اعمال الانسان مثل الحروب. والمخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات.... الخ.
- ✓ المخاطر السياسية مثل القرارات الحكومية التي يمكن ان تعرقل أو تمنع التبادل التجاري.

[1] خالد احمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظريه الحديثه واثارها في الفكر الاقتصادي، الطبعة الولى**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص. ص، 34،32.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية حيث كان ينظر للتجارة الدولية على انها مصدر ثروة الامم ولقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية بين الدول وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي اليه كل مفكر او المدرسة التي يؤمن بأفكارها وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه النظريات.

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية

جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل للمذهب التجاري وهي تدعو إلى حريه التجارة الدولية وترى بان قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة وموارد اقتصاديه والتي تشمل على: [1]

- نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث
- نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو
- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

أ) نظرية التكاليف المطلقة

يعتبر" أدم سميث" أول اقتصادي كلاسيكي والذي بحث في التفسير المنطقي وراء التجارة الخارجية وعن أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة من خلال كتابه الشهير **"ثروة الامم"** سنة 1776اذا بين فيه سبب قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول وفي انتاج السلع المختلفة بالمقارنة مع تكلفة انتجها في الخارج. وفي ظل هذه النظرية فان ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من سلع وخدمات لإشباع حاجتها الداخلية من جهة ومن جهة اخرى مبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي تنتجها بصعوبة كبيره أو تلك السلع التي لا تستطيع انتاجها نهائيا وهذا يتوقف على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل.

وركز أدم سميث في نظريته على الميزة المطلقة التي توجد عندما تنتج احدى الدول السلعة أو الخدمة لكن بتكاليف اقل من الدول الاخرى وكما إعتمد على مبدأ تقسيم العمل في الانتاج والذي اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية ولهذا اعتبر ان التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار ووقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة ولقد واجهت هذه النظرية عده انتقادات منها:

- تحصر التبادل التجاري بين دولتين فقط في حين الامر غير ذلك.
- ليس كل دوله لديها تفوق مطلق في انتاج السلعة معينه وبهذا فهي تقصي الدول من المشاركة في التجارة الدولية.
- لم يراعي في نظريته تغيير الشروط في المستقبل وعلى راسها التطور التكنولوجي الذي من شأنه أن يغير في الميزة المطلقة لكل بلد.

ففي ظل محدودية والانتقادات التي واجهتاها نظريه "ادم سميث" جاء "ديفيد ريكاردو " بنظريته التي تقوم على اساس الميزة النسبية في انتاج السلع.

[1] زهية كواش، **الميزة التنافسية للسلع البينية في التجارة الدولية**، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد البيئة، جامعة الجزائر ٣، سنة 2013/2012، ص ص10،٩.

ب) نظرية الميزة النسبية

حسب" د يفيد ريكاردو" إن قيام التجارة الدولية يكون على اساس تباين التكاليف النسبية وليس المطلقة ويقتضي مبدأ الميزة النسبية على أن كل دوله ستستفيد إذا تخصصت في انتاج وتصدير السلع التي يمكنها انتاجها بتكلفه منخفضه نسبيا وبالعكس ستستفيد كل دوله إذا ما استوردت السلع التي تحتاجها بتكلفه أعلى نسبيا وبالتالي هذه النظرية بسيطة تنطبق على اي تخصص وليس فقط على التجارة بين دولتين او شعبين. [1]

وكما تستند هذه النظرية إلى مجموعه من الافتراضات منها:

- وجود سلعتين ودولتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرى مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حريه التنقل عناصر الانتاج داخل الدولة.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريف الجمركية.
- تجانس العمل والاذواق في الدول المختلفة التي يتم بينها التبادل التجاري.

استخدمت نظريه التكاليف النسبية في أساس للتجارة الدولية مدة طويله من الزمن ثم بدأت تواجه الانتقادات ومن بين هذه الانتقادات نذكر: [2]

- اعتبرت عنصر الانتاجي الوحيد هو عنصر العمل واهملت العناصر الأخرى.
- افترضت الثبات تكاليف عناصر الانتاج وهذا غير واقعي.
- افترضت عدم امكانيه انتقال عناصر الانتاج (العمل) من دوله لأخرى.
- عجزت عن تحديد معدلات التبادل الدولي.

وعموما فان هذه النظرية ترتكز على جانب الانتاج والعرض وتحديد السلع التي تدخل في التجارة الدولية لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبه التبادل الدولي وهذا ما أكمله فيما بعد جون "ستيوارت ميل ".

ت) نظرية القيم الدولية

يتفق جون ستيوارت ميل على أن السبب الاساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دوله إلى اخرى وكما إعتمد على نفس فرضية الأساسية لنظريه المزايا النسبية التي وضعها ريكاردو بالإضافة إلى افتراضات اخرى منها:

- وجود دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط.
- التباين مستوى التقدم التكنولوجي.
- التبادل الدولي يتم على اساس مبادله كميه بكميه وليس وحدة بواحدة.
- قيمه السلعة تحدد بتكلفه انتاجها من كل عوامل الانتاج وليس عنصر العمل فقط.

[1] عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية** رسالة الماجستير في قسم الاقتصاد تخصص اقتصاد الدولي، جامعة وهران، سنة 2013، ص ص 63،64.

[2] زيرمي نعيمة، **مرجع سابق**، ص ص 13،14.

وكما حدد في كتابه **"مبادئ الاقتصاد السياسي "**ان السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي هو سعر التبادل والذي يتحدث وفقا لقانون العرض والطلب بين الدولتين.

«ان الفكرة الأساسية لهذه النظرية تتمثل في أن نسبة التبادل التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين» .[1]

ولقد واجهت عدة انتقادات من بينها: [2]

- ✓ ان التبادل التجاري بين الدول يتم على اساس المقايضة باعتبار حياديه النقد.
- ✓ بالغت في التبسيط إذا انصبت كل من التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان الا سلعتين.
- ✓ اهملت نفقات النقل والتأمين ووجود الحواجز الجمركية.
- ✓ ان قيمه التبادل تتحدد على اساس العمل المبذول في انتاج السلعة.

المطلب الثاني: النظرية النيوو كلاسيكية

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى نظريتين احتوتهما النظرية النيوو كلاسيكية هما. نظرية الاختلاف النسبي لعوامل الانتاج ونظرية ليو نتيف

1- نظرية الاختلاف النسبي لعوامل الانتاج

ان هذه النظرية تفسر قيام التجارة الدولية انطلاقا من الفوارق بين البلدان في مختلف تكاليف الانتاج ويكمن هذا الاختلاف حسب وجهة نظر كل من هشكر وأولين في نقطتين أساسيتين: [3]

- عوامل الانتاج تستخدم بنسب مختلفة في انتاج السلع المختلفة.
- الفوارق في الإنتاج يحددها الاختلاف في الحيازة على عوامل الانتاج (الارض.العمل.رأس المال.... الخ) وكذلك الاختلاف في الحاجة الداخلية أو غيرها وفضلا عن اختلاف الأسعار.

ولقد اعتمدت هذه النظرية على عدة فرضيات منها:[4]

- التبادل بين دولتين فقط وأن تنتجان السلعتين فقط.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.
- الاستخدام التام العوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الانتاج داخل البلد.
- اذواق المستهلكين معطاة.
- التكنولوجيات متاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

ولقد واجهت بعض الانتقادات في عدم واقعية فروضها منها: [5]

- ✓ اهتمت بالجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي.
- ✓ يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغيير المزايا النسبية.

---

[1] محمد دياب، **مرجع سابق الذكر**، ص 105.

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص44.

[3] محمد دياب، **مرجع سابق**، ص14،

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص 116

[5] محمد يونس، اقتصاديات **دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2007،ص ص.93،92..

- ✓ لا تفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة اذ انها تفترض ان الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف والواقع يشير بخلاف ذلك.

2- نظرية ليونتيف

«منذ صياغة نظريه هشكر واولين ظهرت عدة محاولات الاختبار صحتها ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي قام بها ليو نتيف سنة 1953»[1]

فقام بتطبيق اختبار هذه النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفه ما إذا كانت تتفق مع نظرية عوامل الانتاج وعلى أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل ولذلك من المتوقع طبقا لنظرية هشكروأولين تقوم الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتصدر سلعا كثيفه راس المال وتستورد سلع كثيفه العمل.

ولاختبار ذلك استعمل ليونتيف الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفقا اسعار(سنة1947،) .[2]

جدول رقم (3): الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومن السلع المنافسة للواردات اسعار (سنة 1947)

الاحتياجات من لما قيمته 1 مليون دولارمن	**الصادرات**	**السلع المنافسة للواردات**
رأس المال (بدولار)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: محمد يونس. مرجع سابق، ص، 75.

- ✓ ومن الجدول نجد ان وحدة الصادرات تستخدم كميه راس المال اقل مما تستخدمه وحده السلع المنافسة للواردات وهذه الأخيرة تحتاج إلى كمية العمل اقل من وحدة الصادرات.
- ✓ فنستنتج من ذلك ان صادرات الولايات المتحدة كثيفه العمل وان السلع المنافسة لوارداتها كثيفه راس المال.
- ✓ ولقد ركزت النظرية على جانب الاعرض ولم تركز على جانب الطلب وتأثيره على نمط التبادل.

[1] زيرمي نعيمة، **مرجع سابق، ص 19.**
[2] عزيزي احمد عكاشة، **مرجع سابق، ص**66.

- ✓ وبالتفصيل فالنظرية تفترض التماثل الاذواق وهي بهذا الفرض تغلق الباب امام عوامل الطلب فمن غير الممكن أن تكون اذواق المستهلكين في الجزائر هي ذاتها اذواق المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

هناك الكثير من الاقتصاديين الذين اندفعوا إلى البحث عن نظريات بديلة لنظرية هشكروأولين والتي تساعد على تفسير اسباب قيام التجارة الدولية تحت ظروف محدده ومختلفة عن تلك التي تقوم عليها النظريات السابقة الكلاسيكية والنيوو كلاسيكيه.

كما قد وضعوا افتراضات عديدة وقدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف العرض والطلب واثارها على التجارة الخارجية ونوجزها هذه النظريات في الاتي:

1- نظرية تشابه الاذواق

تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصادي ستيفان ليندر ولقد اعتمد على عدة فرضيات اثناء تحليله ومن بين هذه الفرضيات نذكر التالي:

- ✓ أن الدول ستقوم بتصدير السلع لها اسواق كثيرة.
- ✓ أن الدول المتشابهة الدخل تكون متشابهة الاذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول المتشابهة الدخل لكون اسعار السلاح تتناسب تناسب المستهلكين في الدول الاخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية. [1]

إن التجارة الدولية وفقا لهذا الاسلوب تتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وانماط الطلب وان هذا الاسلوب ينطبق على السلع الصناعية المتنوعة فقط اما السلع الأساسية والأولية فاعتقد انها تنبؤات نموذج هيك شر وأولين ويلاحظ على هذه النظرية انها تتنبأ بان تكون التدفقات السلعية اكبر حجما كلما ازدادت درجه الاختلاف في الذوق والوفرة وكذلك تتوقع ان تختلف صادرات الدولة على مستورداتها وما يعاب عن هذه النظرية انها لا تفسر سبب تركز انتاج سلعه معينه في البداية في منشأة معينه في دوله ما دون سواها ويترك لها وفرات الحجم اقتصادية كافيا لتمكينها من منافسه التقديرية.[2]

2- نظرية دورة حياة المنتوج

ظهر هذا النموذج في كتابات "فيرنون" عام 1961.حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من اجل تحليل التجارة الدولية ومختلف تغيراتها عبر الزمن.[3]

وحيث يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج ومن خلا ل تقسيم حياة المنتج إلى:

- ✓ **مرحلة المنتوج الجديد:** وفي هذه المرحلة يظهر المنتوج في البلد الذي يستعمل تكنولوجيا عالية ويتمتع بمستوى دخل عالي ويد عاملة مؤهلة فالمنتوج الجديد يظهر في السوق محدد ويستهلك داخليا فقط.

---

[1] تركية صغير، **مرجع سابق**، ص 28.
[2] بوكروح وفاء، زيموش عائشة، **مرجع سابق، ص 23.**
[3] عزيزي احمد عكاشة، **مرجع سابق، ص** 68.

- ✓ **مرحلة نضج المنتوج:** يأخذ المنتوج في هذه الحالة المرحلة بالتوسع ويبدأ تطويره إلى البلدان الأخرى المتطورة من صنعه أما عن طريق نسخة او تقليده.
- ✓ **مرحلة تعميم المنتوج دوليا:** نظرا لتواجد هذا المنتوج في الأسواق الدولية بفضل التصدير فبالتالي يمكن لأي دولة من أن تنتجه حتى الدول النامية، ويتأتى ذلك بمعرفة طرق إنتاجه وسهولتها والتحكم في شروطه المرتبطة بالتسويق، ومن هنا فإن في هذه المرحلة الشركة التي ابتكرت هذا المنتوج ستحجم عن إنتاجه من أجل الاستطلاع الجديد والابتكار منتوجات أخرى.

الشـــــــــــكل رقـــــــــــم (01) :دورة حيـــــــــــاة المنـــــــــــتج

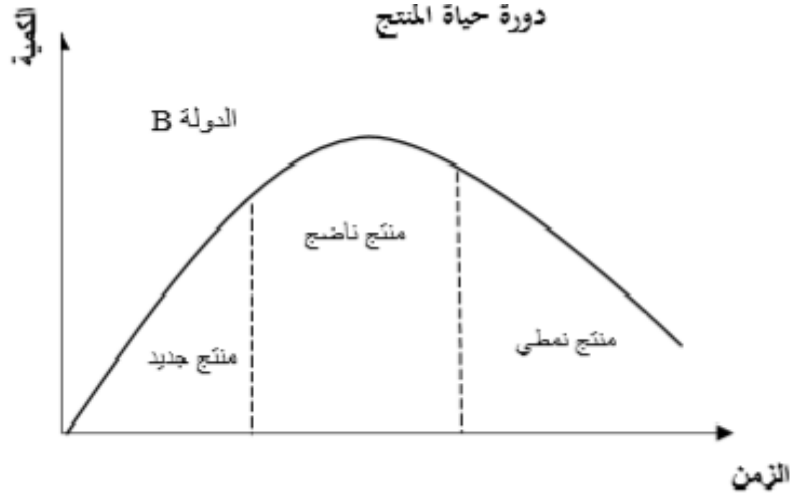

المصدر بن حركوغنية،**نظريات التجارة الدولية** ،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة،2018\2019،ص 76

3- نظرية الفجوة التكنولوجية

حيث نجد هناك فجوات تكنولوجيه بين الدول اي (بعض الدول تقود البعض الاخر يتبع) والتي ان اخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق اساس نظري مختلف للتجارة الخارجية ويمكن نطاق هذه النظرية في ان الدولة صاحبه الاختراع الجديد تتمتع باحتكاره مؤقتا موروث عند المنبع في انتاج وتصدير السلعة ذات التقدم والتكنولوجي ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة وقد تفقد العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع.[1]

ـ وكما استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود: [2]

- ✓ **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وظهوره في الدولة المقلدة وخلالها تقوم الدولة المتقدمة باحتكار انتاج المنتوج وتصديره.
- ✓ **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الانتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم**، طبعة2، الدار المصرية العربية، القاهرة، 3996، ص ص 217/216.
[2] فليح حسن خلف، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 82.

4-نظرية وفرات الحجم

تستند هذه النظرية على ظاهره تتمثل في انه كلما ازداد حجم الانتاج بالنسبة لبعض السلع كلما قلت التكلفة الانتاج الوحدة منها.

كما تعتبر هذه النظرية ان توفر سوق داخليه ضخمه ضرورية لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج نتيجة انخفاض النفقات وعليه يمكن القول بأن هذه النظرية تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير في انتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة في انتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة. [1]

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية

توجد حالتين إثنين مختلفتين يمكن لأية دولة اتباع إحداهما في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية تتمثل الاولى في سياسه حرا بمعنى عدم فرض قيود من شأنها أن تعيق التبادل الاختياري لسلع والخدمات بين الدول وهذا في اطار حريه التجارة وبالنسبة للحالة الاخرى التجارة المقيدة تعود بنفع اكبر على الدولة المتبعة هذه السياسة اذا تقوم باتخاذ وفرض القيود التي تؤدي إلى تخفيض أو منع قيام التجارة الخارجية وكما ان هذه السياسات تختلف في حاله تطبيقها من دوله إلى اخرى حسب مراحل وظروف التي يكون فيها اقتصاد هذه الدولة وايضا تختلف في الأدوات.

[1] زيرمي نعيمة، **مرجع سابق**، ص ص 30،29.

المطلب الاول: ماهية السياسات التجارة الدولية

تختلف السياسة التجارية من حيث المفهوم والاهداف من دوله إلى اخرى حسب فلسفه الاقتصاد السائد في كل دولة والتي سنتطرق اليها في هذا المبحث.

أولا: مفهوم السياسة التجارية

«مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الاخرى بقصد تحقيق اهداف معينه» .[1]

كما تعرف على انها: «هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الادوات والاساليب التي يمكن ان تأثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق اهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر» .[2]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

أ- **الاهداف الاقتصادية :** والمتمثلة في :[3]

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة اشكالها وانواعها.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية وكذالك حماية الصناعة الناشئة.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق اقتصاد الوطني للدولة كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.

ب- **الأهداف الاجتماعية** : والمتمثلة في : [4]

- حماية بعض المصالح الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين او المنتجين الصغار او منتجين بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
- اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة او المخالفة لمعاير الصحة والسلامة او تقيد استيراد سلع اخرى كالكحول أوالسجائر.... الخ.

ت- **الاهداف الاستراتيجية :** والمتمثلة في :[5]

- توفير أكبر قدر ممكن من الاستقلال والامن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية وقد يوكل إلى السياسة التجارية امر التحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو منع الاستيراد كليا.

---

[1] محمد دياب، **مرجع سابق**، ص 299.

[2] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية، دار** النهضة العربية، القاهرة،2000، ص12.

[3] احمد محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الاردن، الأكاديميون للنشر وتوزيع،2014، ص223.

[4] محمد دياب، **مرجع سابق**، ص ص301،300،

[5] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص239.

- توفير الحد الادنى من الانتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجه معينه من الامن يمكن الاطمئنان به.
- توفير أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة كالبترول وان يكون على التجارة ان تتبعه من الوسائل ما يكفل هذا الهدف وخاصه في فتره الحروب والأزمات.

المطلب الثاني: مبدأ الحماية في التجارة الدولية

ان وجود دول مستقله عن بعضها اقتصاديا وسياسيا وبأهداف مختلفة ومتناقضة في الكثير من الاحيان يجعل كل بلد يسعى إلى تحقيق اهداف مصالح معينه حتى ولو على حساب مصالح دوله اخرى لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دوله حسب ما تفتضيه مصالحها الوطنية وتراوحت بين السياسات التجارية بين تحرير والحماية وقد ادى هذا الاختلاف إلى جدل كبير بين المفكرين حيث دافع كل طرف عن آرائه وافكاره بجملة من الحجج والتي نوجزها في هذا المطلب بشيء من التفصيل.

أولا: مفهوم مبدأ حماية التجارة

تعرف سياسة الحماية التجارية الدولية «بانها مجموعه من القواعد والاجراءات والتدابير التي قيود مباشره او غير مباشره كميه او غير كميه تعريفيه او غير تعريفيه على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصاديه معينه» .[1]

تعرف ايضا على انها:" قيام الحكومة تقييده حريه التجارة مع الدول الاخرى بعض الاساليب كفرد الرسوم الجمركية على الباردات او وضعت اقصى لحصة الواردات خلال فتره زمنيه معينه» .[2]

ثانيا: حجج أنصار مبدأ حماية التجارة

1- الحجج غير الاقتصادية: [3]

- **الدفاع والامن:** وهي أكثر الحجج رواجنا وتأثير لفرد القيود على التجارة الخارجية ولقد اعترف ادم سميث في شرعيةهذا الهدف وعندما كتب يقول الدفاع أكثر اهميه من الثروة كل البلدان معرضه لخطر الحرب جيدا بحمايه بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها
- **الدين والأخلاق**: فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.
- **حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هما وكما يمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة وترك هذا القطاع للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية هذا القطاع تعني حماية لهذه الطبقة (طبقة المزارعين) الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

[1] يوسف سعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر،2010، ص73.
[2] عبد المنعم، محمد مبارك، يونس محمد، **اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية**، دار الجامعية الاسكندرية، **1996، ص 225.**
[3] عابي وليد، **مرجع سابق**، ص .ص 62،63.

2- الحجج الاقتصادية: والتي نوردها في التالي :

- حماية الصناعة الناشئة، حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة.
- الحماية بغرض التنويع الانتاج، قد يؤدي التخصص في صناعه او عده من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الواجهة الفنية والثقة من الواجهة التسويقية.
- جذب رؤوس الاموال الأجنبية، انها فرض رسوم الجمركية على الولادات من السلع والخدمات حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم وبالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل ورفع معدل الربح.

ثالثا: أدوات سياسة الحماية التجارية

1- الادوات السعرية

أ- الرسوم الجمركية: [1]

هي مبالغ تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها لحدود الجمركية الوطنية دخولا(واردات) او خروجها(صادرات) "

هناك عدة انواع للرسوم الجمركية منها:

- **رسوم القيمة:** ما هي عباره عن فرض رسوم جمركي يمثل نسبه مئوية معينه من قيمه السلعة او ثمن الاستيراد.
- **الرسوم النوعية:** ويتم فرضها في شكل قيمه محددة للسلعة بغض النظر عن قيمتها اي انها تفرض على شكل ثابت وعلى كل وحده من السلع اي على الخصائص المادية مثل العدد الوزن الحجم.... الخ.
- **الرسوم المركبة:** وهي تلك التي تجمع بين رسوم القيمة والنوعية بخصائصهما.

ب- الاعانات

«ويقصد بالإعنات المزايا والتسهيلات والمنح النقدية وغير النقدية التي تعطي للمنتج المحلي حتى يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية او الخارجية» [2]

هناك نوعين من الإعانات: [3]

- **الإعانات المباشرة:** والتي تمثل تتمثل في تقديم مبالغ نقديه إلى المنتجين والمنتظرين وهي الشكل الابسط والاكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول في الاسواق العالمية وهي تستخدم اليوم في الغالب في دعم السلعة الزراعية.

[1] خالد احمد علي محمود، **مرجع سابق، ص**، 18.
[2] بوكروح وفاء، زيموش عائشة، **مرجع سابق**، ص 32.
[3] سارة داي، **مرجع سابق**، ص41.

- **الاعانات غير المباشرة:** وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية او تقديم بعض الخدمات مثل الاشتراك في الاسواق والمعارض الدولية والغرض من الاعانات هو تدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الاسواق العالمية.

ت- **الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل والخارج حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الزمن الداخلي للسلع مظافا اليه نفقات وغيره من النفقات المرتبطة بانتقال استدعاء من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاث فروع:

- الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.
- الاغراق القصير الاجل المؤقت، والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله.
- الاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[1]

ثانيا: الوسائل الكمية [2]

أ- **نظام الحصص**: هو تقييد كمي للتجارة الخارجية، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين تحدد بموجبه الحد الاقصى للكميات المسموح باستردادها، وتمنع استراد ما دون ذالك. وينقسم إلى قسمين:

ـــ الحصص الاجمالية

ـــ الحصص المحددة

ب- **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مرتبطا أو مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويقتضي هذا النظام في عدم السماح باسترداد بعض السلع الا بعد الحصول على تراخيص وقد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الاعلام عنها وقد يستعمل لحماية الانتاج المحلي من ورادات بعض الدول فيرفض تراخيص هذه المنتجات الغير مرغوب فيها.

ثالثا: الوسائل التنظيمية

وهي الوسائل والاجراءات التي تدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها المختلفة وهي:

1- **المعاهدات التجارية: "**وهو إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيميه ويشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية الطابع سياسي أو اداري" [3]

ولقد تعددت انواع المعاهدات التجارية فقد تكون: [4]

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص، 291.
[2] سارة داي، **مرجع سابق**، ص ص: 45،44.
[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق، ص، 297.**
[4] سارة داي، **مرجع سابق**، ص، 46.

- _المعاهدات التجارية الجزئية.
- المعاهدات التجارية الشاملة.
- المعاهدات التجارية الثنائية.
- المعاهدات التجارية المتعددة الأطراف.

2- الاتفاقيات التجارية

وهي معاهدة بين دولتين بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستراد وطريقه سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.

3- اتفاقات الدفع:

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عمالتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. [1]

المطلب الثالث: مبدأ حرية التجارة الدولية

سوف نقوم بالتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم وحجج مبدا الحرية في التجارة الدولية وكذالك إلى أدوات مبدأ الحرية.

أولا: مفهوم مبدأ حرية التجارة

تعرف سياسة الحرية التجارية: «بأنها تلك السياسة التي تقوم على اصدار القوانين واللوائح واتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لإزاله وتخفيف القيود على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي» [2]

كما تعرف بأنها «السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الاخرى» [3]

ثانيا: حجج أنصار سياسة حرية التجارة

ويستند أنصارها على عدة حجج اهمها: [4]

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يؤكد أنصار سياسة الحرية التجارية أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الاسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على اساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية لسلع المناسبة للإنتاج.

[1] زبير طيوح، **إثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، رسالة ماجستير في قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015/2014، ص 24.

[2] خالد أحمد على محمود، **مرجع سابق**، ص23.

[3] وليد عابي، **مرجع سابق**، ص 60.

[4] تركية **صغير**، **مرجع سابق**، ص 32.

2. **إنخفاض أسعار السلع:** ينتقد أنصار حريه التجارة الاجراءات الحمائية التي تعود إلى ارتفاع الاسعار كنتيجة التعريفة المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك.
3. **تشجيع التقدم التكنولوجي:** تؤدي حريه التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الانتاج وادخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة في زيادة الانتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضه.

ثالثا: أدوات سياسة الحرية التجارية

الأدوات المستخدمة في مبدأ الحرية تنحصر أساسا في التكامل الاقتصادي والذي يأخذ بدوره اشكالا عديده: [1]

1- منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

2- الاتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

3- الاتحاد الاقتصادي: وهو التعاون بين الدول الاعضاء والغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية وتحرير حركات رؤوس الاموال وانشاء مشروعات.... الخ كل ذلك بغرض انشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول الاعضاء مستقبلا.

4- **الاندماج الاقتصادي الكامل:** وفقا لهذا الشكل من اشكال التكامل فانه يتم الغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء وتلتزم كل دوله بالسياسة موحده في مواجهه كل الدول خارج السوق وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف اليه حريه حركه عناصر الانتاج من العمل ورأس المال بين الدول الاعضاء في السوق مثل السوق الأوروبية المشتركة. [2]

[1] زريمي نعيمة، مرجع **سابق، ص**44.
[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 11، (بتصرف).

خلاصة

تناول الفصل الثاني الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الدولية حيث تعبر التجارة الدولية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين مختلف دول العالم ويستند قيام التجارة الدولية إلى ظاهرة التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي.

أما النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول فقد حاولت توضيح منافع التخصص الدولي اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية وكما تبدأ كل نظريه من حيث انتهت النظرية السابقة بحيث تعتبر كل نظريه مكمله للنظرية السابقة حيث لم تستطع اي نظريه من نظريه المدروسة تفسير عملي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

كما توصلنا من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى ان الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الدولية قد عرف منهجيين اساسيين الاول يتعلق بمذهب الحماية الذي يدعو إلى تدخل الدولة من خلال فرض الرسوم والنظم والقيود على الصادرات والواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة وله حججه. وأما المنهج الثاني فيتعلق بمذهب الحرية الذي يدعو إلى ترك التجارة دون قيود وتحرير انتقال السلع والخدمات من دولة إلى اخرى وقد بينا حججه في ذلك حيث ان اتباع سياسة حريه كامله او حماية مطلقه امر نادر وصعب الحدوث بل ان الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا بين الحماية والحرية المطلقة حسب النظام الاقتصادي السائد ومنه فان عمليه التنظيم التجارة تتطلب تطبيق العديد من الادوات والوسائل لتحقيق مختلف اهدافها.

الفصل الثالث :

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الدولية

تمهيد

تسعى معظم الدول إلى زيادة حجم الصادارت لديها، من أجل تحقيق التوازن في الميازن التجاري من جهة والحصول على مختلف الموارد التي تحتاجيا من جهة أخرى .ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي من خلالها يمكن للدول الرفع من حجم صادارتها نحو العالم الخارجي.

الجزائر من بين هذه الدول التي دفع بها الامر إلى وضع سياسات وبرامج واستراتجيات لتدعيم هذا القطاع والاستفادة منه بشكل اكبر وتحقيق التنوع الاقتصادي التي تسعى اليه والمساهمة بشكل فعال في الرفع من مؤشرات التجارة الدولية.

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هما بسبب انه يعتبر من افضل وسائل الإنعاش الاقتصادي أي يوفر العديد من مناصب الشغل والقدرة عللى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وهذا ما جعل الجزائر تهتم بهذا القطاع غير ان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثبت العديد من الصعوبات والمشاكل .

لذا عمدت الجزائر إلى تدعيم وترقية هذه المؤسسات ومن بين الإجراءات المتخذة وضعت عدة قوانين وإنشاء مختلف الهيئات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ليس صدفة بل وعيا من الدولة بالدور الذي تستطيع ان تلعبه هذه المؤسسات في تنمية التجارة الدولية وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل والمقسم إلى مبحثين كتالي:

المبحث الأول : واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
المبحث الثاني : مؤشرات التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة 2020/2000

المبحث الأول : واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتناول هذا المبحث واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذالك في نقطتين هما تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذالك اليات وبرامج دعم هذه المؤسسات بالإضافة إلى وزنها الاقتصادي.

المطلب الأول: نبذة تارخية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا :نبذة تاريخية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعود نشأة المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فتر ة الاستعمار حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1985 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذ ه المؤسسا ت تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخد م المستعمر , وذلك من خلا ل الأربا ح التي تحققها بسبب انخفا ض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين و الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا [1] ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الجزائري إلى 3 مراحل :

* المرحلة الأولى من (1963 إلى 1982)
* المرحلة الثانية من (1982 إلى 1988)
* المرحلة الثالثة ما بعد (1988)

1 : تطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الفترة (1982-1963)

كا ن قطا ع المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة يتكو ن بعد الاستقلا ل من مؤسسا ت صغير ة وتم إسنادها للجا ن التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملا ك الشركات الوطنية.

تم إصدا ر القانون الأول للاستثما رو في 1963 وهذ ا لمعالجة عد م الاستقرا ر المحيط الذ ي عقب الاستقلال , ولم يكن له أثر ضعيف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما قانون الاستثما ر الذ ي صد ر سنة 1966 كا ن يهد ف إلى تحديد وضعية الاستثما ر الخا ص الوطني , في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية. واعتبر ت في الحقيقة المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة دائما كمكمل للقطا ع العا م الذي كان له الدورالمحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على لم تكن الصناعا ت المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذا ك وخلا ل كل هذه الفترة (1936-1982) لم تكن هنا ك سياسة واضحة تجا ه القطا ع الخا ص والذ ي لم يعرف سوى بعض التطورعلى هامش المخططا ت الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإ ن تشريع العمل كا ن صارما , والأكثرمن هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة, كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان

[1] وزيان عثمان, **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**, ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي, جامعة الشلف .الجزائر.17و18 افريل 2006.ص 767

ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها, أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتيجية لاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية المواد الغذائية .[1]

2 :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982 /1988

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1-حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية

2-القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد, وكذلك لنظام الاستراد بدون دفع

فيعام 1983 تم إنشا ء ديوا ن للتوجيه لمتابعة الاستثما ر الخا ص وكا ن تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية. إنطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبد أ جديد قائم على الحرية والمساوا ة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسا ت الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعد ا نفس المعاملة بعد إلقا ء كل الاحتكارا ت وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأ ت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 والمؤرخ في (18/06/11994)[2]

من أجل القيا م بالتصحيحا ت الضرورية وإعطا ء نفس جديد لترقية الاستثمارا ت أصدر ت السلطات العمومية 2001 وقانو ن توجيه وترقية المؤسسا ت الأمر المتعلق بتطويرالاستثمار رقم 1-3 في2001/08/20 وقانون توحيه وترقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندو ق لدعم الاستثما ر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات , وهذا من أجل:

1-استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.

2-تقديم خدمات إدارية.

أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلا ت الإدارية في مرحلة إنشا ء المؤسسة كما تم إنشا ء صندو ق لضما ن القرو ض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إتبا ع الدولة لهذ ه السياسة لمساعد ة ودعم المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة من أجل النهوض بهذ ا القطا ع وتوجه الجزائرإلى دعم هذ ا القطا ع يعود لتميزه بعد ة مميزا ت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

---

[1] ناصر دواديعدون, عبد الرحمان بابنات, **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، دار المحمدية العامة, , الجزائر, 2008 .ص ص123-122

[2] عبد اللاوي مفيد.جميلة الجوزي.**الاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر** . مداخلة ضمن , الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي الجزائر يومي 2013 05/06/05 ص 3

1 - بأنها تستعمل تقنيات بسيطة.

2 - بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسا ت أكثر قدرة على امتصا ص العمالة نظرا لإنخفا ض تكلفة خلق فرص العمل , كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة , إضافة إلى أنها أصبحت ملاذ ا لخريجي الجامعا ت في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر , وانتشارثقافة الاستثمار.[1]

3 - توجيه لاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4- تامين تكامل احسمن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 إعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثما ر المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردا ت من السلع الاستهلاكية النهائية.ومن ناحية أخر ى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كا ن من المفرو ض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف أي ترابط أو إلتحام للقطاعا ت العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة [2]

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة مابعد 1988

في1988 ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر , تم اختيار التوجه نحو اقتصا د السو ق وبالتالي تم وضع إطا ر تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحا ت الهيكلية , هذ ا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

1-تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق.

2-البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد.

3-تحرير الأسعار.

4-استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر. [3]

عرفت هذ ه المرحلة صدو ر العديد من القوانين التي كان لها انعكا س على واقع المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

1-قانون رقم 29/88المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.

---

[1] ناصر دوادي‌عدون, مرجع سبق ذكره, ص ص 126-127

[2] بوهزة محمد بن يعقوب, **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1"** مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات , الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية, جامعة فرحات عباس, سطيف (الجزائر ماي 2003 ص ص 03-05

[3] ناصردوادي‌عدون, مرجع سبق ذكره, ص 125

2-قانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 لمتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أياستثناء.

3-تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسا ت الخاصة حيث شهد عددها تطور ا في بالغ الأهمية ابتداءا من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى[1]

وقبل أن نتطر ق إلى الإحصائيا ت يجب أن نذكر أهم أنوا ع المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1-المؤسسا ت الخاصة:وهي المؤسسا ت التي تعو د ملكيتها للأفرا د أو الخوا ص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرى) .

2-المؤسسا ت العامة: وهي المؤسسا ت التي تعو د ملكيتها كاملة أوجزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [2]

3-الصناعة التقلدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهار ة عريقة.

ومن خلا ل الجدو ل رقم (04):الموالي ندرس تطورهذ ه التقسيما ت الفتر ة الممتد ة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

[1] دي عبد المجيد ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر** , مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني , حول:استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير, جامعة الوادي الجزائر يومي 19و18 أفريل 2012.ص 4

[2] سليمان ناصر, عواطف محسن, **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات والمعوقات والحلول** بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة , للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر, بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة الجزائر,بالتعاون مع مخبر 06 أكتوبر ص29-28 الاستراتيجيات

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوتسطة الخاصة

جدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020

السنوات	المؤسسات الخاصة	التطور	النسبة النمو
2001	179893	-	-
2002	189552	9659	5.37
2003	207949	18397	9.71
2004	225449	17500	8.42
2005	248542	20393	9.05
2006	269806	23964	9.75
2007	293946	24140	8.95
2008	392013	98067	33.36
2009	455398	63385	16.17
2010	482892	2749	33.23
2011	511856	28964	6
2012	550511	38655	7.55
2013	601583	51072	9.28
2014	656949	55366	9.2
2015	716895	59946	9.12
2016	786989	70094	9.77
2017	1060052	273063	34.69
2018	1092908	32856	3.09
2019	1171701	78793	7.20
2020	1209252	37551	3.20

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان هناك تطور ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020 حيث وصل إلى 1209252 مؤسسة عند نهاية 2020 بعدما كان عددها 179893 مؤسسة سنة 2001 وهذا بتطور بلغ (1029359) كما سجل اعلى معدل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والذي قدر

ب 34.69 / خلال سنة 2017 وهذه الزيادة الكبيرة في معدل النمو راجعة إلى ادماج المهن الحرى ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والشكل الموالي يوضح ذالك.

الشكل رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2000 إلى 2020

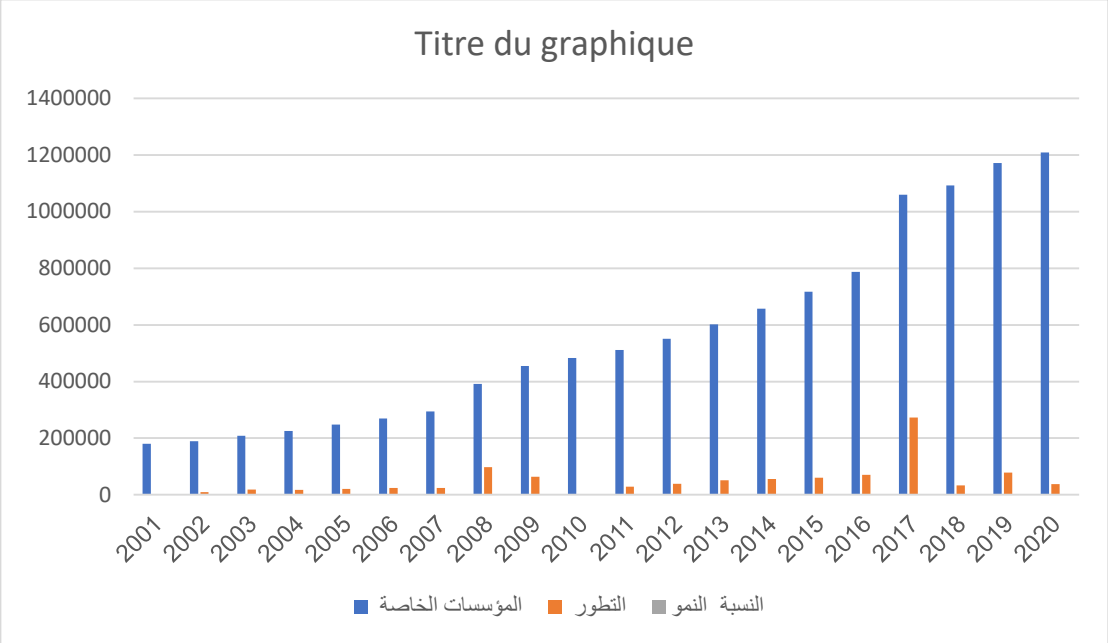

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

يتبين من خلال الشكل أعلاه التطور المستمر والمتزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر خلال الفترة،(2001-2020) وهذا التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة يفسر جهود الدولة الجبارة التي بذلتها الدولة لترقية هذا النوع من المؤسسات وذلك منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000، وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر تراجع مستمرا خلال الفترة (2020/2000)وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الجدول رقم (05) :تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (2000 - 2020)

السنوات	عدد المؤسسات ص م العامة	التطور	نسبة النمو
2001	778	-	-
2002	778	0	0
2003	778	0	0
2004	778	0	0
2005	874	96	12.34
2006	739	-135	-15.45
2007	666	-73	-9.88
2008	626	-40	-6.01
2009	591	-35	-5.59
2010	557	-34	-5.75
2011	572	15	2.69
2012	557	-15	-2.69
2013	557	0	0
2014	542	-15	-2.69
2015	532	-10	-1.84
2016	390	-142	-26.69
2017	264	-126	-30.30
2018	262	-2	-0.75
2019	244	-18	-5
2020	239	- 6.87	-2.04

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على على نشريات المعلومات الإحصائية

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2009،2008،2007،2006،2005،2004،2003،2002، 2001

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2012،2011،2010،

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،

يتضح من خلال الجدول السابق ، ان هناك تراجعا مستمرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة (2020/2001) حيث وصل إلى 239 مؤسسة عند نهاية سنة 2020 بعدما كان عددها سنة 2001 يقدرب 778مؤسسة أي فعددها سجل انخفاضا بلغ 539 مؤسسة أي بنسبة قدرت ب69.28% خلال هذه الفترة كما سجل اعلى

معدل لتراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة سنة 2017 حيث بنسبة تجاوزت .%30.30

والشكال (رقم 03):الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2001

شكل رقم (03) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال فترة 2020/2001

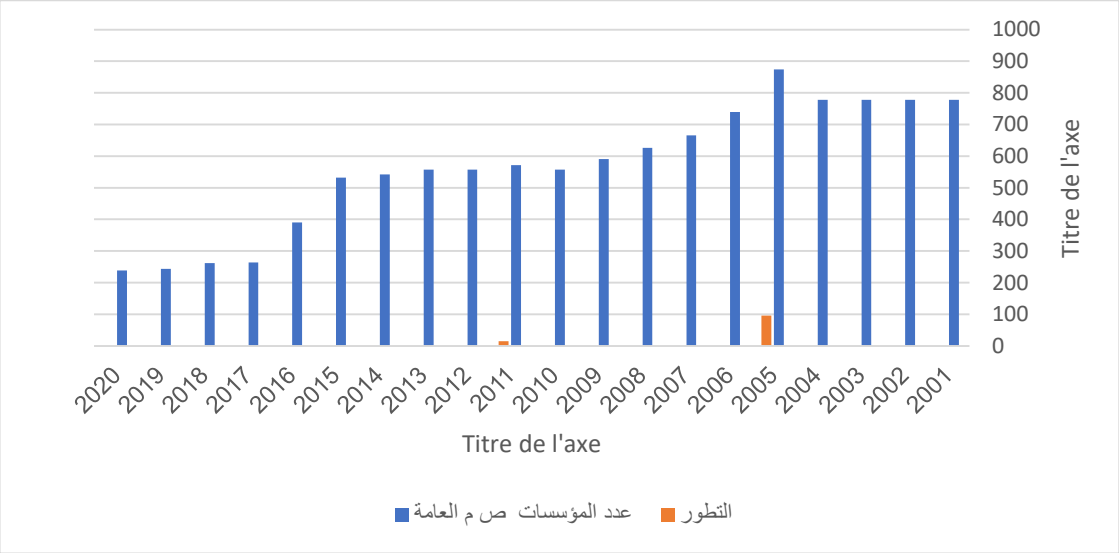

المصدر : من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

يتبين من خلال الشكل السابق، التراجع المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعامة بالجزائر خلال الفترة 2020/2001 باستثناء سنة 2005 أين حققت هذه المؤسسات نسبة نمو بلغت 12.34 " وهذا التراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعامة يفسر بعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة وبجمع معطيات الجدولين السابقين وبإضافة نشاط الصناعة التقلدية تم التوصل إلى الجدول التالي والذي يمثل تطور ععد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000 إلى 2020

جدول رقم (06): تطور عدد المؤسسلت الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2020/2000

السنوات	الم ص م الخاصة +الصنعات التقلدية	الم ص م العامة	المجموع

2001	244570	778	245348
2002	261075	778	261853
2003	287799	778	288577
2004	312181	778	312959
2005	344614	874	342788
2006	376028	739	376767
2007	410293	666	410959
2008	518900	626	519526
2009	586903	591	587494
2010	591021	557	619072
2011	629773	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	777259	557	777816
2014	851511	542	852053
2015	934037	532	934569
2016	1022211	390	1022621
2017	1060025	264	1060289
2018	1092908	262	1093170
2019	1171701	244	1171945
2020	1209252	239	1209491

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2009،2008،2007،2006،2005،2004،2003،2002، 2001

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2012،2011،2010،

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013

يتضح من خلال الجدول السابق ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد سنويا تطور في تعدادها حيث وصل عددها إلى 1209491 مؤسسة عند نهاية 2020 بعدما كان عددها سنة 2001 يقدر ب 243548 مؤسسة.

كما يلاحظ أن تعد الأغلبية في هذا التعداد تسيطر عليه المؤسسات الخاصة والصنعات الحرفية فهي في تزايد مستمر وبنسب تفوق 71 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة يليها في المرتبة الثانية المؤسسات العامة بنسب تتجاوز 0.32% من مجموع المؤسسات والشكل الموالي يوضح ذالك.

شكل رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020/2001

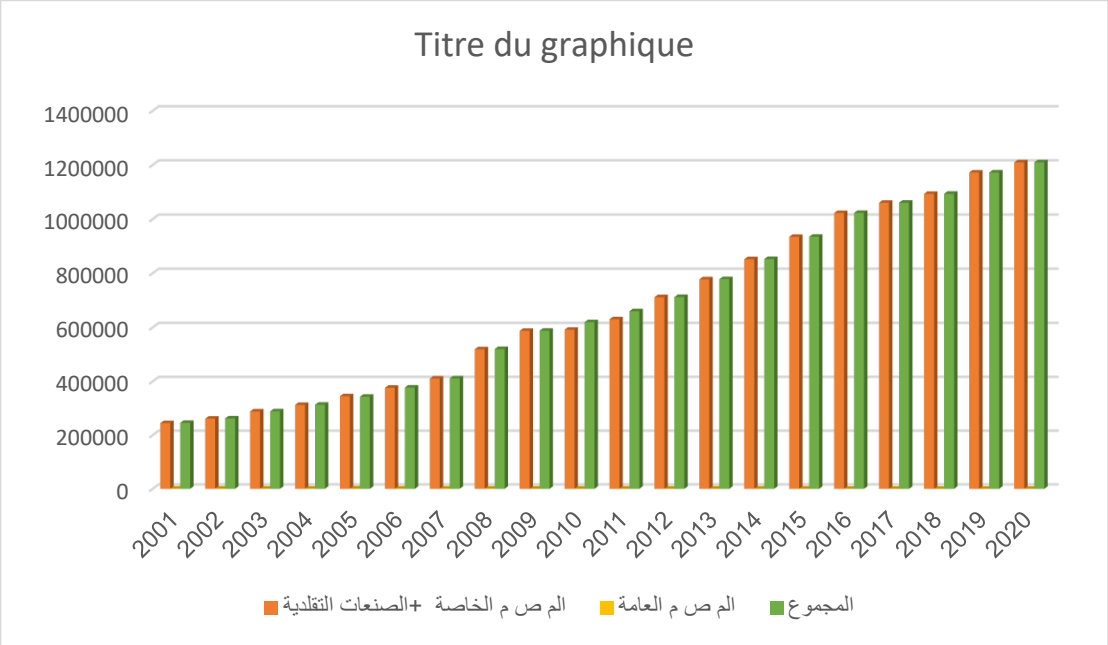

المصدر: من اعداد الطالب بلاعتماد على بينات الجدول رقم (06)

يتبين من خلال الشكل أعلاه التطور المتزايد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2000 والذي يعود بنسبة كبيرة منه إلى القطاع الخاص وهو ما يعكس سياسة الدولة الهادفة إلأى الإنفتاح الاقتصادي والإعتماد على القطاع الخاص اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فلا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا والامر الذي يفسر ان اللتوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثامانينات قد اصبح واقعا يفرض نفسه على هيكل الاقتصاد الجزائري .

جدول رقم (07):معدلات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة النمو	-	-	6.73	10.20	8.45	9.53	9.91	9.07

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة النمو	26.24	13.0.8	5.38	6.50	7.97	9.27	9.45	9.68

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة النمو	9.42	5.7	3.10	7.20	3.20

المصدر : بالاعتماد على الجدول رقم (06)

يتبين من خلال الجدول رقم (07)التطور المستمر والمتزايد لمعدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال فترة الدرسة 2020/2000 حيث عرفت سنة 2008 أعلى نسبة نمو لهذه المؤسسات خلال هذه الفترة بمعدل يتجاوز 26.24%

الشكل رقم (05): الموالي يبين نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2020/2000

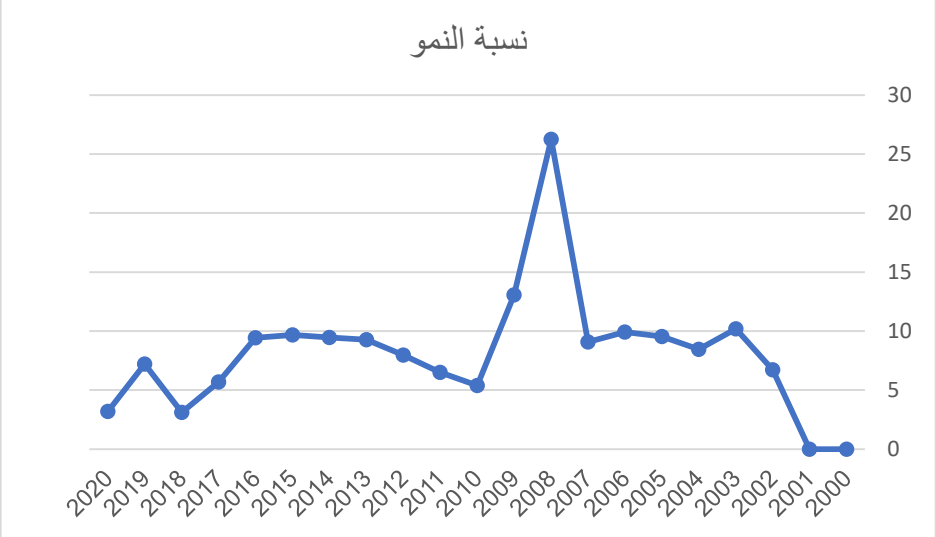

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07)

المطلب الثاني : الهيئات المدعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا : وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "MIPMEPI "

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion del'investissement

في اطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذاالنوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 211/94 المؤرخ في 1994/7/18 لتوسيع صلاحيات هذه الوزاره بموجب المرسوم رقم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في11 جولية 2000.تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم انشاء وزارة الصناعة ؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة وترقية الاستثمار,لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية ادعم تشغيل الشباب " ANSEJ"

- Agence Nationale de Soutien a l' Emploi Jeunes

وهي هيئة وطنية ذات طابع خا ص تتمتع بالشخصية والاستقلا ل المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعا ش قطاع التشغيل الشباني من خلا ل إنشا ء مؤسسا ت مصغر ة لإنتاج السلع والخدما ت وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة , ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة, وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

1- تشجيع كل الأشكا ل والتدابيروالمساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلا ل برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

2- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

3- تتابع الاستثمارا ت التي ينجزها الشبا ب أصحا ب المشاريع في إطا ر احترامهم لبنود دفتر الشروط.

4- إتاحة المعلوما ت الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحا ب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

5- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

6- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنو ك والمؤسسا ت المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها .

7-تكلف جها ت متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائ م نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحا ب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم. [2]

ثالثا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثما ر هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلا ل المالي أنشئت سنة 2001في شكل شبا ك وحيدغير ممركزموزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن , وتخول الوكالة القيا م بجميع الإجراءا ت التأسيسية للمؤسسا ت وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثما رالتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسا ت جديد ة أو توسع قدرات

[1] عبد اللاوي مفيد, مرجع سبق ذكره, ص 3

[2] صالحي, **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير,
33.32 ص ص 03/2004.

الإنتا ج أو إعاد ة تأهيل وهيكلة المؤسسا ت ويستفيد المستثمر في إطارهذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزا ت المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.[1]

**رابعا:الصندوق الوطني للتامين عن البطالة :"CNAC " **

Caisse Nationale des d'Assurance Chômage

1994المؤرخ في جويلية 94/188 هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم مهمة دعم العما ل الذين تتراوح أعمارهم ما بين و35 و50 سنة والذين فقدو ا مناصب عملهم بسبب إعاد ة هيكلة الاقتصا د في مرحلة التسعينا ت كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلا ء البطالين بخلق نشا ط خا ص بهم لإعاد ة إدماجهم بعد أن يقد م لهم تكوينا خاصا في المجالا ت المهنية التي عليها طلب في سوق العمل. [2]

خامسا:صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :"ANGEM"

Agence nationale De Gestion Micro crédits

أنشئ هذ ا الصندو ق بموجب المرسوم التنفيذ ي رقم 16/4 المؤرخ في 22 جانفي وهو 2004 بمنزلة آلية جديد ة لضما ن مخاطر القرو ض المصغرة , إذ يختص بضما ن القرو ض التي تقدمها البنو ك التجارية والمؤسسا ت المالية المنخرطة مع الصندو ق بنسبة 85 % من الديو ن وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول , كما أنها تؤد ي دورا كبير ا في استحدا ث المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصاد رالتمويل ومجموعة من صناديق أخرى , تسهم كلها في إنشاءالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسا ت المقدمةوالمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها . [3]

سادسا:وكالة التنمية الاجتماعية

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلا ل المالي أنشأ ت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. ومن أهم وظائفها نذكر:

-ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

[1] عبد الفتاح بو خمخم .و صندرة سايبي, **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية** , المجلة الأردنية في إدارة 2011 الاعمال. المجلد 07 . العدد03 .2011 ص402

[2] علوني عمار, **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الـ**ـة .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد ,10 سنة 2010 , ص 182

[3] بن عنتر عبد الرحمان, **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** .دراسة ميدانية, مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 24العدد الأول 2008 ص ص157-158 , 158

-تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتا د والأدوات أوالمواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر, وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويا ت المعيشة. وقد كانت مساهمتها محدود ة في مجا ل مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة [1]

سابعا: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR"

Fonds de Garantie de crédits aux PME

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم بهدف 2-373 المؤرخ في 2002/11/11للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محد د في القانو ن التوجيهي لترقية المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندو ق ما يلي:

1- التدخل في منح الضمانا ت لفائد ة المؤسسا ت الصغير ة والمتوسطة التي تنجز استثمارا ت في الحالات التالية:

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.

2- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

3-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

4-التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

5-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق و ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

1-ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

2-إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ظمان الاستثمار. [2]

[1] لصالحي صالح, **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** . مرجع سبق ذكره, ص , 3

[2] محمد زيدان, **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع, , ص127-126

المطلب الثالث : إسهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا:تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناصب الشغل للفترة (2020/2001)

لتطرق أكثر إلى مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال

الجدول التالي: رقم (08) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

السنوات	مناصب الشغل	معدل التطور
2001	-	-
2002	684342	-
2003	704999	3.01
2004	838504	18.93
2005	1157856	38.9
2006	1252707	8.19
2007	1355399	8.20
2008	1540209	13.64
2009	1756964	14.07
2010	1625686	-7.74
2011	1724197	6.06
2012	1848117	7.19
2013	2001892	8.32
2014	2157232	7.76
2015	2371020	9.91
2016	2540698	7.16
2017	2601958	4.52
2018	2690246	3.39
2019	2818736	4.78
2020	2920769	3.61

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°05 - N°06 - N°08 - N°10- N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32

.

تم احتساب نسب تطورات التطور من طرف الطالب بناءا على القاعدة التالية . مثلا :
معدل التطور لسنة 2004 = 2004 ((عدد مناصب
الشغل لسنة - 2003 /عدد مناصب الشغل لسنة 2004)-1*)100.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر شهدت تازيدا مستمار وملحوظ من سنة إلى اخرى اذ انو كان عددا 684342في سنة 2002ليصل إلى 2920769 منصب عمل في سنة 2020 باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2010 ليسجل عددها 1625686منصب عمل بانخفاض وصل (7.47 -)عن سنة 2009.

وعموما يمكن القول بأن الزيادة المطردة والمستمرة في توفير مناصب العمل الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت نتيجة الزيادة والارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه السنوات وكذا الدعم الذي تتلقاه من قبل اليهيئات والهياكل الموفرة من قبل الدولة لتسهييل عمل هذه المؤسسات وبالتالي القضاء على مشكمة البطالة.

ثانيا:تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

لمعرفة أكثر لتأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجازئرية في القيمة المضافة ندرس الجدول التالي:

جدول رقم (09):تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجازئرية في القيمة المضافة لفترة (2020/2000)

السنوات	القيمة المضافة
2000	-
2001	1745.68
2002	1872,1
2003	2096,97
2004	2383,72
2005	2607,1
2006	3007,55
2007	3407,65
2008	3788
2009	4386,53
2010	4791,32
2011	5424,15
2012	6141,76
2013	7138,19

2014	7327,22
2015	8491
2016	9130.23

Sources :http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك زيادة مستمرة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة من سنة لأخرى حيث كانت مساهمتها سنة 2001 تقدر 1745.68 مميار دينار لتصل إلى قيمة 9130.23 مليار دينار خلال سنة 2016 .

ثالثا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020/2000

جدول رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمفترة 2020/2000

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1814.6
2001	2044.7
2002	2184,1
2003	2434,8
2004	2745,4
2005	3015,5

2006	3444.11
2007	3903.63
2008	4237.92
2009	4978.82
2010	5509.21
2011	6060.8
2012	6606.40
2013	7634.43
2014	8527
2015	9237.87
2016	3025.6
2017	3699.7
2018	4547.8
2019	1011.1
2020	3910.1

المصدر - Sources: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°05 -N°08 -N°10 - N°12 -N°14 -N°16 -N°18 -N°20 -N°22 -N°24 -N°26 -N°28 -N°30 -N°32

الملحق رقم : 02

يتبين لنا من خلال الجدول السابق بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي شهدت خلال سنوات الدراسة زيادة مستمرة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 إذ أنو سجل ناتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000 ما قيمة 1814.6 مليار دينار ليشهد زيادة طفيفة ومستمرة طول سنوات الدارسة لتصل إلى قيمة 9237.87 مليار دينار في سنة 2015 سنة ثم ينخفض خلال سنوات المتبقية من سنة2016 إلى غاية سنة 2020 . ليسجل قيمة إنخفاض قدرها 3910.1 مليار دينار

رابعا:تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

جدول رقم (11): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمفترة 2020/2000

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل
2000	612	2.78
2001	684	3.58
2002	734	4.01
2003	664	2.70
2004	788	2.45
2005	907	1.95
2006	1183	2.16
2007	1311	2.15
2008	1954	2.47
2009	1066	2.34
2010	1619	2.80
2011	2140	2.90
2012	2048	2.82
2013	2161	5.51
2014	2810	4.59
2015	2057	5.85
2016	1781	6.00
2017	1930	5.49
2018	2218	5.39
2019	2068	5.86
2020	1909	8.71

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على على نشريات المعلومات الإحصائية

الملحق رقم :01

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2009،2008،2007،2006،2005،2004،2003،2002، 2001

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2012،2011،2010،

- احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقلدية ،نشرية المعلومات الإحصائيات خلال السنوات 2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013

الملحق رقم :01

تم احتساب النسب من قبل الطالب بناءات على القاعدة التالية: نسبة الصادرات خارج المحروقات لسنة 2005 = (الصادرات خارج المحروقات لسنة 2005 /إجمالي الصادرات لسنة 2005*100)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدارسة لم تكن كبيرة إذ انها على اقصى تقدير لم تتجاوز8% من إجمالي الصادرات وهو ما يدل على أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تكن في المستوى المطلوب ومن خلال الجدول يتضح بأن الصادرات سجلت في سنة 2009 انخفاض محققة قيمة 1066مليون دولار بنسبة 2.34 % من اجمالي الصادرات الكلية لتعود إلى الارتفاع المستمر والمتزايد لتصل نحو قيمة 1810 مليون دولار في سنة 2014 بنسبة 4.59% وهي قيمة ضعيفة مقارنة بقيمة الصادرات الكلية ثم تعود إلى الانخفاض تدرجيا خلال السنوات المتبقية .

عموما يمكن القول بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات غير مؤثرة وتكاد تكون منعدمة لذلك وجب ما رجعة السياسات والبرامج من أجل النهوض بهدأ القطاع والخروج من التبعية لمحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي وكذا عدم التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني :مؤشرات التجارة الدولية في الجزائر

المطلب الأول : تحليل بعض المؤشرات التجارة الخارجية

لتحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية يمكن الاستعانة بالجدول التالي :

الجدول رقم (12) : يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2020/2000

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22031.42	9152.12	12879.3
2001	19132.7	9940.33	9192.37
2002	18297.87	12007.35	6290.52
2003	24611.37	13533.06	11078.31
2004	32148.49	18293.66	13854.83
2005	46001.74	20352.42	25649.32
2006	54613.44	21456.23	33157.21
2007	60163.32	27631.2	32532.12
2008	79298.39	3929.27	75369.12
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73390	46453	26937
2012	37966	50376	-12410
2013	65823	12665	53158
2014	61172	58330	2842
2015	35138	51646	-16508
2016	29668	46727	-17059
2017	35132	47980	-12848
2018	41115	48573	-7458
2019	35312	44632	-9320
2020	21925	35547	-13622

المصدر: من اعداد الطالبين - بالاعتماد على احصائيات من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **Alex**

الملحق رقم : 01

الجدول أعلاه يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2020/2000 ومن خلال الملاحظة نلاحظ وجود تطور في قيم هذه المبادلات وحتى نتمكن من تفسير هذا التطور يمكن تطرق إلى فروع هذا البحث وهي :

أولا :تطور هيكل الصادرات خلال الفترة 2020/2000

تحولت الجزائر من بلد مصدر للمواد الفلاحية –الغذائية قبل الاستقلال إلى بلد هيمنت على صادراته المحروقات وبقيت المحروقات تحتل الصدارة في صادرات الجزائر في السبعينات والثمانينات استمر هذا الوضع حتى في التسعينات. الا ان في السبعينات كان يسيطر البترول الخام على صادرات الجزائرية بينما في الثمانينات بدا التنوع في الصادرات الجزائرية لكن دخل المحروقات من خلال البترول ومشتقاته وكذالك الغاز الطبيعي واستمر هذا الوضع في التسعينات حيث تمثل نسبة الصادرات المحروقات من اجمالي الصادرات حوالي 96% في المتوسط.

جدول رقم (13): يبين تطور هيكل الصادرات خلال الفترة 2020/2000

الوحدة مليون دينار جزائري

البيان	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	المواد نصف مصنعة	السلع الفلاحية	السلع الصناعية	مواد الاستهلاك	صادرات أخرى	مجموع الصادرات
2000	30	21061	42	447	12	44	15	-	21651
2001	30	18531	39	413	22	42	14	-	19091
2002	35	18109	56	403	20	50	27	14	18714
2003	47	23988	49	316	1	29	35	4	24469
2004	66	31550	97	430	-	50	15	9	32217
2005	67	45588	136	481	-	37	19	6	46334
2006	73	53608	195	765	1	44	44	10	54740
2007	88	59605	170	640	1	46	35	5	60590
2008	119	77194	334	834	1	67	32	9	78590
2009	113	44415	169	393	0	42	49	5	45186
2010	306	56121	165	434	1	27	34	2	57090
2011	357	71738	162	1495	0	36	16	-	73804
2012	314	70571	167	1519	1	30	18	-	72620
2013	402	63662	108	1608	0	25	18	-	65823
2014	323	58362	110	2350	2	15	10	-	61172
2015	239	33081	105	1685	0	17	11	-	35138
2016	327	27917	84	1299	0	53	18	-	29698
2017	349	33202	73	1410	0	78	20	-	35132
2018	373	38953	92	2242	0	90	33	-	41783
2019	408	33244	96	1445	0	83	36	-	35312
2020	473	20016	71	1287	0	77	37	-	21925

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصاءات من بنك مركزي وعلى نشريات المعلومات الإحصائية

الملحق رقم : 01

من خلا ل الملاحظة في الجدول أعلاه رقم (13) نلاحظ ان هيكل الصادرات متكون من ثماني مجموعات وهي المواد الغذائية. الطاقة والزيوت. المواد الخام. المواد نصف المصنعة. سلع التجهيز وسلع الاستهلاك. سلع صناعية .صادرات أخرى.

وهذه المجموعات تعرف تطورا متفاوتا من فترة إلى أخرى خلال فترة الدراسة. يبين هيكل الصادرات أيضا من خلال الملاحظة استمرار بقاء النفط كممون رئيسي للصادرات الجزائرية. أي أن هناك عدم تنوع في هيكل الصادرات الجزائرية وهو شبيه بنظريه في البلدان النامية. والذي تحتل فيه سلعة اةلية الأهمية الكبرى في مجال الصادرات مما يترتب عليه اثار تمس بالحجم الكلي للصادرات في حالة حدوث اضطراب في السوق الدولية.

الشكل رقم (06) : يبن تطور هيكل الصادرات خلال الفترة 2020/2000

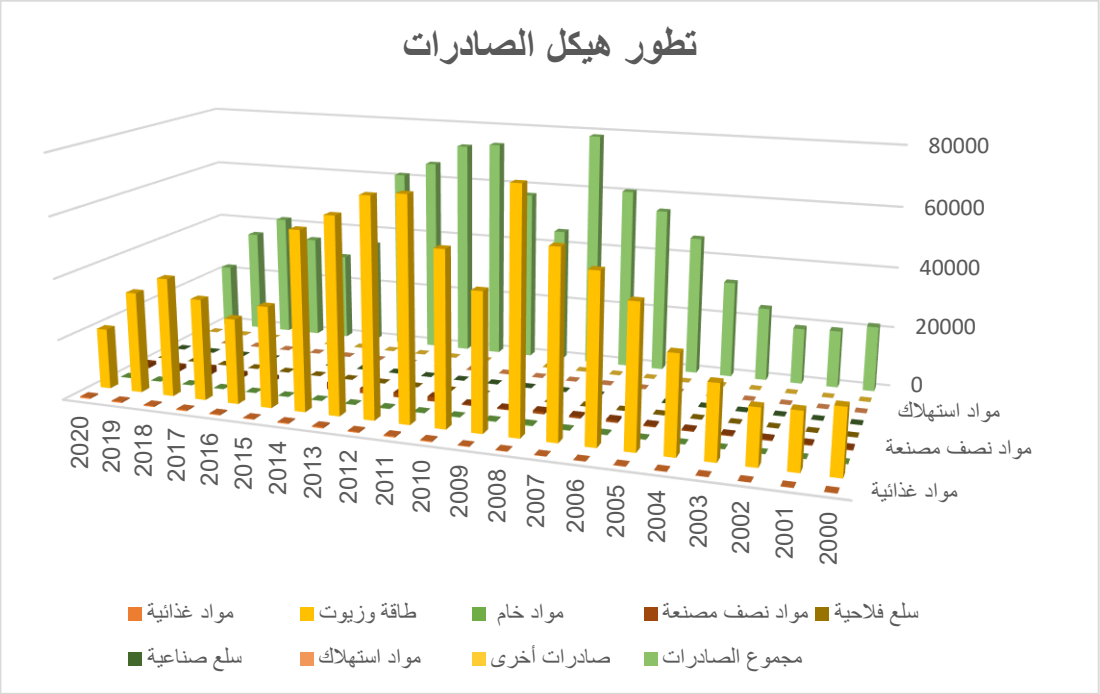

المصدر : من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول **رقم (13)**

ثانيا: تطور هيكل الواردات خلال الفترة 2020/2000 **:**يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (14) : يبين تطور هيكل الواردات خلال الفترة 2020/2000

البيان	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	المواد نصف مصنعة	السلع الفلاحية	السلع الصناعية	مواد الاستهلاك	واردات أخرى	مجموع الواردات
2000	2356	106	495	1690	84	2773	1841	-	9345
2001	2346	97	445	1747	154	3293	1400	-	9482
2002	2572	132	490	2186	139	4146	1649	696	12010
2003	2516	41	607	2683	121	4654	1984	716	13322
2004	3385	158	733	3422	157	6681	2610	808	17954
2005	3374	199	706	3845	150	7950	2922	711	19857
2006	3572	230	792	4637	90	8015	2830	515	20681
2007	4656	305	1245	6678	137	9361	3546	420	26348
2008	7397	560	1318	9502	164	12344	6172	536	37993
2009	5512	516	1128	9557	219	14141	5868	462	37403
2010	5726	888	1335	9446	325	14794	5687	684	38885
2011	9755	1097	1761	10480	382	15708	7270	-	46453
2012	9023	4955	1839	10629	329	13604	9991	-	50376
2013	9572	4356	1766	10810	449	15745	12205	-	12665
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	-	58330
2015	9329	2352	1508	11312	579	16593	9773	-	51646
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	-	46727
2017	8069	1899	1956	10482	585	13368	8129	-	47980
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	-	48573
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	-	44632
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	-	35547

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي

الملحق رقم :01

يتكون هيكل الواردات من ثماني مجموعات هي نفسها المذكورة سابقا في هيكل الصادرات ومن خلال الملاحظة في هيكل الواردات نلاحظ هناك زيادة مستمرة في هيكل الواردات ويؤدي ذالك إلى تزايد حييات البلاد. وتعتبر سلع التجهيز الصناعي والمواد النصف المصنعة على راس قائمة السلع المستوردة خلال هذه الفترة ويعزي ذالك إلى ارتباط الوحدات الإنتاجية بتكنولوجيا الأجنبية.

الشكل رقم (07) : يبين تطور هيكل الواردات خلال فترة من 2020/2000

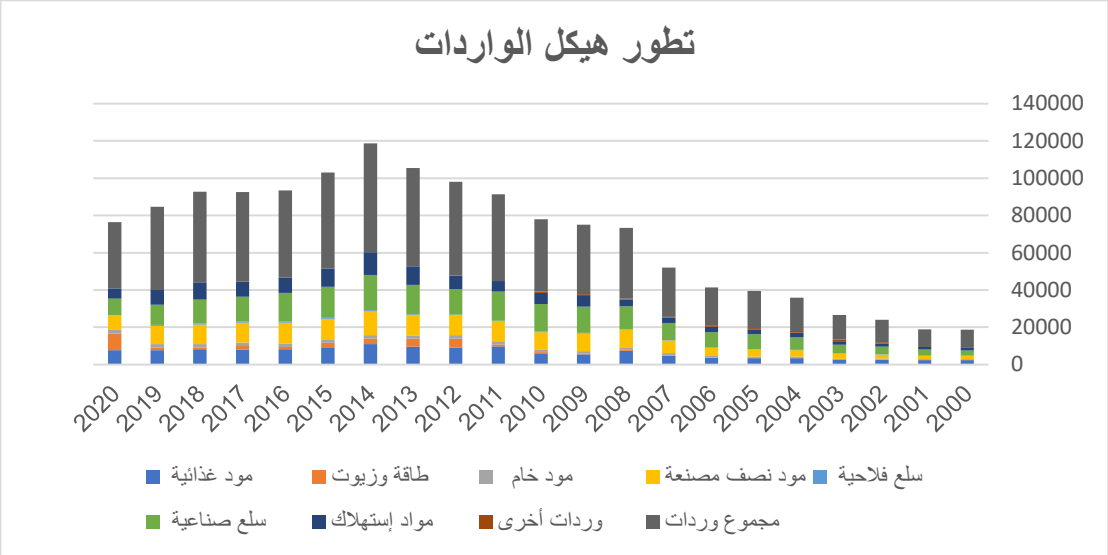

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

ثالثا: الميزان التجاري

يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري ناتج عن التغير في قيمة الصادرات او قيمة الواردات ففي الجزائر التغير في قيمة الصادرات يرجع أساسا لتقلبات أسعار البترول واما التغير في الواردات فيرجع إلى السياسات التي تنتهجها الدولة ويمكن عرض تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2020/2000 .

الشكل رقم (08): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2020/2000

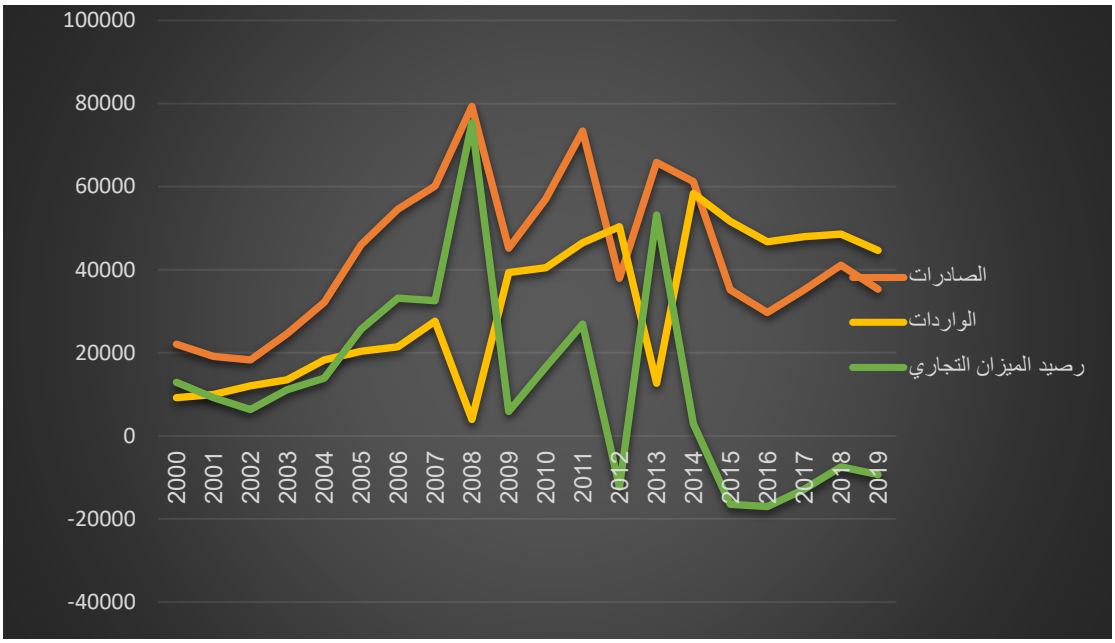

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم (12)

رابعا: تطور الصادرات خارج المحروقات

يعزي التطرق إلى تطور الصادرات خارج المحروقات إلى أن معظم التغيرات التي تطرأ على المبادلات التجارية الجزائرية. يرجع تفسيرها إلى تقلبات في أسعار البترول وبتالي يمكننا هذا من معرفة ما إذا كان هناك عوامل أخرى تؤثر على الصادرات غير المحروقات وكيف يمكن تطور هذه الأخير يمكن عرض تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات **إلى** الصادرات ككل.

الجدول رقم (15): نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل خلال الفترة 2020/2000

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل
2000	612	22031.42	2.78
2001	684	19132.7	3.58
2002	734	18297.87	4.01
2003	664	24611.37	2.70
2004	788	32148.49	2.45
2005	907	46495	1.95
2006	1183	54781	2.16
2007	1311	60916	2.15
2008	1954	79146	2.47
2009	1066	45477	2.34
2010	1619	57762	2.80
2011	2140	73802	2.90
2012	2048	72620	2.82
2013	2161	14996	14.41
2014	2810	61172	4.59
2015	2057	35138	5.85
2016	1781	29668	6.00
2017	1930	35132	5.49
2018	2218	41115	5.39
2019	2068	35312	5.86
2020	1909	21925	8.71

المصدر :من اعداد الطالب اعتمادا على -احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **ALGERX**

- نشريات المعلومات الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا انها لم تتجاوز 5% خلال الفترة 2020/2000 .

تعود هذه الضالة إلى عدم ملائمة مناخ الاعمال والمؤسسات ونقص التحفيزات لدفع بها التصدير خارج المحروقات إلى جانب نقص الاستثمار الوطني والاجنبي ما جعل هذه الصادرات تفتقد إلى معاير الجودة ونقص المطابقة المنتوجات المحلية والغذائية الفلاحية للمعاير الأوروبية.

المطلب الثاني :التصدير والواردات وعلاقتهما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرجع الهدف من هذا المطلب هو معرفة توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي هل هي تساهم في تنمية الصادرات أو الواردات أم نشاطها يتركز فقط على السوق الداخلية أي تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولا: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات

حتى تمت الدراسة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات بصفة

جيد يجب التكلم على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات، أي علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات ويتم عرضها في الجدول التالي.

جدول رقم (16) :يبين علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات خلال 2020/2000

السنوات	عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو	الصادرات خارج المحروقات	معدل النمو
2000	159507	-	612	2.78
2001	245348	53.81	684	3.58
2002	261853	6.73	734	4.01
2003	288577	10.20	664	-9.54
2004	312959	8.45	788	2.45
2005	342788	9.53	907	1.95
2006	376767	9.91	1183	2.16
2007	410959	9.08	1311	2.15
2008	519526	26.42	1954	2.47
2009	587494	13.08	1066	2.34
2010	619072	5.36	1619	2.80
2011	659309	6.5	2140	2.90
2012	711832	7.97	2048	2.82
2013	777816	9.27	2161	14.41
2014	852053	9.54	2810	4.59
2015	934569	9.68	2057	5.85
2016	1022621	9.42	1781	6.00
2017	1060289	3.68	1930	5.49
2018	1093170	3.10	2218	5.39
2019	1171945	7.21	2068	5.86
2020	1209491	3.20	1909	8.71

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGERX

من خلال الملاحظة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في تطور عددلمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات فنلاحظ على سبيل المثال نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2001 ،2002 قدر ب53.81،% مقابل ذلك نمو الصادرات خارج المحروقات بنسبة 3.51%ولكن بين سنتي 2002 ،2003نلاحظ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبح 10.21%مقابل ذلك نمو الصادرات خارج المحروقات أصبح بسالب بنسبة9.54-،%-بالتالي هذا التباين يفسر بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال متوجه نحو التنمية المحلية ، وبالتالي يفترض على السلطات أن توجه هذا القطاع نحو الصادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية و ، يمكن توضيح العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات في الشكل الموالي:

الشكل رقم(09) :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات

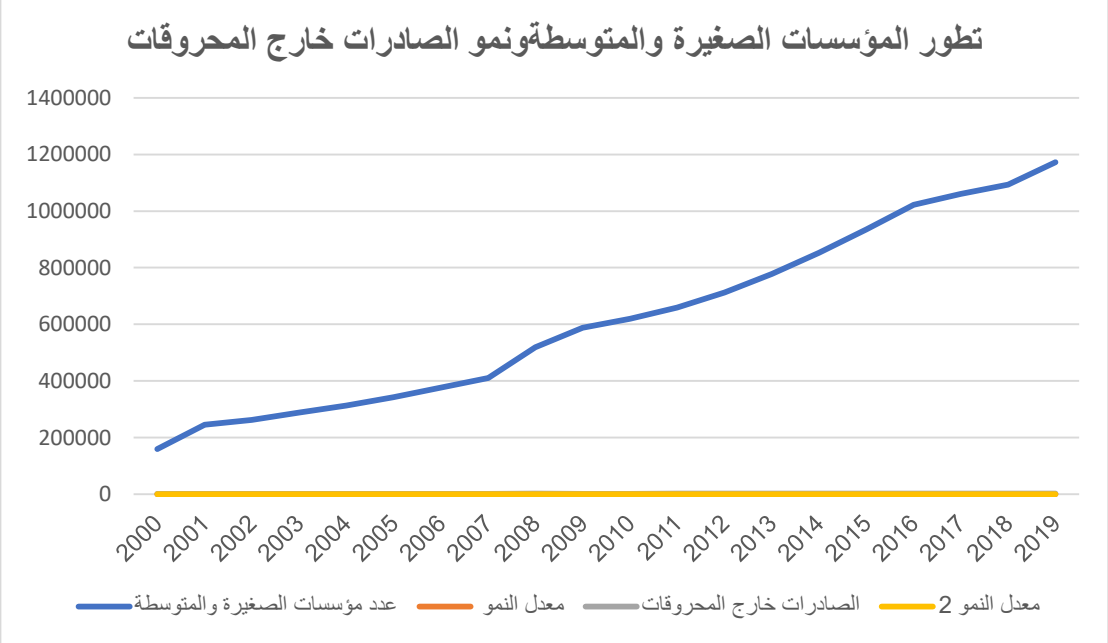

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16)

ثانيا: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواردات:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

الجدول (17): العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو	الواردات	معدل النمو
2000	159507	12.78	9345	-
2001	179893	45.57	9482	1.46
2002	261863	10.20	12010	26.66
2003	288587	8.45	13322	10.92
2004	312959	9.53	17954	34.77
2005	342788	9.91	19857	10.56
2006	376767	9.08	20681	4.15
2007	410959	26.42	26348	27.40
2008	519526	13.08	37993	44.20
2009	625069	5.36	37403	-1.55
2010	619072	6.5	38885	2.35
2011	659309	7.97	46453	19.46
2012	159507	9.27	50376	8.45
2013	179893	9.54	12665	-74.86
2014	261863	9.68	58330	360.56
2015	288587	9.42	51646	-11.46
2016	312959	3.68	46727	-9.52
2017	342788	3.10	47980	2.68
2018	376767	7.21	48573	1.23
2019	410959	3.20	44632	-8.11
2020	519526	12.78	35547	-20.36

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGERX

من خلال الملاحظة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات نأخذ مثال نمو المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بين سنتي 2000 و2001 قدر 78.12 %مقابل ذلك نمو الواردات كان 61.8%

لكن بين سنتي 2001 و2002 نلاحظ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبح 57.45 %ونمو الواردات أصبح 79.20، %يمكن تفسير هذا الاختلاف بأن معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجه إلى التنمية المحلية، وأن تطور الواردات يرجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الواردات تخفض وترفع من قيمة وارداتها على حسب الطلب المحلي والدولي من سنة إلى أخرى، ويمكن توضح ذلك في الشكل الاتي:

الشكل (10): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات

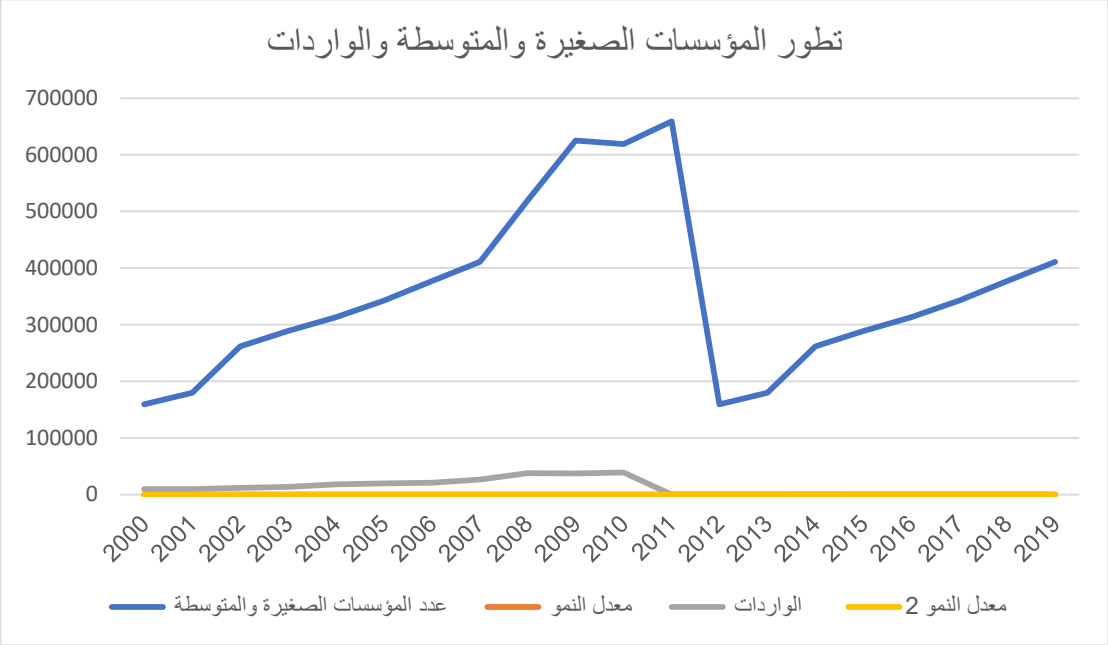

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (17)

المطلب الثالث : صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفرص والتحديات

أولا: معوقاته:

تعتري تلك النتائج المتواصل إليها وجود عدة مشاكل تواجه هذا القطاع بالرغم، من وضع إجراءات تساعد من وقت إلى أخرى في حل بعض منها، وتتمثل هذه الإجراءات التي تضعها الدولية أساسا في إنشاء الهيئات تساعد على ترقية الصادرات ودورهذ ه الأخيرة يتمثل في سن قوانين كلما تطلب الأمر وذ لك كلما وجدت هناك عراقيل وتتمثل أساسا في ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والحوافز المالية ومستوى جودة الإنتاج الوطني مقارنة بمستوى الجودة العالمية، وذلك عدم توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى مشاكل تمويل الصادرات والخدمات البنكية. وهناك دور آ خر لهذه الهيئات ويتمثل في وضع برامج وطنية أو برامج مشتركة مع دول أخرى.

ويمكن عرض هذه المشاكل في قسمين:

1-على المستوى الجزائري:

- عدم التحكم بالتقنيات الحديثة للتسويق والدعاية التجارية على مستوى الأسواق الخارجية وانعدام ثقافة التصدير. غياب التكوين رغم أهمية التكوين في تحسين كفاءة الأفراد ورغم النقص الملحوظ

في مجال التكوين حول تقنيات التصدير واقتحام الأسواق الدولية لدى مسيري المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة و، نجد أن هذا الجانب لم يحظى بأي عناية، بدليل أنه يوجد معهد واحد فقط متخصص في هذا المجال ويتخرج منه 30 أطالب فقط في العام، مما جعل أغلب المؤسسات تفتقد إلى كوادر بشرية مؤهلة في مجال اقتحام الأسواق الدولية.

- ضعف الصناعة في المؤسسات الجزائرية وهذا راجع إلى قدم أجهزتها الميكانيكية، التي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل الفرص للإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

2-على مستوى المحيط الكلي الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي:

- ضعف المرافقة المالية من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاستيراد من الدول الأوروبية وبالتالي قلة الاستيراد من الدول الأخرى مما يضع حدا للتصدير إلى هذه الدول.

- القيود والإجراءات التمييزية التي تفرضها الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة على الدول النامية والتي من بينها الجزائر.

- التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات مما أدى إلى غياب التنسيق، مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وتحقيق الأهداف المسطرة وعدم تمكنهم من توفير شبكة معلومات وطنية.

- صعوبة الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية نظرا لعدم الاهتمام بالتسويق الدولي ونقص الخبرة بالدراسات التسويقية.

- ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة وارتفاع تكاليفها

ثانيا:فرص التصدير

يبين الجدول ادناه رقم (18) : اهم الدول التي تستورد من الجزائر في نطاق خارج المحروقات والهدف منه هو معرفة مدى الاعتماد على الدولة واحد ة او تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر خارج المحروقات

CLIENTS	Année 2011	
	VALEUR	PART (%)
ESPAGNE	468.04	22.70
PAYS-BAS	252.20	12.23
BELGIQUE	215.37	10.44
FRANCE	210.57	10.21
ITALIE	163.95	7.95
PORTUGAL	99.95	4.85
TUNISIE	74.92	3.63
BRESIL	49.28	2.39
POLOGNE	41.50	2.01
TURQUIE	36.96	1.79
SYRIE	36.22	1.76
BULGARIE	32.37	1.57
CHINE	30.59	1.48
GRANDE BRETAGNE	26.56	1.29
MAROC	20.37	0.99
ARABIE SEOUDITE	19.87	0.96
UKRAINE	17.74	0.86
INDE	17.61	0.85
IRAK	14.85	0.72
GRECE	14.55	0.71
SOUS TOTAL	**1843.462**	**89.40**
TOTAL EXPORTE	**2,062**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGERX

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اسبانيا تمثل أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2011 حيث تستورد 04.468 وذلك بنسبة 7.22 %ويعزي هذا إلى موقعها الجغرافي وكذا الارتباط التاريخي والاتفاقيات المبرمة معها كل هذا ساعد بشكل مباشر بتطور علاقتها التجارية مع الجزائر في حين يبقي التعامل مع الدول العربية ضئيلاً ما عدا بعض الدول كتونس، سوريا، المغرب ، السعودية، العراق حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى هذه الدول ما نسبته 3.63%، 1.71%، 0.99%، 0.72%على التوالي، وبالتالي كل هذه الدول تتشكل فرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعقد اتفاقيات ثنائية أو وضع برامج في مجال تأهيل هذه المؤسسات للمساهمة في مجال التصدير.

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي يمكن من خلالها للدول الرفع من حجم صادراتها نحو العالم الخارجي وكما ازداد اهتمام الدولة الجزائرية بهذا قطاع نظرا لاهميته التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد جاءت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كادة تستعملها السلطات في سبيل خلق مناصب الشغل للحد من البطالة التي شهدت ارتفعا كبير وكما قد انشات الدولة العديد من الهيئات والوزارات المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بتهيئة المحيط الاملائم والظروف المناسبة لترقية ودعم نشاط هذه المؤسسات

نعرض في هذا الفصل بعض المؤشرات منها مايتعلق بتجارة الخارجية مثل رصيد الميزان التجاري الجزائري وهدا في الفترة 2020/2000 التي كان فيها هذا رصيد يحقق فائض الا انه في تعميق التحليل يبين ان الفائض أساسه الصادرات البترولية وهذا لا يبشر بالخير لان البترول من الموارد الزائلة الغيرر متجددة وهذا ماجعل هذه الدراسة تذهب إلى احد الحلول التي بإمكانها ان تحل محل البترول وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبتالي حاولت هذه الدراسة ان توجد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)

فتبين ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتماشى مع الواردات عكس الصادرات فهي تساهم بتنمية ضئيلة وهذا رغم كل التسهيلات والبرامج والموضوعة من طرف الدولة في سبيل دعم هذا القطاع حتى تتمكن الجزائر من تنويع صادرات وتقليل من وارداتها

لعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن الا نتيجة للنجاح الذي حققه هدا القطاع في معظم الدول المتقدمة ونظرا إلى ماتظمنه من امتصاص للبطالة .الا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه الكثير من المشاكل والعوائق التي تقف عائق امام تطويرها كالمشاكل التمولية والضرائب .

الخاتمة

خاتمة

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية التجارة الدولية عامة وتنمية الصادرات بصفة خاصة وذالك نظرا لما تتميز به من صفات عن غيرها من المؤسسات الأخرى تؤهلها لتأتدية هاته الأدوار بصفة عادية .و لقد توصلنا من خلال درستنا هذه إلى ان هناك جدل كبير قائم حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا الإختلاف ألأى درجة نمو الاقتصادي للدول وطبيعة النشاطات الاقتصادية إضافة إلى ان هذه الدول اتخذت عدة معاير مختلفة في تحديد تعريف لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منجهة ومن جهة أخرى توصلنا إلى اهم الخصائص والاشكال والتصنيفات التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها كالفاعلية الأداء والقدرة على التكيف نهايك عن الدور الذي تلعبه في إقتصاديات دول العالم والتي من بينها الجزائر حيث عرفت تطورا ملحوضا في هذا القطاع فقد ساهمت هذه الأخيرة وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية وذالك من خلال مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمتها في التشغيل وكذالك المساهمة في الالناتج الدخلي الخام والقيمة المضافة وفي ترقية الصادرات .

تناولت هذه الدراسة موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الدولية في الجزائر ولقد توصلنا من خلا ل فصول الدراسة إلى عدة نتائج سمحت بتقديم بعض التوصيات نوردها ضمن هذه الخاتمة والقيام بإ ختبار مدى صحة الفرضيات المحددة في المقدمة.

- بالنسبة إلى الفرضية الأولى والتي نصها كالاتي : **"تسعى الدول نحو الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا للخصائص التي ينفرد بها عن باقي القطاعات الأخرى "**

أظهرت النتائج صحة الفرضية وذالك لمل تتميز به هاته المؤسسات من سهولة في التأسيس وكذالك الإستقلالية في الإدارة إضافة إلى السهولة والبساطة في التنظيم وعتبارها مركز لتدريب الذاتي وتوفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وناهيك عن فترة القصيرة في استرداد رأس المال وكل هذه المميزات والخصائص أعطت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسبقية عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى وهو مازد من توجه الدول نحو الإعتماد عليها وجعلها ركيزة أساسية في الاقتصاد.

- بالنسبة للفرضية الثانية والتي نصها كالاتي : **" يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مزيد من العناية والدعم لتحقيق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات "**

أثبتت النتائج صحة الفرضية إذا انه من خلال دراستنا لمساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات وجدنا أن النسب المسجلة خلال فترة الدراسة في اقصى حالاتها لم يتجاوز 9 % بالمقارنة مع حجم الصادرات الإجمالية وهو ما يثبت ضعف الصادرات خارج المحروقات لذالك وجب مراجعة السياسات والبرامج الموجهة لهذا القطاع من أجل توجيه هذا القطاع نحو تصدير بشكل أكبر والخروج التدريجي من التبعية الكلية لقطاع المحروقات.

❖ بالنسبة للفرضية الثالثة والتي نصها كالاتي **:" نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تنمية التجارة الدولية "**

لقد عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا القطاع فقد ساهمت هذه الأخيرة وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة الدولية خاصة في الآونة الأخيرة وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ومساهمتها أيضا في ترقية الصادرات والتنمية المحلية.

❖ بالنسبة لفرضية الرابعة والتي نصها كالاتي **:" دعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من نجاحها "**

لقد سعت الجزائر إلى دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة التخفيف او إزالة الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا القطعا ومنها مشاكل تمولية وصعوبات خاصة بالعقار وصعوبات مرتبطة بالنظام الجبائي و الجمركي وذالك عن طريق خلق برامج وهيئات تنموية تساهم في دعم هذا القطاع وتأسيس حاضنات الأعمال تحتضن الأفكار الإبداعية والتي يمكن ان تتحول إلى مشاريع ريادية وكذالك تسهيل إجراءات التسجيل والحصول على التمويل عن طريق إنشاء مختلف الهيئات والمنظمات الداعمة لهذا القطاع منها وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقلدية وهذا ما يصبح صحة الفرضية

نتائج الدارسة : توصمت الدارسة إلى مجموعة من النتائج كما يمي:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطو وبالرغم من اختلافات الدول والهيئات في إعطاء وضع ترعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق اغلبها في أهمية ودور التنموي لهذا القطاع .
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزبا عن غيربا من المؤسسات منيا سيولة التأسيس والإستقلالية في الإدارة.
- من أ سباب ظهور هذا القطاع كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى راس مال كبير ولا تكنولوجيا بالإضافة إلى تشجيع دعم الدولة
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل ومعيقات وتحديات تحد من نشاطها منها صعوبات تمولية صعوبات متعلقة بالعقار تحديات خاصة بالعولمة وتحديات تسوقية.
- قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهيئات والمؤسسات المختصة من اجل دعم وتطوير هذا القطاع منها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقلدية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الإحصائيات توصلنا إلى :

❖ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بحيث تشير الإحصائيات لسنة 2020 ارتفاع إلى 2920769 منصب شغل بنسبة 3.68

- ❖ تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام خارج المحروقات بحيث تشير الإحصائيات لسنة 2020إلى 3910.1
- ❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ضئيلة بإعتبار قطاع المحروقات هو المحتكر الأول والرئيسي على الصادرات الجزائرية

التوصيات والاقتارحات :

- ❖ الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ تسهيل الإجراءات الحصول على العقار (الأراضي)
- ❖ الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ تشجيع الدولة لهذا القطاع من خلال توفير راس المال وحل مشكلة التمويل المالي من خلال إدراج التمويل الإسلامي
- ❖ دعم الشراكة بين المنظمات الوطنية والمنظمات الأجنبية بهدف جلب الخبرة والمعرفة والتقنية والأموال في نفس الوقت
- ❖ محاربة اشكال الفساد و حوكمة ومراقبة المؤسسات بهدف محاربة الاختلاس والرشوة
- ❖ تشجيع الإستثمار الأجنبي
- ❖ تشجيع التحفيزات الضريبية وإلغاء الحواجز الجمركية

افاق الدراسة :

1-دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد البترول

2-دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحافظة على ديمومتها ونموها

3-مقارنة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر وتونس

وفي الختام فإن هذا العمل كأي مجهود بشري لا يخلو من بعض النقائص والإختلالات والتي مهما عملنا فلا يمكن أن نسلم منها، فنرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة الموضوع إلى حد ما

قائمة المراجع

المراجع :

الكتب بلغة العربية

1- إبراهيم عبد اللاوي محمد، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي "**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2017

2- احمد محمد خالد، **"أساسيات الاقتصاد الدولي،"** الاردن، الأكاديميون لنشر وتوزيع،2014

3- حاتم سامي عفيفي، **"التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم"، الطبعة** ٢، الدار المصرية العربية، القاهرة، 1993.

4- حمدي عبد العظيم، **"اقتصاديات التجارة الدولية"** ،مكتبة زهراء الشروق، مصر، 1996

5- خالد احمد علي محمود،**" التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي"**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019

6- رشاد العصار، وآخرون،**" التجارة الخارجية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000،

7- رعد حسن الرصن، **"اساسيات التجارة الدولية المعاصرة،"** دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الاولى، 2000

8- زينب حسين عوض الله، **"الاقتصاد الدولي،"** الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004،

9- صلاح حسن، **"التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر،2013

10- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **"الاقتصاد الدولي"**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر

11- عادل احمد حشيش،**" أساسيات الاقتصاد الدولي،"** دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002/2001

12- عبد الباسط وفا، **"سياسة التجارة الخارجية"، دار** النهضة العربية، القاهرة،2000

13- عبد المنعم، محمد مبارك، يونس محمد،**" اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية،"** دار الجامعية الاسكندرية، **1996**

14- فليح حسن خلف **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2004.
15- محمد جاسم، **"التجارة الدولية"**، دار زهران للنشر، عمان، 2006
16- محمد خالد جميل، **"اساسيات الاقتصاد الدولي"**، الأكاديميون للنشر وتوزيع، عمان، الاردن، سنة 2014،
17- محمد خالد جميل،**" اساسيات الاقتصاد الدولي"**، عمان، الاردن. 2014
18- محمد دياب، **"التجارة الدولية في عصر العولمة،"** دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الاولى، 2000.
19- محمد يونس، **"اقتصاديات دولية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007
20- موسى سعيد مطر وآخرون،**" التجارة الخارجية،" دار** صفاء، عمان، الاردن، 2001،
21- ناصر دوادي‌عدون, عبد الرحمان بابنات, **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "**، دورا المحمدية العامل, الجزائر, 2008
22-يوسف مسعداوي، **"دراسات في التجارة الدولية"**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010

الرسائل والأطروحات :

1- احمد عكاشة عزيزي،**"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية "**مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران ، 2013/2012
2- حمزة فيشوش، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لمواجهة العولمة في ضل اقتصاد المشاركة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة ،2008
3- حنان جودي، **"استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم تسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017/2016
4- رابح خوني، رقية حساني، **"المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها"**، ايتراك للنشروالتوزيع، مصر،2008.
5- زبير طيوح، **"إثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري،"** رسالة ماجستير في قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014

6- زهية كواش،" **الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية"**، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012
7- سارة داي، **"إثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية"**، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017
8- صلاح الدين ديدان، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر-سنة 2016/2015
9- عبد الله خبابة، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة"**. دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر،2013
10- عبد الوهاب لعرابة، **"مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة -2019/2018
11- فاطمة بسوالم، **"إثر تحرير التجارة الدولية على الكفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية"**، رسالة ماجستير، جامعة متنوري قسنطينة، 2010
12- فتيحة بوقدح، **"مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال ال فترة2012/2000"**، رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013
13- ليلى بن عاشور، **"محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة** مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008
14- نعيمة زريمي، **"التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،"** رسالة الماجستير، في قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر
15- وليد عابئ، **"حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية لتجارة،"، اطروحة** دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر، سنة 2019/2018

المجلات :

1- أبو سهين احمد،**"الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد 26-العدد الأول
2- سعدان شبايكي ،**"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،"** مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11.جامعة بسكرة .ماي 2007
3- عبد الرحمان بن عنتر , **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** .دراسة ميدانية, مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 24العدد الأول 2008

4- عبد الفتاح بو خمخم .و صندرة سايبي, **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية** , المجلة الأردنية في إدارة 2011 الاعمال. المجلد 07 . العدد03 .2011.
5- عمار علوني , **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية** .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد ,10 سنة 2010
6- لصالحي صالح **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير, 03/2004
7- محمد زيدان, **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع

الملتقيات :

1- بوهزة محمد بن يعقوب, **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1 "** مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات , الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية, جامعة فرحات عباس, سطيف (الجزائر ماي 2003
2- عبد اللاوي مفيد.جميلة الجوزي.ا**"لاجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر "**. مداخلة ضمن , الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي الجزائر يومي 2013 05/06/05
3- عثمان بوزيان, **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,"** ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالوطن العربي, جامعة الشلف .الجزائر.17و18 افريل 2006.

المراسيم والقوانين التشرعية :

المادة رقم 40 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المواقع اللإلكترونية

www.algeex.dz

www.bank-of-algeria.dz

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: خلوفي حمزة المولود(ة) بتاريخ: 1984/12/02 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 2308 الصادرة بتاريخ: 2013/04/21 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: الأزمات المصرفية وإدارتها في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ذبيح توفيق المولود(ة) بتاريخ: 1996/12/01 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200337926 الصادرة بتاريخ: 2019/04/24 عن: مقرة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : أثر سياسة الصرف والمتوسطة وجودها في تنمية التجارة الدولية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2000/2020

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 19/06/2022

نظر و المصادق على التوقيع
المسيلة في 19 جوان 2022

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض من
ملحق الإدارة الرئيسي
سلطاني فاطمة الزهرة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملحق رقم (01)

2.9.هيكل الصادرات و الواردات

(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	واردات أخرى
2018	48 573	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	4 443
الثلاثي الأول	12 277	2 146	460	446	2 621	109	2 923	2 037	1 537
الثلاثي الثاني	12 062	2 261	190	485	2 557	154	3 165	2 499	751
الثلاثي الثالث	11 183	1 918	140	432	2 506	146	3 228	2 224	590
الثلاثي الرابع	13 051	1 874	186	451	2 785	129	3 509	2 552	1 565
2019	44 632	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592
الثلاثي الأول	12 577	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753
الثلاثي الثاني	11 481	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960
الثلاثي الثالث	10 374	1 969	480	453	2 229	113	2 524	1 906	699
الثلاثي الرابع	10 200	1 791	594	469	2 055	83	2 428	1 600	1 180
2020*	35 547	7 723	890	2 199	7 614	198	8 697	5 577	2 649
الثلاثي الأول	9 906	1 848	445	562	1 858	60	2 519	1 448	1 166
الثلاثي الثاني	8 064	2 229	160	560	1 871	45	1 579	1 209	411
الثلاثي الثالث	8 774	1 775	161	491	1 995	47	2 221	1 464	620
الثلاثي الرابع	8 803	1 871	124	586	1 890	46	2 378	1 456	452
(النسبة المئوية للواردات)									
2018	100	16,88	2,01	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15
الثلاثي الأول	100	17,48	3,74	3,63	21,35	0,89	23,81	16,59	12,52
الثلاثي الثاني	100	18,75	1,58	4,02	21,20	1,27	26,24	20,72	6,23
الثلاثي الثالث	100	17,15	1,25	3,86	22,40	1,30	26,86	19,89	5,28
الثلاثي الرابع	100	14,36	1,43	3,46	21,34	0,99	26,88	19,55	11,99
2019	100	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
الثلاثي الأول	100	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94
الثلاثي الثاني	100	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36
الثلاثي الثالث	100	18,98	4,63	4,37	21,48	1,09	24,33	18,37	6,74
الثلاثي الرابع	100	17,56	5,82	4,60	20,15	0,81	23,81	15,69	11,57
2020*	100	21,73	2,50	6,19	21,42	0,56	24,47	15,69	7,45
الثلاثي الأول	100	18,66	4,49	5,68	18,75	0,60	25,43	14,61	11,77
الثلاثي الثاني	100	27,64	1,98	6,95	23,20	0,56	19,58	14,99	5,09
الثلاثي الثالث	100	20,23	1,83	5,60	22,74	0,53	25,32	16,69	7,07
الثلاثي الرابع	100	21,26	1,41	6,66	21,48	0,52	27,01	16,54	5,13

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2018	41 115	38 897	**2 218**	373	93	1 626	0	90	35
الثلاثي الأول	10 170	9 655	**515**	90	39	353	0	23	11
الثلاثي الثاني	10 289	9 749	**540**	112	14	378	0	28	9
الثلاثي الثالث	10 223	9 664	**559**	71	21	434	0	23	9
الثلاثي الرابع	10 433	9 829	**603**	100	19	461	0	16	7
2019	35 312	33 244	**2 068**	408	96	1 445	0	83	36
الثلاثي الأول	9 410	8 848	**562**	112	26	385	0	29	9
الثلاثي الثاني	8 513	7 976	**537**	97	23	387	0	20	11
الثلاثي الثالث	8 335	7 850	**485**	99	28	326	0	24	7
الثلاثي الرابع	9 055	8 570	**484**	100	19	346	-	10	9
2020*	21 925	20 016	**1 909**	437	71	1 287	0	77	37
الثلاثي الأول	6 782	6 305	**477**	112	15	326	0	16	8
الثلاثي الثاني	4 321	3 874	**448**	102	14	298	0	29	4
الثلاثي الثالث	5 136	4 689	**447**	94	20	299	0	24	10
الثلاثي الرابع	5 686	5 148	**537**	129	21	364	0	8	15
(النسبة المئوية للصادرات)									
2018	100	94,61	**5,39**	0,91	0,23	3,96	0,00	0,22	0,09
الثلاثي الأول	100	94,93	**5,07**	0,88	0,38	3,47	0,00	0,23	0,11
الثلاثي الثاني	100	94,75	**5,25**	1,09	0,13	3,67	0,00	0,27	0,08
الثلاثي الثالث	100	94,53	**5,47**	0,69	0,21	4,25	0,00	0,22	0,09
الثلاثي الرابع	100	94,22	**5,78**	0,96	0,18	4,42	0,00	0,15	0,06
2019	100	94,14	**5,86**	1,16	0,27	4,09	0,00	0,23	0,10
الثلاثي الأول	100	94,03	**5,97**	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10
الثلاثي الثاني	100	93,69	**6,31**	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13
الثلاثي الثالث	100	94,19	**5,81**	1,19	0,33	3,91	0,00	0,29	0,09
الثلاثي الرابع	100	94,65	**5,35**	1,10	0,21	3,83	0,00	0,11	0,10
2020	100	91,29	**8,71**	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17
الثلاثي الأول	100	92,96	**7,04**	1,65	0,23	4,81	0,00	0,24	0,12
الثلاثي الثاني	100	89,64	**10,36**	2,37	0,33	6,90	0,00	0,67	0,09
الثلاثي الثالث	100	91,30	**8,70**	1,84	0,38	5,82	0,00	0,46	0,20
الثلاثي الرابع	100	90,55	**9,45**	2,27	0,37	6,40	0,00	0,14	0,26

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(*)معطيات مؤقتة

معطيات بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	واردات أخرى
2017	**48 980**	8 069	1 899	1 456	10 483	585	13 368	8 129	4 991
2018	**48 573**	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	4 443
الثلاثي الأول	**12 277**	2 146	460	446	2 621	109	2 923	2 037	1 537
الثلاثي الثاني	**12 062**	2 261	190	485	2 557	154	3 165	2 499	751
الثلاثي الثالث	**11 183**	1 918	140	432	2 506	146	3 228	2 224	590
الثلاثي الرابع	**13 051**	1 874	186	451	2 785	129	3 509	2 552	1 565
2019 *	**44 632**	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592
الثلاثي الأول	**12 577**	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753
الثلاثي الثاني	**11 481**	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960
الثلاثي الثالث	**10 374**	1 969	480	453	2 229	113	2 524	1 906	699
الثلاثي الرابع	**10 200**	1 791	594	469	2 055	83	2 428	1 600	1 180
				(النسبة المئوية للواردات)					
2017	**100**	16,47	3,88	2,97	21,40	1,19	27,29	16,60	10,19
2018	**100**	16,88	2,01	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15
الثلاثي الأول	**100**	17,48	3,74	3,63	21,35	0,89	23,81	16,59	12,52
الثلاثي الثاني	**100**	18,75	1,58	4,02	21,20	1,27	26,24	20,72	6,23
الثلاثي الثالث	**100**	17,15	1,25	3,86	22,40	1,30	28,86	19,89	5,28
الثلاثي الرابع	**100**	14,36	1,43	3,46	21,34	0,99	26,88	19,55	11,99
2019 *	**100**	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
الثلاثي الأول	**100**	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94
الثلاثي الثاني	**100**	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36
الثلاثي الثالث	**100**	18,98	4,63	4,37	21,48	1,09	24,33	18,37	6,74
الثلاثي الرابع	**100**	17,56	5,82	4,60	20,15	0,81	23,81	15,69	11,57

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2017	**34 569**	33 202	**1 367**	350	73	845	0	78	20
2018	**41 113**	38 897	**2 216**	373	93	1 626	0	90	33
الثلاثي الأول	**10 168**	9 655	**513**	90	39	353	0	23	9
الثلاثي الثاني	**10 289**	9 749	**540**	112	14	378	0	28	9
الثلاثي الثالث	**10 223**	9 664	**559**	71	21	434	0	23	9
الثلاثي الرابع	**10 433**	9 829	**603**	100	19	461	0	16	7
2019 *	**34 994**	32 926	**2 068**	408	96	1 445	0	83	36
الثلاثي الأول	**9 412**	8 850	**562**	112	26	385	0	29	9
الثلاثي الثاني	**8 513**	7 976	**537**	97	23	387	0	20	11
الثلاثي الثالث	**8 271**	7 786	**485**	99	28	326	0	24	7
الثلاثي الرابع	**8 798**	8 314	**484**	100	19	346	-	10	9
				(النسبة المئوية للصادرات)					
2017	**100**	96,05	**3,95**	1,01	0,21	2,45	0,00	0,23	0,06
2018	**100**	94,61	**5,39**	0,91	0,23	3,96	0,00	0,22	0,08
الثلاثي الأول	**100**	94,95	**5,05**	0,88	0,38	3,47	0,00	0,23	0,09
الثلاثي الثاني	**100**	94,75	**5,25**	1,09	0,13	3,67	0,00	0,27	0,08
الثلاثي الثالث	**100**	94,53	**5,47**	0,69	0,21	4,25	0,00	0,22	0,09
الثلاثي الرابع	**100**	94,22	**5,78**	0,96	0,18	4,42	0,00	0,15	0,06
2019 *	**100**	94,09	**5,91**	1,17	0,27	4,13	0,00	0,24	0,10
الثلاثي الأول	**100**	94,03	**5,97**	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10
الثلاثي الثاني	**100**	93,69	**6,31**	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13
الثلاثي الثالث	**100**	94,14	**5,86**	1,20	0,33	3,94	0,00	0,29	0,09
الثلاثي الرابع	**100**	94,49	**5,51**	1,14	0,22	3,94	0,00	0,12	0,10

المصدر: المديرية العامة للجمارك
(*)معطيات مؤقتة
معطيات بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2015	**51 646**	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
2016	**46 727**	1 292	8 224	1 559	11 482	501	15 394	8 275
2017	**46 059**	1 992	8 438	1 528	10 985	611	13 992	8 513
الثلاثي الأول	**11 807**	363	2 228	437	2 636	183	3 966	1 994
الثلاثي الثاني	**11 160**	455	2 150	346	2 603	160	3 304	2 141
الثلاثي الثالث	**10 862**	565	2 052	281	2 640	127	3 084	2 113
الثلاثي الرابع	**12 231**	610	2 008	463	3 106	141	3 638	2 265
2018	**46 197**	1 015	8 573	1 898	10 959	563	13 433	9 756
الثلاثي الأول	**11 206**	481	2 245	463	2 740	114	3 396	1 767
الثلاثي الثاني	**11 578**	172	2 345	508	2 651	158	2 900	2 844
الثلاثي الثالث	**10 919**	119	1 988	451	2 583	149	3 344	2 285
الثلاثي الرابع *	**12 494**	243	1 995	476	2 985	142	3 793	2 860

(النسبة المئوية للواردات)

2015	**100**	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016	**100**	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
2017	**100**	4,32	18,32	3,32	23,85	1,33	30,38	18,48
الثلاثي الأول	**100**	3,07	18,87	3,70	22,32	1,55	33,59	16,89
الثلاثي الثاني	**100**	4,07	19,26	3,10	23,33	1,44	29,61	19,19
الثلاثي الثالث	**100**	5,20	18,90	2,59	24,31	1,17	28,39	19,45
الثلاثي الرابع	**100**	4,98	16,42	3,78	25,39	1,15	29,75	18,52
2018	**100**	2,20	18,56	4,11	23,72	1,22	29,08	21,12
الثلاثي الأول	**100**	4,29	20,03	4,13	24,45	1,02	30,31	15,77
الثلاثي الثاني	**100**	1,49	20,25	4,39	22,90	1,36	25,05	24,56
الثلاثي الثالث	**100**	1,09	18,21	4,13	23,66	1,36	30,63	20,93
الثلاثي الرابع *	**100**	1,94	15,97	3,81	23,89	1,14	30,36	22,89

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2015	**35 138**	33 081	**2 057**	239	105	1 685	-	17	11
2016	**29 698**	27 917	**1 781**	327	84	1 299	-	53	18
2017	**35 132**	33 203	**1 930**	349	73	1 410	-	78	20
الثلاثي الأول	**8 931**	8 386	**545**	86	19	421	-	15	4
الثلاثي الثاني	**8 176**	7 769	**407**	102	15	269	-	16	5
الثلاثي الثالث	**8 185**	7 776	**409**	88	16	267	-	31	6
الثلاثي الرابع	**9 840**	9 272	**569**	73	23	452	-	16	5
2018	**41 783**	38 953	**2 830**	373	92	2 242		90	33
الثلاثي الأول	**10 341**	9 655	**686**	89	39	533	0	17	8
الثلاثي الثاني	**10 375**	9 749	**626**	113	13	460	0	31	9
الثلاثي الثالث	**10 431**	9 665	**766**	70	21	644	0	22	9
الثلاثي الرابع *	**10 636**	9 884	**752**	101	19	605		20	7

(النسبة المئوية للصادرات)

2015	**100**	94,15	**5,85**	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016	**100**	94,00	**6,00**	1,10	0,28	4,37	-	0,18	0,06
2017	**100**	94,51	**5,49**	0,99	0,21	4,01	-	0,22	0,06
الثلاثي الأول	**100**	93,89	**6,11**	0,97	0,21	4,72	-	0,16	0,04
الثلاثي الثاني	**100**	95,02	**4,98**	1,24	0,18	3,29	-	0,19	0,07
الثلاثي الثالث	**100**	95,01	**4,99**	1,08	0,20	3,27	-	0,38	0,08
الثلاثي الرابع	**100**	94,22	**5,78**	0,74	0,23	4,59	-	0,17	0,05
2018	**100**	93,23	**6,77**	0,89	0,22	5,37	-	0,22	0,08
الثلاثي الأول	**100**	93,37	**6,63**	0,86	0,38	5,15	0,00	0,16	0,08
الثلاثي الثاني	**100**	93,97	**6,03**	1,09	0,13	4,43	0,00	0,30	0,09
الثلاثي الثالث	**100**	92,65	**7,35**	0,67	0,20	6,17	0,00	0,21	0,09
الثلاثي الرابع *	**100**	92,93	**7,07**	0,67	0,18	5,69	-	0,19	0,07

المصدر : المديرية العامة للجمارك
(*)معطيات مؤقتة
(**) معطيات بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2011	**47 300**	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	**50 376**	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013	**54 903**	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014	**58 330**	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	**51 646**	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
السداسي الأول	**27 407**	1 219	5 132	811	6 006	323	8 790	5 126
السداسي الثاني	**24 239**	1 133	4 197	697	5 506	256	7 803	4 647
الثلاثي الثالث	**12 093**	581	1 939	332	2 731	140	4 004	2 366
الثلاثي الرابع	**12 146**	552	2 258	365	2 775	116	3 799	2 281
ديسمبر	**4 001**	301	739	110	882	30	1 225	714
نوفمبر	**3 971**	180	699	112	955	44	1 176	805
أكتوبر	**4 174**	71	820	143	938	42	1 398	762
				(النسبة المئوية للواردات)				
2011	100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013	100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014	100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015	100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
السداسي الأول	100	4,45	18,73	2,96	21,91	1,18	32,07	18,70
السداسي الثاني	100	4,67	17,32	2,88	22,72	1,06	32,19	19,17
الثلاثي الثالث	100	4,80	16,03	2,75	22,58	1,16	33,11	19,57
الثلاثي الرابع	100	4,54	18,59	3,01	22,85	0,96	31,28	18,78
ديسمبر	100	7,52	18,47	2,75	22,04	0,75	30,62	17,85
نوفمبر	100	4,53	17,60	2,82	24,05	1,11	29,61	20,27
أكتوبر	100	1,70	19,65	3,43	22,47	1,01	33,49	18,26

	الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2011	**73 802**	71 662	**2 140**	357	162	1 495	-	36	16
2012	**72 620**	70 571	**2 048**	314	167	1 519	-	30	18
2013	**65 823**	63 662	**2 161**	402	108	1 608	-	25	18
2014	**61 172**	58 362	**2 810**	323	110	2 350	2	15	10
2015	**35 138**	33 081	**2 057**	239	105	1 685	-	17	11
السداسي الأول	**19 256**	18 234	**1 022**	150	49	808	-	9	6
السداسي الثاني	**15 881**	14 846	**1 035**	89	56	877	-	8	5
الثلاثي الثالث	**7 942**	7 583	**359**	45	27	280	-	5	2
الثلاثي الرابع	**7 940**	7 264	**676**	44	29	597	-	3	3
ديسمبر	**2 796**	2 602	**194**	15	10	168	-	-	1
نوفمبر	**2 277**	2 158	**119**	14	10	92	-	2	1
أكتوبر	**2 866**	2 503	**363**	15	9	337	-	1	1
					(النسبة المئوية للصادرات)				
2011	**100,00**	97,10	**2,90**	0,48	0,22	2,03	-	0,05	0,02
2012	**100,00**	97,18	**2,82**	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013	**100,00**	96,72	**3,28**	0,61	0,16	2,44	-	0,04	0,03
2014	**100,00**	95,41	**4,59**	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015	**100,00**	94,15	**5,85**	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
السداسي الأول	**100,00**	94,69	**5,31**	0,78	0,25	4,20	-	0,05	0,03
السداسي الثاني	**100,00**	93,48	**6,52**	0,56	0,35	5,52	0,00	0,05	0,03
الثلاثي الثالث	**100,00**	95,48	**4,52**	0,57	0,34	3,53	-	0,06	0,03
الثلاثي الرابع	**100,00**	91,49	**8,51**	0,55	0,37	7,52	0,00	0,04	0,04
ديسمبر	**100,00**	93,06	**6,94**	0,54	0,36	6,01	-	0,00	0
نوفمبر	**100,00**	94,77	**5,23**	0,61	0,44	4,04	-	0	0,04
أكتوبر	**100,00**	87,33	**12,67**	0,52	0,31	11,76	-	0,03	0,03

المصدر : المديرية العامة للجمارك

(**) معطيات بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		39 479	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009		39 297	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		40 212	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011		47 300	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	السداسي الأول	23 031	420	4 318	989	5 161	150	7 295	4 698
	السداسي الثاني	23 770	1 467	4 665	835	5 209	179	6 158	5 257
	الثلاثي الأول	10 435	143	2 077	515	2 443	69	3 145	2 043
	الثلاثي الثاني	12 596	277	2 241	474	2 718	81	4 150	2 655
	الثلاثي الثالث	11 051	581	2 218	418	2 660	86	2 462	2 626
	الثلاثي الرابع	12 719	886	2 447	417	2 549	93	3 696	2 631
	جويلية	3 880	239	721	143	867	20	939	951
	أوت	3 605	156	637	169	798	25	1 029	791
	سبتمبر	3 566	186	860	106	995	41	494	884
	أكتوبر	4 335	383	828	121	843	34	1 171	955
	نوفمبر	3 704	299	706	135	746	17	1 075	726
	ديسمبر*	4 680	204	913	161	960	42	1 450	950
		(النسبة المئوية للواردات)							
2008		100	1,26	16,43	2,82	24,60	0,13	41,40	13,37
2009		100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010		100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011		100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	السداسي الأول	100	1,82	18,75	4,29	22,41	0,65	31,67	20,40
	السداسي الثاني	100	6,17	19,63	3,51	21,91	0,75	25,91	22,12
	الثلاثي الأول	100	1,37	19,90	4,94	23,41	0,66	30,14	19,58
	الثلاثي الثاني	100	2,20	17,79	3,76	21,58	0,64	32,95	21,08
	الثلاثي الثالث	100	5,26	20,07	3,78	24,07	0,78	22,28	23,76
	الثلاثي الرابع	100	6,97	19,24	3,28	20,04	0,73	29,06	20,69
	جويلية	100	6,16	18,58	3,69	22,35	0,52	24,20	24,51
	أوت	100	4,33	17,67	4,69	22,14	0,69	28,54	21,94
	سبتمبر	100	5,22	24,12	2,97	27,90	1,15	13,85	24,79
	أكتوبر	100	8,85	19,10	2,79	19,44	0,78	27,01	22,03
	نوفمبر	100	8,07	19,06	3,64	20,14	0,46	29,02	19,60
	ديسمبر*	100	4,35	19,51	3,44	20,52	0,90	30,99	20,30
		الصادرات							
			الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		79 146	77 192	1 954	121	340	1 390	-	69	34
2009		45 477	44 411	1 066	113	170	692	-	25	49
2010		57 762	56 143	1 619	305	165	1 089	-	27	33
2011		73 802	71 662	2 140	357	162	1 495	-	36	16
2012	السداسي الأول	38 568	37 514	1 054	94	78	861	-	16	5
	السداسي الثاني	34 018	32 885	1 133	219	89	799	1	14	11
	الثلاثي الأول	20 941	20 377	564	39	45	468	-	9	3
	الثلاثي الثاني	17 627	17 137	490	55	33	393	-	7	2
	الثلاثي الثالث	16 614	16 154	460	82	51	313	1	6	7
	الثلاثي الرابع	17 405	16 732	673	137	38	486	-	8	4
	جويلية	5 767	5 582	185	25	14	141	0	1	4
	أوت	5 573	5 421	152	14	19	116	0	2	1
	سبتمبر	5 273	5 150	123	43	18	56	1	3	2
	أكتوبر	5 141	4 865	276	53	12	206	0	4	1
	نوفمبر	5 928	5 695	233	29	7	193	0	3	1
	ديسمبر*	6 336	6 172	164	55	19	87	0	1	2
		(النسبة المئوية للصادرات)								
2008		100,00	97,53	2,47	0,15	0,43	1,76	0,00	0,09	0,04
2009		100,00	97,66	2,34	0,25	0,37	1,52	0,00	0,05	0,11
2010		100,00	97,20	2,80	0,53	0,29	1,89	0,00	0,05	0,06
2011		100,00	97,10	2,90	0,48	0,22	2,03	0,00	0,05	0,02
2012	السداسي الأول	100,00	97,27	2,73	0,24	0,20	2,23	0,00	0,04	0,01
	السداسي الثاني	100,00	96,67	3,33	0,64	0,26	2,35	0,00	0,04	0,03
	الثلاثي الأول	100,00	97,31	2,69	0,19	0,21	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثاني	100,00	97,22	2,78	0,31	0,19	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثالث	100,00	97,23	2,77	0,49	0,31	1,88	0,01	0,04	0,04
	الثلاثي الرابع	100,00	96,13	3,87	0,79	0,22	2,79	0,00	0,05	0,02
	جويلية	100,00	96,79	3,21	0,43	0,24	2,45	0,00	0,02	0,07
	أوت	100,00	97,27	2,73	0,25	0,34	2,08	0,00	0,04	0,02
	سبتمبر	100,00	97,67	2,33	0,82	0,34	1,06	0,02	0,06	0,04
	أكتوبر	100,00	94,63	5,37	1,03	0,23	4,01	0,00	0,08	0,02
	نوفمبر	100,00	96,07	3,93	0,49	0,12	3,26	0,00	0,05	0,02
	ديسمبر*	100,00	97,41	2,59	0,87	0,30	1,37	0,00	0,02	0,03

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(*) معطيات مؤقتة

(**) معطيات بنك الجزائر

الملحق رقم(02)

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2005		**20 357**	212	3 587	751	4 088	160	8 452	3 107
2006		**21 456**	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007		**27 439**	313	4 827	1 277	6 918	142	9 954	4 008
2007	السداسي الأول	**12 804**	109	2 260	574	3 354	64	4 625	1 818
	السداسي الثاني	**14 635**	204	2 567	703	3 564	78	5 329	2 190
	الثلاثي الأول	**5 875**	38	1 046	234	1 513	27	2 145	872
	الثلاثي الثاني	**6 929**	71	1 214	340	1 841	37	2 480	946
	الثلاثي الثالث	**7 075**	115	1 137	372	1 757	52	2 479	1 163
	الثلاثي الرابع	**7 560**	89	1 430	331	1 807	26	2 850	1 027
2008	السداسي الأول	**17 914**	187	3 793	680	4 314	79	6 886	1 975
	الثلاثي الأول	**7 715**	60	1 760	293	1 633	35	3 150	784
	الثلاثي الثاني	**10 199**	127	2 033	387	2 681	44	3 736	1 191
	الثلاثي الثالث	**10 345**	212	2 110	382	2 694	50	3 689	1 209
	جويلية	**3 171**	46	633	95	841	11	1 133	412
	أوت	**3 291**	50	665	140	838	18	1 205	375
	سبتمبر	**3 883**	116	812	147	1 015	21	1 351	422
					(النسبة المئوية للواردات)				
2005		**100,00**	1,04	17,62	3,69	20,08	0,78	41,52	15,26
2006		**100,00**	1,14	17,71	3,93	23,00	0,45	39,75	14,03
2007		**100,00**	1,14	17,59	4,65	25,21	0,52	36,28	14,61
2007	السداسي الأول	**100,00**	0,85	17,65	4,48	26,19	0,50	36,12	14,20
	السداسي الثاني	**100,00**	1,39	17,54	4,80	24,35	0,53	36,41	14,96
	الثلاثي الأول	**100,00**	0,65	17,80	3,98	25,75	0,46	36,51	14,84
	الثلاثي الثاني	**100,00**	1,02	17,52	4,91	26,57	0,53	35,79	13,65
	الثلاثي الثالث	**100,00**	1,63	16,07	5,26	24,83	0,73	35,04	16,44
	الثلاثي الرابع	**100,00**	1,18	18,92	4,38	23,90	0,34	37,70	13,58
2008	السداسي الأول	**100,00**	1,04	21,17	3,80	24,08	0,44	38,44	11,02
	الثلاثي الأول	**100,00**	0,78	22,81	3,80	21,17	0,45	40,83	10,16
	الثلاثي الثاني	**100,00**	1,25	19,93	3,79	26,29	0,43	36,63	11,68
	الثلاثي الثالث	**100,00**	2,05	20,40	3,69	26,04	0,48	35,66	11,69
	جويلية	**100,00**	1,45	19,96	3,00	26,52	0,35	35,73	12,99
	أوت	**100,00**	1,52	20,21	4,25	25,46	0,55	36,62	11,39
	سبتمبر	**100,00**	2,99	20,91	3,79	26,14	0,54	34,79	10,87

		الصادرات	الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2005		**46 495**	45 588	907	67	134	656	-	36	14
2006		**54 792**	53 608	1 184	73	195	828	1	44	43
2007		**60 917**	59 605	1 312	92	153	988	1	44	34
2007	السداسي الأول	**27 552**	26 939	613	43	65	465	-	24	16
	السداسي الثاني	**33 365**	32 666	699	49	88	523	1	20	18
	الثلاثي الأول	**13 176**	12 870	306	24	27	235	-	14	6
	الثلاثي الثاني	**14 375**	14 068	307	19	38	230	-	10	10
	الثلاثي الثالث	**14 881**	14 593	288	22	44	209	-	7	6
	الثلاثي الرابع	**18 484**	18 073	411	27	44	314	1	13	12
2008	السداسي الأول	**42 600**	41 710	890	66	195	571	-	42	16
	الثلاثي الأول	**20 024**	19 626	398	27	69	284	-	14	4
	الثلاثي الثاني	**22 576**	22 084	492	39	126	287	-	28	12
	الثلاثي الثالث	**22 939**	22 280	659	32	114	482	-	21	10
	جويلية	**8 483**	8 339	144	13	41	82	-	4	4
	أوت	**7 687**	7 555	132	10	27	88	-	5	2
	سبتمبر	**6 769**	6 386	383	9	46	312	-	12	4
					(النسبة المئوية للصادرات)					
2005		100,00	98,05	1,95	0,14	0,29	1,41	-	0,08	0,03
2006		100,00	97,84	2,16	0,13	0,36	1,51	0,00	0,08	0,06
2007		100,00	97,83	2,17	0,15	0,28	1,62	0,00	0,07	0,06
2007	السداسي الأول	100,00	97,73	2,27	0,16	0,24	1,72	-	0,09	0,06
	السداسي الثاني	100,00	97,90	2,10	0,13	0,31	1,55	0,00	0,06	0,05
	الثلاثي الأول	100,00	97,62	2,38	0,16	0,25	1,81	-	0,11	0,05
	الثلاثي الثاني	100,00	97,83	2,17	0,15	0,23	1,65	-	0,07	0,06
	الثلاثي الثالث	100,00	97,75	2,25	0,16	0,37	1,61	-	0,05	0,05
	الثلاثي الرابع	100,00	98,02	1,98	0,11	0,26	1,50	0,01	0,05	0,05
2008	السداسي الأول	99,89	98,02	2,09	0,15	0,46	1,34	-	0,10	0,04
	الثلاثي الأول	100,00	98,01	1,99	0,13	0,34	1,42	-	0,07	0,02
	الثلاثي الثاني	100,00	97,82	2,18	0,17	0,56	1,27	-	0,12	0,05
	الثلاثي الثالث	100,00	97,13	2,87	0,14	0,50	2,10	-	0,09	0,04
	جويلية	100,00	98,30	1,70	0,15	0,48	0,97	-	0,05	0,05
	أوت	100,00	98,28	1,72	0,13	0,35	1,14	-	0,07	0,03
	سبتمبر	100,00	94,34	5,66	0,13	0,68	4,61	-	0,18	0,06

المصدر : المديرية العامة للجمارك

(**) معطيات بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		**39 479**	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009		**39 297**	549	5 863	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		**40 212**	945	6 027	1 406	9 944	330	15 573	5 987
2011		**47 300**	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	السداسي الأول	**23 031**	420	4 318	989	5 161	150	7 295	4 698
	السداسي الثاني	**23 770**	1 467	4 665	835	5 209	179	6 158	5 257
	الثلاثي الأول	**10 435**	143	2 077	515	2 443	69	3 145	2 043
	الثلاثي الثاني	**12 596**	277	2 241	474	2 718	81	4 150	2 655
	الثلاثي الثالث	**11 051**	581	2 218	418	2 660	86	2 462	2 626
	الثلاثي الرابع	**12 719**	886	2 447	417	2 549	93	3 696	2 631
	جويلية	**3 880**	239	721	143	867	20	939	951
	أوت	**3 605**	156	637	169	798	25	1 029	791
	سبتمبر	**3 566**	186	860	106	995	41	494	884
	أكتوبر	**4 335**	383	828	121	843	34	1 171	955
	نوفمبر	**3 704**	299	706	135	746	17	1 075	726
	ديسمبر*	**4 680**	204	913	161	960	42	1 450	950
		(النسبة المئوية للواردات)							
2008		100	1,26	16,43	2,82	24,60	0,13	41,40	13,37
2009		100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010		100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011		100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	السداسي الأول	100	1,82	18,75	4,29	22,41	0,65	31,67	20,40
	السداسي الثاني	100	6,17	19,63	3,51	21,91	0,75	25,91	22,12
	الثلاثي الأول	100	1,37	19,90	4,94	23,41	0,66	30,14	19,58
	الثلاثي الثاني	100	2,20	17,79	3,76	21,58	0,64	32,95	21,08
	الثلاثي الثالث	100	5,26	20,07	3,78	24,07	0,78	22,28	23,76
	الثلاثي الرابع	100	6,97	19,24	3,28	20,04	0,73	29,06	20,69
	جويلية	100	6,16	18,58	3,69	22,35	0,52	24,20	24,51
	أوت	100	4,33	17,67	4,69	22,14	0,69	28,54	21,94
	سبتمبر	100	5,22	24,12	2,97	27,90	1,15	13,85	24,79
	أكتوبر	100	8,85	19,10	2,79	19,44	0,78	27,01	22,03
	نوفمبر	100	8,07	19,06	3,64	20,14	0,46	29,02	19,60
	ديسمبر*	100	4,35	19,51	3,44	20,52	0,90	30,99	20,30
		الصادرات							
			الطاقة**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2008		**79 146**	77 192	**1 954**	121	340	1 390	-	69	34
2009		**45 477**	44 411	**1 066**	113	170	692	-	25	49
2010		**57 762**	56 143	**1 619**	305	165	1 089	-	27	33
2011		**73 802**	71 662	**2 140**	357	162	1 495	-	36	16
2012	السداسي الأول	**38 568**	37 514	**1 054**	94	78	861	-	16	5
	السداسي الثاني	**34 018**	32 885	**1 133**	219	89	799	1	14	11
	الثلاثي الأول	**20 941**	20 377	**564**	39	45	468	-	9	3
	الثلاثي الثاني	**17 627**	17 137	**490**	55	33	393	-	7	2
	الثلاثي الثالث	**16 614**	16 154	**460**	82	51	313	1	6	7
	الثلاثي الرابع	**17 405**	16 732	**673**	137	38	486	-	8	4
	جويلية	**5 767**	5 582	**185**	25	14	141	0	1	4
	أوت	**5 573**	5 421	**152**	14	19	116	0	2	1
	سبتمبر	**5 273**	5 150	**123**	43	18	56	1	3	2
	أكتوبر	**5 141**	4 865	**276**	53	12	206	0	4	1
	نوفمبر	**5 928**	5 695	**233**	29	7	193	0	3	1
	ديسمبر*	**6 336**	6 172	**164**	55	19	87	0	1	2
		(النسبة المئوية للصادرات)								
2008		**100,00**	97,53	**2,47**	0,15	0,43	1,76	0,00	0,09	0,04
2009		**100,00**	97,66	**2,34**	0,25	0,37	1,52	0,00	0,05	0,11
2010		**100,00**	97,20	**2,80**	0,53	0,29	1,89	0,00	0,05	0,06
2011		**100,00**	97,10	**2,90**	0,48	0,22	2,03	0,00	0,05	0,02
2012	السداسي الأول	**100,00**	97,27	**2,73**	0,24	0,20	2,23	0,00	0,04	0,01
	السداسي الثاني	**100,00**	96,67	**3,33**	0,64	0,26	2,35	0,00	0,04	0,03
	الثلاثي الأول	**100,00**	97,31	**2,69**	0,19	0,21	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثاني	**100,00**	97,22	**2,78**	0,31	0,19	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثالث	**100,00**	97,23	2,77	0,49	0,31	1,88	0,01	0,04	0,04
	الثلاثي الرابع	**100,00**	96,13	3,87	0,79	0,22	2,79	0,00	0,05	0,02
	جويلية	**100,00**	96,79	**3,21**	0,43	0,24	2,45	0,00	0,02	0,07
	أوت	**100,00**	97,27	**2,73**	0,25	0,34	2,08	0,00	0,04	0,02
	سبتمبر	**100,00**	97,67	**2,33**	0,82	0,34	1,06	0,02	0,06	0,04
	أكتوبر	**100,00**	94,63	**5,37**	1,03	0,23	4,01	0,00	0,08	0,02
	نوفمبر	**100,00**	96,07	**3,93**	0,49	0,12	3,26	0,00	0,05	0,02
	ديسمبر*	**100,00**	97,41	**2,59**	0,87	0,30	1,37	0,00	0,02	0,03

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(*) معطيات مؤقتة

(**) معطيات بنك الجزائر

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

		الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2015		16 712,7	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8
2016		17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
2017		18 876,2	3 699,7	15 176,6	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5
2018		20 259,0	4 547,8	14 213,2	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 006,5	1 498,0
2019	الثلاثي 1	5 098,5	1 011,1	3 684,5	610,1	295,6	603,2	1 385,2	790,4	402,9
	الثلاثي 2	4 989,1	946,1	3 666,7	595,7	297,0	605,1	1 377,1	791,8	376,3
	الثلاثي 3	5 060,8	956,6	3 711,4	597,9	306,5	616,8	1 405,2	785,0	392,8
	الثلاثي 4	5 135,8	996,3	3 744,5	625,7	299,4	656,3	1 410,1	753,0	395,0
	السنة	20 284,2	3 910,1	14 807,1	2 429,4	1 198,5	2 481,4	5 577,6	3 120,2	1 567,0
2020*	الثلاثي 1	4 752,2	752,3	3 621,8	642,3	285,1	602,4	1 239,1	852,9	378,1
	الثلاثي 2	4 278,7	568,1	3 357,9	646,2	285,7	513,7	1 087,6	824,7	352,7
	الثلاثي 3	4 619,0	605,3	3 637,3	648,9	291,5	635,6	1 222,2	839,1	376,4
	الثلاثي 4	4 733,9	649,4	3 715,1	661,1	291,2	646,4	1 274,1	842,3	369,4
	السنة	18 383,8	2 575,1	14 332,1	2 598,5	1 153,5	2 398,1	4 823,0	3 359,0	1 476,6

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

2015		100,0	18,8	73,1	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4	8,1
2016		100,0	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5	8,0
2017		100,0	19,6	80,4	11,8	5,5	11,7	27,4	16,3	7,8
2018		100,0	22,4	70,2	12,0	5,6	11,6	26,2	14,8	7,4
2019	الثلاثي 1	100,0	19,8	72,3	12,0	5,8	11,8	27,2	15,5	7,9
	الثلاثي 2	100,0	19,0	73,5	11,9	6,0	12,1	27,6	15,9	7,5
	الثلاثي 3	100,0	18,9	73,3	11,8	6,1	12,2	27,8	15,5	7,8
	الثلاثي 4	100,0	19,4	72,9	12,2	5,8	12,8	27,5	14,7	7,7
	السنة	100,0	19,3	73,0	12,0	5,9	12,2	27,5	15,4	7,7
2020*	الثلاثي 1	100,0	15,8	76,2	13,5	6,0	12,7	26,1	17,9	8,0
	الثلاثي 2	100,0	13,3	78,5	15,1	6,7	12,0	25,4	19,3	8,2
	الثلاثي 3	100,0	13,1	78,7	14,0	6,3	13,8	26,5	18,2	8,1
	الثلاثي 4	100,0	13,7	78,5	14,0	6,2	13,7	26,9	17,8	7,8
	السنة	100,0	14,0	78,0	14,1	6,3	13,0	26,2	18,3	8,0

(تغير سنوي بالنسبة المئوية)

2015	-3,0%	-32,7%	7,9%	9,2%	9,8%	6,9%	8,8%	5,9%	9,0%
2016	4,8%	-3,5%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	6,3%	5,5%	3,1%
2017	7,8%	22,3%	15,9%	3,7%	6,3%	6,3%	6,7%	0,4%	5,9%
2018	7,3%	22,9%	-6,3%	9,4%	8,4%	6,5%	2,7%	-2,1%	1,4%
2019	0,1%	-14,0%	4,2%	0,1%	6,3%	5,7%	5,1%	3,8%	4,6%
2020*	-9,4%	-34,1%	-3,2%	7,0%	-3,8%	-3,4%	-13,5%	7,7%	-5,8%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء

(*)معطيات مؤقتة

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2014	17 228,6	4 657,8	11 328,7	1 772,2	837,7	1 794,0	4 186,4	2 738,4	1 242,1
2015	16 712,7	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8
2016	17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
الثلاثي 1 2017	4 606,8	906,6	3 335,3	563,1	258,4	523,8	1 210,8	779,1	364,9
الثلاثي 2 2017	4 590,9	871,1	3 354,4	563,3	263,6	549,2	1 202,4	775,9	365,5
الثلاثي 3 2017	4 645,8	911,1	3 359,3	573,6	269,1	550,5	1 206,5	759,7	375,4
الثلاثي 4 2017	4 750,6	971,2	3 429,3	581,9	270,9	579,4	1 247,3	749,8	350,1
2017	18 594,1	3 660,0	13 478,2	2 281,9	1 062,0	2 202,8	4 867,1	3 064,5	1 455,9
الثلاثي 1 2018*	4 972,5	1 065,4	3 558,6	592,8	275,7	579,4	1 325,3	785,3	348,6
الثلاثي 2 2018*	5 052,8	1 108,0	3 566,0	644,2	274,8	581,1	1 297,2	768,6	378,8
الثلاثي 3 2018*	5 137,6	1 135,7	3 621,1	639,6	289,5	608,5	1 324,3	759,2	380,8
الثلاثي 4 2018	5 026,6	1 039,7	3 621,0	614,4	290,2	644,4	1 359,7	712,3	365,9
2018	20 189,6	4 348,7	14 366,7	2 491,1	1 130,3	2 413,3	5 306,5	3 025,5	1 474,1
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
2014	100,0	27,0	65,8	10,3	4,9	10,4	24,3	15,9	7,2
2015	100,0	18,8	73,1	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4	8,1
الثلاثي 1 2016	100,0	16,0	75,4	12,2	5,7	11,9	28,1	17,4	8,6
الثلاثي 2 2016	100,0	17,1	75,3	12,4	5,6	12,3	27,5	17,5	7,6
الثلاثي 3 2016	100,0	17,8	74,9	12,6	5,7	12,1	27,9	16,5	7,3
الثلاثي 4 2016	100,0	18,6	74,2	12,0	5,5	11,3	27,6	17,9	7,3
2016	100,0	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5	8,0
الثلاثي 1 2017	100,0	19,7	72,4	12,2	5,6	11,4	26,3	16,9	7,9
الثلاثي 2 2017	100,0	19,0	73,1	12,3	5,7	12,0	26,2	16,9	8,0
الثلاثي 3 2017	100,0	19,6	72,3	12,3	5,8	11,8	26,0	16,4	8,1
الثلاثي 4 2017	100,0	20,4	72,2	12,2	5,7	12,2	26,3	15,8	7,4
2017	100,0	19,7	72,5	12,3	5,7	11,8	26,2	16,5	7,8
الثلاثي 1 2018*	100,0	21,4	71,6	11,9	5,5	11,7	26,7	15,8	7,0
الثلاثي 2 2018*	100,0	21,9	70,6	12,7	5,4	11,5	25,7	15,2	7,5
الثلاثي 3 2018*	100,0	22,1	70,5	12,4	5,6	11,8	25,8	14,8	7,4
الثلاثي 4 2018	100,0	20,7	72,0	12,2	5,8	12,8	27,1	14,2	7,3
2018	100,0	21,5	71,2	12,3	5,6	12,0	26,3	15,0	7,3
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)									
2015	-3,0%	-32,7%	7,9%	9,2%	9,8%	6,9%	8,8%	5,9%	9,0%
2016	4,8%	-3,5%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	6,3%	5,5%	3,1%
2017	6,2%	21,0%	2,9%	6,6%	8,4%	6,3%	0,5%	0,2%	4,3%
2018	8,6%	18,8%	6,6%	9,2%	6,4%	9,6%	9,0%	-1,3%	1,3%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء

(*)معطيات مؤقتة

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2012	16 208,7	5 536,4	9 594,8	1 421,7	728,6	1 491,2	3 305,2	2 648,1	1 077,5
2013	16 643,8	4 968,0	10 433,7	1 640,0	765,4	1 627,4	3 849,6	2 551,2	1 242,2
الثلاثي 1	4 296,3	1 214,8	2 769,8	427,1	201,2	438,8	1 016,8	686,0	311,7
الثلاثي 2	4 375,6	1 260,1	2 811,3	439,5	208,5	445,9	1 037,2	680,2	304,2
الثلاثي 3	4 334,3	1 197,5	2 832,8	443,6	213,0	456,2	1 049,9	670,1	304,1
الثلاثي 4	4 198,9	985,5	2 895,0	461,2	214,2	453,1	1 087,3	679,2	318,5
2014	17 205,1	4 657,8	11 308,9	1 771,5	837,0	1 794,0	4 191,0	2 715,4	1 238,4
الثلاثي 1	4 217,9	829,3	3 058,3	502,1	218,7	470,1	1 116,1	751,2	330,3
الثلاثي 2	4 190,2	868,1	2 980,0	500,5	222,1	465,3	1 132,0	660,0	342,1
الثلاثي 3	4 154,7	794,7	3 019,5	512,1	224,1	484,4	1 132,2	666,9	340,5
الثلاثي 4	4 236,4	741,5	3 138,9	499,2	224,4	480,0	1 173,0	762,2	356,0
2015*	16 799,2	3 233,6	12 196,7	2 013,9	889,4	1 899,8	4 553,3	2 840,2	1 368,9
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
2012	100,0	34,2	59,2	8,8	4,5	9,2	20,4	16,3	6,6
2013	100,0	29,8	62,7	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	7,5
الثلاثي 1	100,0	28,3	64,5	9,9	4,7	10,2	23,7	16,0	7,3
الثلاثي 2	100,0	28,8	64,2	10,0	4,8	10,2	23,7	15,5	7,0
الثلاثي 3	100,0	27,6	65,4	10,2	4,9	10,5	24,2	15,5	7,0
الثلاثي 4	100,0	23,5	68,9	11,0	5,1	10,8	25,9	16,2	7,6
2014	100,0	27,1	65,7	10,3	4,9	10,4	24,4	15,8	7,2
الثلاثي 1	100,0	19,7	72,5	11,9	5,2	11,1	26,5	17,8	7,8
الثلاثي 2	100,0	20,7	71,1	11,9	5,3	11,1	27,0	15,8	8,2
الثلاثي 3	100,0	19,1	72,7	12,3	5,4	11,7	27,2	16,1	8,2
الثلاثي 4	100,0	17,5	74,1	11,8	5,3	11,3	27,7	18,0	8,4
2015*	100,0	19,2	72,6	12,0	5,3	11,3	27,1	16,9	8,1
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)									
2012	11,1%	5,6%	13,0%	20,2%	9,8%	11,8%	12,7%	11,4%	26,1%
2013	2,7%	-10,3%	8,7%	15,4%	5,1%	9,1%	16,5%	-3,7%	15,3%
2014	3,4%	-6,2%	8,4%	8,0%	9,3%	10,2%	8,9%	6,4%	-0,3%
2015	-2,4%	-30,6%	7,9%	13,7%	6,3%	5,9%	8,6%	4,6%	10,5%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط

(*)معطيات مؤقتة

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2008	**11 043,7**	4 997,6	**5 392,2**	727,4	519,6	956,7	2 113,7	1 074,8	653,9
2009	**9 968,0**	3 109,1	**6 143,1**	931,3	570,7	1 094,8	2 349,1	1 197,2	715,8
2010	**11 991,6**	4 180,4	**7 063,5**	1 015,3	617,4	1 257,4	2 586,3	1 587,1	747,7
2011	**14 519,8**	5 242,1	**8 423,1**	1 183,2	663,8	1 333,3	2 856,2	2 386,6	854,6
*2012	**15 843,0**	5 208,4	**9 502,8**	1 421,7	728,6	1 479,4	3 190,4	2 682,7	1 131,8
	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام								
2008	**100,0**	45,3	**48,8**	6,6	4,7	8,7	19,1	9,7	5,9
2009	**100,0**	31,2	**61,6**	9,3	5,7	11,0	23,6	12,0	7,2
2010	**100,0**	34,9	**58,9**	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2011	**100,0**	36,1	**58,0**	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4	5,9
*2012	**100,0**	32,9	**60,0**	9,0	4,6	9,3	20,1	16,9	7,1
	(تغير سنوي بالنسبة المئوية)								
2007	**10,0%**	5,3%	**14,6%**	10,4%	6,7%	20,1%	15,0%	17,8%	8,3%
2008	**18,1%**	22,2%	**14,0%**	2,7%	8,3%	30,6%	5,1%	34,6%	22,8%
2009	**-9,7%**	-37,8%	**13,9%**	28,0%	9,8%	14,4%	11,1%	11,4%	9,5%
2010	**20,3%**	34,5%	**15,0%**	9,0%	8,2%	14,9%	10,1%	32,6%	4,5%
2011	**21,1%**	25,4%	**19,2%**	16,5%	7,5%	6,0%	10,4%	50,4%	14,3%
*2012	**9,1%**	-0,6%	**12,8%**	20,2%	9,8%	11,0%	11,7%	12,4%	32,4%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط

(*)معطيات مؤقتة

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام								
		المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2005	**7 562,0**	3 352,9	**3 715,1**	581,6	418,3	564,4	1 518,9	631,8	494,0
2006	**8 514,8**	3 882,2	**4 141,0**	641,3	449,5	674,3	1 698,1	677,8	491,5
2007	**9 366,6**	4 089,3	**4 744,8**	708,1	479,8	825,1	1 933,2	798,6	532,5
2008	**11 090,0**	4 997,6	**5 438,5**	727,4	519,5	956,7	2 147,0	1 087,9	653,9
2009	**10 034,3**	3 109,1	**6 209,4**	931,3	573,1	1 094,8	2 384,6	1 225,6	715,8
*2010	**12 049,4**	4 180,4	**7 129,9**	1 015,2	597,9	1 257,4	2 638,7	1 620,7	739,1
	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام								
2005	**100,0**	44,3	**49,2**	7,7	5,5	7,5	20,1	8,4	6,5
2006	**100,0**	45,6	**48,6**	7,5	5,3	7,9	19,9	8,0	5,8
2007	**100,0**	43,7	**50,6**	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5	5,7
2008	**100,0**	45,0	**49,1**	6,6	4,7	8,6	19,4	9,8	5,9
2009	**100,0**	31,0	**61,9**	9,3	5,7	10,9	23,8	12,2	7,1
*2010	**100,0**	34,7	**59,2**	8,4	5,0	10,4	21,9	13,5	6,1
	(تغير سنوي بالنسبة المئوية)								
2005	**23,0%**	44,5%	**9,8%**	0,2%	7,8%	11,1%	16,6%	4,7%	10,7%
2006	**12,6%**	15,8%	**11,5%**	10,3%	7,5%	19,5%	11,8%	7,3%	-0,5%
2007	**10,0%**	5,3%	**14,6%**	10,4%	6,7%	22,4%	13,8%	17,8%	8,3%
2008	**18,4%**	22,2%	**14,6%**	2,7%	8,3%	16,0%	11,1%	36,2%	22,8%
2009	**-9,5%**	-37,8%	**14,2%**	28,0%	10,3%	14,4%	11,1%	12,7%	9,5%
*2010	**20,1%**	34,5%	**14,8%**	9,0%	4,3%	14,9%	10,7%	32,2%	3,3%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط

(*)معطيات مؤقتة

الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام								
		المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2001	**4 227,1**	1 443,9	**2 480,3**	412,1	315,2	358,9	921,9	472,2	302,9
2002	**4 522,8**	177,0	**1 668,2**	417,2	337,6	409,9	1 004,2	499,4	377,5
2003	**5 247,5**	1 868,9	**2 980,3**	515,3	355,4	445,2	1 112,2	552,3	403,1
2004	**6 150,4**	2 319,8	**3 384,4**	580,5	390,5	508,0	1 302,2	603,2	446,2
2005	**7 563,6**	3 352,9	**3 716,7**	581,6	420,1	564,4	1 518,7	631,9	494,0
2006	**8 520,6**	3 882,2	**4 146,3**	641,3	444,4	674,3	1 708,4	677,9	492,1
2007(*)	**9 306,2**	4 089,3	**4 686,1**	704,2	463,7	825,1	1 910,7	782,4	530,8
	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام								
2001	**100,0**	34,2	**58,7**	9,7	7,5	8,5	21,8	11,2	7,2
2002	**100,0**	32,7	**59,0**	9,2	7,5	9,1	22,2	11,0	8,3
2003	**100,0**	35,6	**56,7**	9,8	6,8	8,5	21,2	10,5	7,7
2004	**100,0**	37,8	**55,0**	9,4	6,3	8,3	21,2	9,8	7,3
2005	**100,0**	44,4	**49,1**	7,7	5,6	7,5	20,1	8,4	6,5
2006	**100,0**	45,9	**48,7**	7,5	5,2	7,9	20,1	8,0	5,8
2007(*)	**100,0**	43,9	**50,4**	7,6	5,0	8,9	20,5	8,4	5,7
	(تغير سنوي بالنسبة المئوية)								
2001	**3,3%**	10,7%	**12,3%**	19,1%	7,5%	7,1%	9,4%	11,2%	13,1%
2002	**7,0%**	2,3%	**7,6%**	1,2%	7,1%	14,2%	8,9%	5,8%	24,6%
2003	**16,1%**	26,5%	**11,7%**	23,5%	5,3%	8,6%	10,8%	10,6%	6,8%
2004	**17,1%**	24,1%	**13,6%**	12,3%	9,9%	14,1%	17,1%	9,2%	10,7%
2005	**23,0%**	44,5%	**9,8%**	0,2%	7,6%	11,1%	16,6%	4,8%	10,7%
2006	**12,7%**	15,8%	**11,6%**	10,3%	5,8%	19,5%	12,5%	7,3%	-0,4%
2007(*)	**9,2%**	5,3%	**13,0%**	9,8%	4,3%	20,4%	11,8%	15,4%	7,9%

المصدر : الديوان الوطني الإحصاء، مصلحة التخطيط
(*)معطيات مؤقتة

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

		الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات
2015		16 712,7	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8
2016		17 514,6	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
2017		18 876,2	3 699,7	15 176,6	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5
2018		20 259,0	4 547,8	14 213,2	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 006,5	1 498,0
2019	الثلاثي 1	5 098,5	1 011,1	3 684,5	610,1	295,6	603,2	1 385,2	790,4	402,9
	الثلاثي 2	4 989,1	946,1	3 666,7	595,7	297,0	605,1	1 377,1	791,8	376,3
	الثلاثي 3	5 060,8	956,6	3 711,4	597,9	306,5	616,8	1 405,2	785,0	392,8
	الثلاثي 4	5 135,8	996,3	3 744,5	625,7	299,4	656,3	1 410,1	753,0	395,0
	السنة	20 284,2	3 910,1	14 807,1	2 429,4	1 198,5	2 481,4	5 577,6	3 120,2	1 567,0
2020*	الثلاثي 1	4 752,2	752,3	3 621,8	642,3	285,1	602,4	1 239,1	852,9	378,1
	الثلاثي 2	4 278,7	568,1	3 357,9	646,2	285,7	513,7	1 087,6	824,7	352,7
	الثلاثي 3	4 619,0	605,3	3 637,3	648,9	291,5	635,6	1 222,2	839,1	376,4
	الثلاثي 4	4 733,9	649,4	3 715,1	661,1	291,2	646,4	1 274,1	842,3	369,4
	السنة	18 383,8	2 575,1	14 332,1	2 598,5	1 153,5	2 398,1	4 823,0	3 359,0	1 476,6

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

2015		100,0	18,8	73,1	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4	8,1
2016		100,0	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5	8,0
2017		100,0	19,6	80,4	11,8	5,5	11,7	27,4	16,3	7,8
2018		100,0	22,4	70,2	12,0	5,6	11,6	26,2	14,8	7,4
2019	الثلاثي 1	100,0	19,8	72,3	12,0	5,8	11,8	27,2	15,5	7,9
	الثلاثي 2	100,0	19,0	73,5	11,9	6,0	12,1	27,6	15,9	7,5
	الثلاثي 3	100,0	18,9	73,3	11,8	6,1	12,2	27,8	15,5	7,8
	الثلاثي 4	100,0	19,4	72,9	12,2	5,8	12,8	27,5	14,7	7,7
	السنة	100,0	19,3	73,0	12,0	5,9	12,2	27,5	15,4	7,7
2020*	الثلاثي 1	100,0	15,8	76,2	13,5	6,0	12,7	26,1	17,9	8,0
	الثلاثي 2	100,0	13,3	78,5	15,1	6,7	12,0	25,4	19,3	8,2
	الثلاثي 3	100,0	13,1	78,7	14,0	6,3	13,8	26,5	18,2	8,1
	الثلاثي 4	100,0	13,7	78,5	14,0	6,2	13,7	26,9	17,8	7,8
	السنة	100,0	14,0	78,0	14,1	6,3	13,0	26,2	18,3	8,0

(تغير سنوي بالنسبة المئوية)

2015	-3,0%	-32,7%	7,9%	9,2%	9,8%	6,9%	8,8%	5,9%	9,0%
2016	4,8%	-3,5%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	6,3%	5,5%	3,1%
2017	7,8%	22,3%	15,9%	3,7%	6,3%	6,3%	6,7%	0,4%	5,9%
2018	7,3%	22,9%	-6,3%	9,4%	8,4%	6,5%	2,7%	-2,1%	1,4%
2019	0,1%	-14,0%	4,2%	0,1%	6,3%	5,7%	5,1%	3,8%	4,6%
2020*	-9,4%	-34,1%	-3,2%	7,0%	-3,8%	-3,4%	-13,5%	7,7%	-5,8%

المصدر: الديوان الوطني الإحصاء

(*)معطيات مؤقتة

تم بحمد الله